

کتابخانه

۳۳۳۵

د. رؤوف عباس

# مشیناها خطی

سیرة ذاتیة





سلسلة شهرية تصدر عن

# دار الهلال

الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب

ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

فاكس : 3625469-FAX

العدد ٦٤٨ - شوال ١٤٢٥ هـ - ديسمبر ٢٠٠٤ م

No - 648- DE - 2004

**مركز  
الإدارة**

## أسعار بيع العدد فئة ٧ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت  
١,٢٥٠ فلساً - السعودية ١٢ ريالاً - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢  
ريالاً - الإمارات ١٢ درهماً - سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال  
- المغرب ٤٠ درهماً - فلسطين ٣,٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات .

عنوان البريد الإلكتروني : [darhilal@idsc.gov.eg](mailto:darhilal@idsc.gov.eg)

إهداء ٢٠٠٦

د. رؤف عباس

مشیناها خطی

سیره ذاتیه

---

الغلاف : للفنان :  
محمد أبو طالب

---

إلى الشباب

عساهم يجدون فيه ما يفيد

وإلى الذين يسمعون أمامهم الآبار

لعلهم يتعظون

## استدعاء الماضي

جلس الشيخ فى حديقة منزله بعدما انقضى احتفال عائلى صغير بمناسبة ودا ع خمسة وستين عاما من عمره، سادته الصخب الذى تشهده مثل هذه المناسبات فى الأسرة المصرية، فتشابكت الأحاديث بين بعض الأطراف فى تقاطع مع أحاديث أخرى دارت بين بعض الأطراف الأخرى. موضوع واحد اشتركت فيه هذه الأحاديث على اختلاف مداخلها هو ما يذكره المتحدث أو المتحدث من ذكريات عن المحتفى به. والشيخ تارة يشارك فى الحديث، ويكتفى بالمتابعة تارة أخرى، مبحراً بفكره فى بحر الذكريات، حتى إذا فرغ البيت من المحتفين، وعاد السكون يرخى سدوله على المكان، وأوت الزوجة المتفانية التى قطعت مع الشيخ رحلة الأربعين عاما الأخيرة من عمره، إلى فراشها طلباً للراحة بعد عناء خدمة الضيوف من الأهل. جلس الشيخ فى حديقة المنزل الذى سكنه منذ أربع سنوات فى مدينة العاشر من رمضان، بعدما تخفف من أعبائه الجامعية، وراح ينشد الهدوء بعيداً عن صخب العاصمة التى لم تعد مكاناً مناسباً للتأمل والإنتاج الفكرى، بعدما

فقد حى مدينة نصر هدوءه فى عصر "الانفتاح" أو "الانفصالات"، فازدحم الحى (بالمولات) والمقاهى، وأصبحت شوارعه ساهرة حتى الصباح، ولم يعد هناك أمل فى الراحة وسط هذا الصخب، ففضل الشيخ ترك القاهرة إلى مدينة لا تبعد عنها كثيراً، تتيج له ولزوجه أن يعيشا ما بقى لهما من عمر بمنأى عن معاناة الحياة القاهرية.

راح الشيخ \_ فى جلسته تلك- يسترجع ما قطعه على طريق الحياة الطويل من خطوات لم تكن تمثل - يوماً - خطاً ممتداً على استقامته، أو خطاً صاعداً إلى هدف مرسوم معلوم، بل كانت خطا فيه من التعاريج والانحناءات أكثر مما فيه من الاستقامة والوضوح. ولم تكن تلك الطريق ممهدة خالية من العثرات إلا نادراً، كما لم يكن بين يديه دليل يحدد خطواته على تلك الطريق، فكان عليه أن يقطعها بما حياه به الله من خصائص جمعت بين العناد والإصرار والصبر، فاقت فى حجمها أحاسيس الإحباط والعجز، وخيبة الأمل.

وما هو ذا وهو يتأمل طريقاً قطعها على مر كل تلك السنين، يكاد يلوح آثار أقدامه على تلك الطريق التى اختلفت مواقعها، ولكنها تسجل تجربة الشيخ الذاتية بكل ما فيها من إيجابيات

وسلبيات، وراء كل أثر منها قصة تُروى شهدها بعيني عابر السبيل تارة، وعيني رفيق الطريق تارة أخرى، وكان بطل القصة تارة الثالثة. وكثيراً ما كان يروى بعض تلك القصص لأهله، ونويه، وتلاميذه وباقية الصحاب الذين ارتاح إليهم في العقدين الأخيرين.

ولم تكن الرواية مقصودة في ذاتها، ولكنها كانت دائماً تأتي استجابة لتداعي الذكريات بمناسبة ما يدور بينه وبين هؤلاء وأولئك من أحاديث ذات شجون. وكثيراً ما ألح عليه أولئك الصحاب أن يسجل تلك الحكايات على الورق، لظنهم أنها لا تخلو من فائدة لمن يقرأها من أبناء الجيل الذي لم يعيش تلك الحياة التي عاشها صديقهم الشيخ، ولم يعرك تجربة ارتياد الطريق التي ارتادها صاحبهم الذي ينتمي إلى جيل مخضرم تفتحت عيونه على الدنيا في عهد الملك فاروق، واكتمل وعيه بهجوم الوطن وهو بعد - لم يبلغ الحلم، وشهد مولد ثورة يوليو ١٩٥٢، وعاصر صعودها، وانتصاراتها، وكبواتها وإخفاقاتها، وقدر له أن يمتد به العمر ليشهد أقول نجمها، وتصفية المشروع القومي العربي، وعودة الوطن العربي مرتعاً لأخطر أشكال الهيمنة والاستعمار.



تجربة غنية بمرها وحلوها رسمتها آثار أقدام صاحبهم الشيخ على طريق الحياة الممتدة المتعرجة، المليئة بالانحناءات ونقاط الصعود والهبوط، فكثرت مطالبتهم له بتدوينها، بل تبرع أحدهم: إيمان يحيى أستاذ الطب، المفكر عاشق التاريخ أن يلتمس فضلاً من وقته يجلس فيه إلى صديقه الشيخ، يستمع إلى حكاياته ويدونها بنفسه. وشارك في تحريضه على الكتابة صديقه الكاتب الكبير عبد العال الباقورى، وصديق عزيز آخر هو المثقف المناضل الوطنى أحمد غزلان. لقد أفرط الصحاب فى حسن الظن بصاحبهم، وربما بالغوا-إلى حد ما- فى الاعتقاد بقيمة ما تركه الرجل من آثار أقدام على طريق الحياة.

طاف ذلك كله بذهن الشيخ وهو يسترجع آثار خطواته على طريق الحياة، وراح يستعيد مبررات إحجابه عن تدوين خلاصة تجربته معها: فلم يكن الرجل من نوى السلطان، ولم يتصل بأهله يوماً ما من قريب أو بعيد، ولم يكن فى موقع ما فى أى حزب سياسى بما فى ذلك التنظيم السياسى فى عصر الثورة، والأحزاب التى خرجت من عباة، أو قامت على أطرافه، ولم يكن عضواً بئى من التنظيمات السياسية الذى تعدها السلطة "خارجة عن إطار الشرعية"، بل كان الرجل مستقلاً، وإن كان بحكم انتمائه الفكرى

أقرب إلى يسار الحركة السياسية، مؤمناً إيماناً لا يتزعزع بالقومية العربية. ولكن شتان بين من كان له دور فعال في الحركة السياسية، ومن عاش على هامشها لا تتجاوز مشاركته فيها حدود ما كان متاحاً لغيره من المواطنين ممن ينتمون إلى "الأغلبية الصامتة".

ولكن الصحاب لم يقنعوا بتلك المبررات، وكثيراً ما أذكوا أن تجربته تروى قصة التحول الاجتماعى فى مصر فى نصف القرن الماضى - على أقل تقدير - كما تلقى أعضاء كاشفة على بدايات تجربة القطاع العام، والجامعة، والعمل الأملى. وهى النقاط التى عبرت بها طريق حياته، وتركت أقدامه آثارها عليها. وأن ما عاناه من تجارب عند تلك المنعطفات لا يخلو من فائدة للجيل الجديد ممن يعينهم أمر التحولات التى شهدتها مصر على يد ثورة يوليو، والحياة الجامعية بإيجابياتها وسلبياتها، ومصاعب العمل الأملى فى مصر ومعوقاته. ورأى الصحاب فى تلك التجارب ما قد ينفع من ينشئون الخير لهذا الوطن، ومن يعينهم أمر النهوض به. وخاصة أن صديقهم الشيخ يروى حكاياته لهم بشيء من التفصيل جعلهم يرون فيه "حكاة" متميزاً، يستطيع أن ينقل المستمع - ومن ثم القارئ - إلى جو الزمن الذى تنور حوله حكايته، فلماذا يضمن

الرجل على أبناء أجيال لم يدركوا ما أدركه من ظروف وتجارب بالوقوف على رؤيته للحياة المصرية فى زمانه؟.

استعرض الشيخ ذلك كله فى تلك الأمسية الفريدة من شهر أغسطس الخامس والستين من حياته، واستقر رأيه على أن يحدد على الورق آثار أقدامه على طريق الحياة، تلبية لرجاء أصدقائه واقتناعاً برأيهم، وأداءً لواجب نحو أجيال غاب وعيها بتاريخ وطنها، وتطور مجتمعتها، لظروف لم يكن لهم يد فى صنعها. واتكن قصة حياته واجبا يلتزم به أمام الشباب. عندئذ أحس الشيخ بالراحة، وأوى إلى فراشه، وقد عقد العزم على أن يروى حكايته، حكاية مواطن كان نتاجاً لتحولات مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين، وحاول-ما وسعه الجهد-أن يكون نافعاً لوطنه وأمته. حكاية مصرى عاش أحداث وطنه العربى: آمالها وآلامها، ولم يكن مجرد "مراقب" لثورة يوليو، بل كان من صناعها، وواحداً من جماهيرها.

وهو إذ يروى حكايته لا يتقيد إلا بما رآه، وسمعه، وعاشه، وكان شاهد عيان له، بون مبالغة فى الوصف، أو تزيين، أو تزييف، التزاماً منه بأمانة الكلمة مهما كانت دلالتها، ومهما كان وقعها.

## على شط القناة

ولد صاحبنا فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٣٩ فى أحد مساكن عمال السكة الحديد ببورسعيد، وتقع بالقرب من كوبرى الرسوة الذى يعبر عنده الخط الحديدى ترعة الإسماعيلية عند طرفها الشمالى فى الطريق إلى مبدخل محطة بور سعيد، والى الشرق من تلك المساكن يقع معسكر القوات البريطانية ببورسعيد، وتفصل بينه وبين مساكن عمال السكة الحديد مساحة واسعة طولها يزيد عن الكيلو متر وعرضها نحو النصف من ذلك، كانت تستخدم ساحة للتدريب على بعض الحركات العسكرية، ولمارسه الرياضة لجنود الاحتلال البريطانى.

كان هذا الوجود البريطانى فى منطقة القناة، فيما عرف "بقاعدة قناة السويس"، هو كل ما استطاع الساسة المصريون تحقيقه بعد مفاوضات مضنية دارت حلقاتها المتتابعة مع الإنجليز منذ حصلت مصر على استقلال اسمى فى تصريح ٢٨ فبراير

١٩٢٢، الذي اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأبقى أمور الدفاع، والمواصلات، والأجناب والأقليات، والسودان لتكون موضوع مفاوضات تنور بين (الحكومة المصرية) وحكومة (صاحب الجلالة البريطانية) للتوصل إلى تسوية بشأنها. وانتهى المطاف إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي عقدت (تحالفاً) بين البلدين، أصبحت مصر بموجبها ملزمة بالدفاع عن بريطانيا ومساعدتها ضد أعدائها في حالة وقوع حرب، وتعهدت بريطانيا بأن تفعل مثل ذلك مع مصر، وأتفق على أن يتركز الوجود البريطاني في منطقة القناة بعد وفاء مصر بالتزاماتها لتيسير سبيل تركيز الإنجليز بالقناة، وهي إنشاء معسكرات على حسابها وفق متطلبات القوات البريطانية لتنتقل القوات البريطانية إليها، وإنشاء شبكة طرق تربط قناة السويس بمصر لتسهيل حركة القوات البريطانية في حالات الطوارئ. وقد ظل الوجود البريطاني العسكري في طول البلاد وعرضها حتى نهاية الحرب فتم تركيزهم في منطقة قناة السويس بعد العام ١٩٤٦.

وشاء القدر أن يولد صاحبنا في هذا الموقع بالذات في ظروف أزمة دولية أشعلت نار الحرب العالمية الثانية. وعندما أصبح شاباً كان يتخدر بهذا التوافق الغريب بين مولده وقيام الحرب

العالمية الثانية، ومولد والده فى أغسطس ١٩١٤ وقيام الحرب العالمية الأولى، وكثيراً ما كان يبدى إشفاقاً على العالم من أن يتسبب زواجه وإنجابه فى وقوع الحرب العالمية الثالثة، وعندما رُزق بولده الوحيد فى ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٦ ظل يعرب فى سخرية عن قلقه على مصير العالم، ولم تمض نحو سبعة شهور حتى وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ولا يعنى ذلك أن عائلته كانت حقاً نذير شؤم على العالم ومصر. فلا علاقة بين مولد طفل برئ ووقوع حادث جلل بهذا الحجم المفزع، ولكنه يعبر عن حالة نفسية مزاجية تلخص معاناة السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمره.

فقد ولد صاحبنا لأسرة فقيرة شأنها شأن السواد الأعظم من المصريين عندئذ. كان والده عاملاً بالسكة الحديد يشغل أننى درجات السلم الوظيفى الخاص بالعمال، فى وقت كان فيه العاملون بالسكة الحديد ينقسمون إلى شريحة ضئيلة العدد من الموظفين، وقاعدة عريضة من العمال. وكان جده لأبيه عاملاً أيضاً بالسكة الحديد، نزح من قريته بجرجا من صعيد مصر إلى القاهرة حوالى عام ١٩١٠ فى ظروف ظلت مجهولة، قيل

أن أخيه الأكبر استولى على نصيبه من ميراث والده، فغضب وترك القرية والأسرة طلباً للرزق فى وقت كانت ظروف العمل فيه متاحة أمام من يعرف القراءة والكتابة فى السكة الحديد. وكان الرجل قد تعلم القراءة والكتابة وأتم حفظ القرآن فى كُتَّاب القرية، فاستطاع أن يلتحق بالعمل فى السكة الحديد، ثم تزوج من قاهرة تنحدر عائلتها من المنيا، وكانت نتيجة هذه الزيجة مولد والد صاحبنا عام ١٩١٤ وشقيقة له عام ١٩١٦، ثم وضع الجد نهاية لهذا الزواج عندما طلق الجدة، وترك القاهرة، كما ترك قريته من قبل، ونُقل إلى بور سعيد وتزوج مرة أخرى، وترك ولده مع طليقته بالقاهرة التى تزوجت ببورها، فعانى الصبى (والد صاحبنا) ما يعانى من كان مثله من الأطفال الذين يعيشون مثل تلك الظروف، فاضطر إلى ترك الكُتَّاب والنزول إلى سوق العمل ليعول نفسه، وانتقل للعيش مع والده ببورسعيد عندما بلغ السادسة عشر من عمره، فعانى من سوء معاملة زوجة الأب بأكثر مما عاناه من زوج الأم، حتى استطاع والده أن يلحقه بالعمل ضمن فئة العمال المؤقتين حوالى عام ١٩٣٣، ولم يتم تثبيته فى العمل إلا عام ١٩٣٦ الذى كان نقطة تحول فى حياته، كما كان نقطة تحول فى حياة مصر كلها.

فقد تزوج فى ذلك العام من أم صاحبنا، فتاة بورسعيدية من أصول دمياطية، يعمل والدها "بامبوطى" وهى مهنة معروفة فى بور سعيد، يشتغل صاحبها ببيع التذكارات الشرقية (من منتجات خان الخليلي) على ظهر قارب يسير بجوار السفن عند دخولها القناة، ويبيع بضاعته للركاب والبحارة بكل العملات المعروفة، ويتفاهم معهم بعدة لغات. نموذج مصرى تقليدى لزيجات الفقراء ممن يعملون بوظيفة حكومية دائمة، فيسعون للزواج من شريحة اجتماعية أحسن حالاً، وإن كانت تقع ضمن طبقه الفقراء. وأتاح الزواج لوالد صاحبنا حق الحصول على مسكن من مساكن العمال، وهى مساكن ذات نمط واحد يتكون كل منها من غرفتين وصالة، ومرحاض، لا يدفع العامل إيجاراً لها، ويرتبط بقاءه فيها باستمراره فى العمل. وجاء مولد صاحبنا فى واحد من تلك البيوت. واقتضت ظروف الحرب التوسع فى خدمة السكة الحديد للمجهود الحربي للحلفاء فى قناة السويس، فنُقل والد صاحبنا للعمل فى محطة العجروود بين الإسماعيلية والسويس، وظل هناك مع أسرته الصغيرة حتى عام ١٩٤٣ عندما نُقل إلى القاهرة فلم تستطع الأسرة الحياة فيها بالراتب الضئيل الذى يتقاضاه الأب، الذى حُرِم من السكن المجانى شلته فى ذلك شأن من يعملون



بالقاهرة، فسارع بطلب النقل إلى الريف، فكان من نصيبه العمل بمحطة أوسيم بمحافظة الجيزة عام ١٩٤٤ على خط المناشى (مديرية التحرير فيما بعد). وظلت الأسرة هناك حتى عام ١٩٥١ عندما رُقِيَ الأب إلى وظيفة "ملاحظ بلوك" ونُقل إلى طوخ-قليوبية. ومع هذه التنقلات تأثرت أحوال صاحبنا تأثراً شديداً. فمُنذ أواخر عام ١٩٤٣ عاش بالقاهرة مع جنته لأبيه. كان الأب يحس بالذنب تجاهها لتركه لها (رغم ما عاناه من زوجها) وخاصة أن طلاقها من زوجها الثاني جعلها فى حاجة إلى رعاية ولدها الوحيد لها، فقد كانت تكسب عيشها من الاشتغال بالخياطة لجيرانها من سكان المنطقة الشعبية التى كانت تقطنها بشبرا.

رفضت الجدة أن تترك القاهرة وتعيش مع أسرة ابنها، فقد كانت تكره زوجته (أم صاحبنا) لأنها كانت من اختيار طليقها (والده)، فخصص لها نجلها ربيع بخله المحدود، وأصرت على أن تحتفظ بصاحبنا (الطفل) معها ليلتحق بكتاب مشهور بشبرا بأرض البدرأوى الذى تقع مقابل مدرسة التوفيقية على شارع شبرا. وكانت فاتحة الإقامة مع الجدة، سقوط صاحبنا (الطفل) من الطابق الثانى من فوق برج البيت (الذى كان بلا سياج)

ليهورى على رأسه فى صحن البيت. وظل صوت ارتطام رأسه بالأرض يدوى فى أذنيه عدة سنوات، وظل لمدة سنتين (بعد الحادث) يهب من نومه مذعوراً يبكى لساعات. ويذكر أن الجدة وجيرانها تردوا به على عدد من المشايخ، كان آخرهم بمشتهر، صنع له "حجاباً" ظل معلقاً فى رقبته نحو العامين، ولم يعد يستيقظ بعدها فى منتصف الليل مذعوراً. وذات يوم دفعه الفضول لمعرفة ما يحتويه الحجاب، فمزق غلافه من القماش ليجد بداخل الكيس ورقة مطوية عدة طيات فيها حروف متفرقة، ورسم كهينة الطير وسيف غطى نصله بالكتابة، فمزق الورقة، وادعى لجدته أن الحجاب سقط منه دون أن يدري.

ولم يكن الاستيقاظ فى منتصف الليل فى حالة هلع وذعر شديد هو كل ما ترتب على الحادث المروع من نتائج، فقد أصيب صاحبنا بكسر فى الفك الأيسر لم ينتبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث، ترتب عليه عدم استطاعته فتح فمه باتساع يزيد عن نحو واحد ونصف سنتيمتر. وأورشته هذه العاهة (التي لازمته حتى اليوم وستصحبه إلى قبره) متاعب نفسية شديدة فى فترة المراهقة على وجه التحديد. فكان لا يتناول طعاماً أمام غرباء عنه حتى لا يثير فضولهم السؤال عن سبب تناوله

الطعام بطريقه غريبه عن المألوف . بل جعلته هذه العاهة يحرص على أن يكون آخر من يدخل مطعم المدرسة الابتدائية، ويتلکأ فى تناول وجبته حتى ينصرف من حوله على المائدة، عندئذ يسرع بالتهام الطعام . وأورثته تلك العاهة ، وحياته بعيداً عن أسرته وأخوته الذين كان يزورهم يوم الخميس بعد انتهاء اليوم الدراسى، ويعود من عندهم مساء الجمعة، أورثته الميل إلى الانطواء، وحذر شديد فى الاختلاط مع أقرانه، وحرص شديد فى اختيار من يتخذه صديقاً . وصاحبته الكثير من أعراض هذه الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، فبدأ يتخلص - تدريجياً - منها، فلم يبق منها إلا الحرص الشديد فى انتقاء الأصدقاء.

## عزبة هرميس

كانت الجدة تقيم بعزبة هرميس، التى كانت تقع فى نهاية شارع الرافعى، الذى يعد امتدادا لشارع الجيوشى، المتفرع من شارع التربة البولاقيه بشبرا. ولم تكن عزبه هرميس التى وقعت عند سور مدخل الخط الحديدى إلى محطة مصر منطقة زراعية بل كانت منطقة سكنية خاضعة للتنظيم من حيث التخطيط إلى شارع رئيسى تتفرع منه حوارى وتتفرع منها دروب. وكان ارتفاع المباني فيها لا يتجاوز الثلاثة طوابق، تشترك معظمها فى خلوها من المياه والصرف الصحى، فكانت هناك "حنفية عمومي" ضخمة أشبه ما تكون بصنبور الإطفاء (الآن) بجوارها "كشك" يجلس فيه العامل الذى يقوم بتحصيل مليم واحد على كل قرية ماء أو أربع صفائح مياه. وكان يتولى خدمة المنطقة سقاءان، لعلهما كانا كل ما بقى من حرفة قديمة فى تلك المنطقة. أما من لم يكن باستطاعتهم استئجار السقا، فكان عليهم أن يدبروا أمر الحصول على الماء بأنفسهم. وكان السقا يتقاضى من الجدة خمسة قروش شهرياً. وكان لكل بيت خزان خاص تحت الأرض يتجمع فيه الصرف حتى

إذا امتلأ استأجر السكان عربة كسح لنقل محتويات الخزان لقاء أجر بسيط. أما الكهرباء فظلت اختراعاً مجهولاً لا يعرفه سكان العزبة، فكانت البيوت تنار بلمبات "الجاز". فإذا كان هناك عرس أو مأتم أضاعت "الكلوبات" الشارع الرئيسي حيث ينصب السرايق عادة.

كان ملاك البيوت التي يتكون منها هذا المربع السكنى من أصحاب الحرف الذين حولوا مدخراتهم البسيطة إلى عقارات متواضعة، تؤجر بالغرفة الواحدة أو الغرفتين المتجاورتين المتصلتان ببعضهما البعض، أما الصالة التي تقع عليها تلك الغرف، فكانت مشاعاً للسكان، وكذلك المرحاض الذي يقع فى كل طابق من طوابق المبنى. أما الحمام فاخترع مجهول عند سكان الحى البائس، فالجميع يستحمون فى "الطشت" داخل غرفهم. وكان سكان تلك البيوت شركاء لملكها فى السكن والفقر، فلم يكن الملك أفضل حالاً من مستأجريهم، منهم من كان يشتغل بأحد المصانع أو بورش الصيانة التابعة للجيش البريطانى، واستطاع أن يبنى بيتاً يؤويه وأهله، يؤجر بعض غرفه لطلاب السكن ليزيد من دخله. وعندما فقد أولئك أعمالهم بعد الحرب بسبب البطالة الناجمة عن إغلاق بعض المصانع التى ازدهرت زمن الحرب،

وتسريح عمال ورش صيانة الجيش البريطاني، لم يعد لأولئك  
التعساء مصدرراً للرزق سوى ما يحصلونه من إيجار ممن يمرون  
بنفس الظروف.

ولازال صاحبنا يذكر حوادث المشاجرات التي كانت تقع بين  
الملاك والمستأجرين، والتي يختلط فيها السباب بالعتاب،  
والتهديد بالطرد من السكن بالتزرع بالصبر انتظاراً لما يأتى به  
الغد، ولكن ذلك الغد لم يحمل معه الكثير من الأمل. فيضطر  
المستأجر إلى الاستدانة ليسدد للمالك جانباً من الإيجار، ليقينه أن  
تلك القروش المعهودة ضرورية لسد رمق عائلة المالك فى تلك الأزمة  
الخائفة.

وكانت الحياة فى تلك البيوت تقيم نوعاً من الروابط الاجتماعية بين  
سكان البيت الواحد، بل وسكان الحارة والحي، فهم يعرفون  
تفاصيل حياة بعضهم البعض، تنقل النسوة الأخبار من بيت لبيت،  
كما ينقلها حلاق الحي الأسطى عبد العظيم الذى انحدر من أصل  
يمنى، وافتتح دكاناً على طرف العزبة، ولعب دور وكالة أنباء  
المنطقة فهو يجمع المعلومات عن تشاجر مع جيرانه، ويعرف لماذا  
غضبت زوجة فلان وعادت لأهلها، ومن تعطل عن العمل، ومن بات  
فى الحبس بتهمة "التشرد"، إضافة إلى من خطبت ومن عقد

قرانها، ومن مرض، ومن تخرج من الحى ليلاً تحت أستار الظلام فلا تعود إلا فجراً، إلى غير ذلك من أخبار لم يكتف بجمعها من زبائنه، بل كان يستوقف المارة أمام محله ليستفسر منهم عن بعض التفاصيل التى غابت عنه.

وكان سكان عزبة هرميس فى معظمهم من أهل الريف الذين نزحوا إلى القاهرة طلباً للرزق، وفراراً من الفقر إلى البؤس والشقاء. جاء معظمهم من قرى المنيا، ولابد أن يكون هناك من لعب دور الريادة فى اختيار المكان للسكنى، واجتذب وجوده بها أبناء جلدته وقريته، فتجمع المنياويون فى هذا المكان. ولعل أصول جدة صاحبنا المنياوية كانت وراء اختيارها الإقامة هناك حتى وفاتها عام ١٩٦٣

وكان سكان العزبة موزعين توزيعاً متساوياً بين الإسلام والمسيحية فى بعض البيوت، بينما كان المسلمون أقلية فى البعض الآخر من تلك البيوت. ولعل تجمع الأقباط المنياويون الفقراء فى هذا المكان يعود إلى قربيه من كنيسة مارى جرجس التى تقع فى نهاية شارع الجيوشى. وكان فناء الكنيسة مرتعاً لأطفال العزبة من المسلمين والأقباط، فيذكر صاحبنا تلك الأيام التى شارك فيها لأتراهي اللعب فى فناء الكنيسة، وتناول معهم لقمة القربان من يد

«أبونا» القمص. ويذكر «عمته» أم جرجس، جارة جنته التي كانت تتأديها «يا أمي»، وكانت تخاطب والد صاحبنا عند زيارته لأمه «يا أخويا»، وظل صاحبنا حتى بلغ الثامنة من عمره، يعتقد أن «عمته» أم جرجس شقيقة لوالده وابنة لجنته، وخاصة أن أبي جرجس كان ينادي الجدة «يا حماتي»، وعجيباً كان يحدث سوء تفاهم بين أبناء جرجس كانت الجدة تعنف الزوج، فيسترضيها ويقبل رأسها.

لذلك كانت عزيزة هرميس «مصر الصغرى»، عاش سكانها معاً وكثرت أسرهم واحدة يملكون معاً من طبق واحد، فرغم فقرهم الشديد كانوا يتبادلون أطباق الطعام والحلوى. ولم تكن أيام صيام الأقباط العديدة عائقاً أمام استمرار هذه العادة، بل كان الجميع مسلمين وأقباط صائمون معظم العام بالمفهوم القبطي للصيام، لا تعرف «طباليهم» اللحوم إلا في المواسم والأعياد. وكانت النسوة المسلمات والقبطيات يتبادلن إرضاع أطفال بعضهن البعض، بل ورعاية أطفال بعضهن البعض إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر إلى قريتها فجأة لأمر طارئ. والجميع لا يفوته وأجيب عيادة المرضى، وتقديم التهاني في الأفراح، والتعازي في الأتراح.



ثلاثة بيوت فقط عاشت بمنأى عن هذا المجتمع الخاص لسكان عزية هرميس، وقعت تلك البيوت على أطراف العزبة بشارع الرافعي أحدهما بيت الشيخ الرافعي القاضي الشرعي الذي سُمي الشارع باسمه، وكان بيته من طابقين خصص لسكنى عائلته وأبنائه ، لا يعرف سكان الحي عنهم شيئاً، فهم يعيشون بمعزل تماماً عن أهل تلك الجيرة الفقيرة. وأقام الشيخ الرافعي بجوار منزله زاوية كانت مقصد سكان الحي لأداء الصلاة، وكان صاحبنا يحرص على أداء الصلوات بتلك الزاوية، والاستماع إلى دروس الشيخ الرافعي بعد صلاة العصر في رمضان حتى يُرفع أذان المغرب، فيفطر على تمر يوزعه الشيخ على المصلين، ويؤدي صلاة المغرب ثم يعود إلى البيت لتناول طعام الإفطار.

أما البيت الثاني فكان بيت أبو خالد الشامي وجاور بيت الشيخ الرافعي، ويطلو عنه طابقاً واحداً، صاحبه يقال فلسطيني نزح إلى مصر في الثلاثينيات وشيد البيت له ولأبنائه، وكان له محل واسع نسبياً أسفل البيت يبيع البقالة لسكان المنطقة بما في ذلك سكان عزية هرميس، يضع على باب المحل عبارة "الشبك ممنوع والزعل مرفوع والرزق على الله". وكانت هذه الأسرة تعيش

بمعزل تماما عن أهل تلك الجيرة، فلا يعرف أحد شيئا عنهم حتى الأسطى عبد العظيم اليمنى الحلاق رغم مهارته الفائقة فى اصطلياد المعلومات، كل ما استطاع التوصل إليه مر أخبار أن أبى خالد الشامى افتتح محلاً أكبر بشارع الترع البلاقية.

أما البيت الثالث فكان من طابق واحد، ويقع قبالة بيت الشامى، هو بيت المعلم محمد عمر، فنان الزجاج المعشق الذى ورث المهنة عن جده الرابع، وتعلمها منذ نعومة أظفاره، وصقلتها المهبة عنده. كان بيته الوحيد الذى تظل سطحه سقيفة من اللبلاب، حوّلها الرجل إلى "آتيليه" خاص يعد فيه نماذج مصفرة لنوافذ وأبواب وقياب المساجد والكنائس والقصور التى أسندت إليه عمارتها. وكان صاحبنا يرتاد بيت المعلم محمد عمر صحبة جدته التى كانت صديقة الست دولت زوجة المعلم، ولم يرزق الزوجان أطفالا فتبنى المعلم ابنتى شقيقة زوجته التى ترملت فى «عز شبابها»، ثم تزوجت، وتركت البنّتين لأختها. كانت أكبرهما «رشيدة» التى تكبر صاحبنا بعامين، أما الصغرى فكانت «خديجة». وكانتا تتنايان المعلم "أبى" وخالتهما دولت «أمى» وأمهما الأصلية «خالتى».

واشتركت تلك البيوت الثلاثة فى حسن العمارة، والانتماء إلى العصر، فكانت مزودة بالماء والكهرباء والصرف الصحى لوقوعها عند آخر نقطة وصلتها تلك الخدمات بشوارع الرافعى. ورغم دخول عزبة هرميس نطاق "التنظيم" الحضرى إلا أن فقر ملاك مساكنها جعلهم يعجزون عن توفير المال اللازم لمد تلك الخدمات إلى بيوتهم، فظلت النظرة إلى البيوت الثلاثة أشبه ما تكون بالنظرة إلى التخوم التى تفصل العزبة عن مجالها الحضرى.

كان لهذه البيئة الشعبية الفقيرة البائسة، أبلغ الأثر فى تكوين صاحبنا فقد عاش بعزبة هرميس حتى عام ١٩٥٤ عندما قرر والده أن ينقله من مدرسة شبرا الثانوية إلى مدرسة طوخ الثانوية بسبب رسوبه فى الفرقة الأولى، وعاد إليها عام ١٩٥٧- ١٩٥٨ عندما التحق بالجامعة، وشهد ثلاثة أرباع العزبة يخفق من الوجود ليفسح الطريق لشق طريق أحمد حلمى المجاور للسكة الحديد. كان ذلك عام ١٩٦١ عندما نزع ملكية تلك البيوت الفقيرة وبدأت معاول الهدم تسويها بالأرض، من بينها البيت الذى أورثه عمه مستديمة عندما سقط من الطابق الثانى، والبيت الذى انتقلت إليه الجدة (بعد الحادث)، وبيت ثالث انتقلت إليه الجدة بعدما رغب

صاحبه فى الحصول على غرفتها لسكنى ولده المتزوج حديثا. هذه البيوت الثلاثة الذى طويت تحت (أسفلت) طريق أحمد حلمى شهدت طفولة وصبا صاحبنا.

كان الكتاب هو التعليم الذى حصله جده وأباه، فقد حلم الجد والأب بالدراسة فى الأزهر، والحصول على «العالمية». فالأزهر كان المؤسسة التعليمية المتاحة للفقراء الذين تقعدهم رسوم الدراسة بالمدارس (التي لم تتوفر إلا للطبقة الوسطى) عن الالتحاق بالمدارس. وإذا كانت ظروف الجد والأب العائلية قد حالت دون تحقيق أى منهما آماله فى التعليم، فقد علق الأب آماله على صاحبنا ليحقق أمله فى أن يصبح والدًا لعالم من علماء الأزهر.

التحق الطفل ابن الرابعة بكتاب يحمل اسم «مدرسة الفتوح الجديدة الأولية» يقع فى شقة بالدور الأرضى بأرض البداروى التى تقع فى ظهير شارع شيكولانى المتفرع من شارع شبرا أمام مدرسة التوفيقية الثانوية (وقد أصبح اسم الشارع مستشفى ككتشنر، ثم «المستشفى» بعد الثورة)، وكانت الشقة مكونة من حجرتين وصالة، تقيم صاحبة المدرسة (أم جلال) بإحدى الغرف، وهى أرملة صاحب الكتاب، تولت إدارته بعد رحيل زوجها،

واستعانت باثنين من الفقهاء من قراء القرآن الذين حصلوا تعليماً دينياً محدوداً لا يرقى إلى مستوى الأزهر، كان أحدهما الشيخ محمد أبو السعود نصف كفيف أو نصف مبصر، والآخر الشيخ محمد حسان. كانت مهمة الأخير تعليم الصبية القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. وكانت مهمة الأول تحفيظ القرآن، أما أم جلال فكانت تتولى تعليم الأبجدية للتلاميذ الجدد، رغم أميتها، فلم تكن تعرف سوى الأبجدية.

ويذكر صاحبنا يومه الأول بالكتاب، عندما سأله الشيخ عن اسمه، فقال: «رؤوف» ففرع الشيخ واستعاذ بالله، وأمره أن يفتح يده ليضربه بقطعة من جريد النخل، ثم قال له: "الرؤوف هو الله... أما اسمك فعبد الرؤوف... اسمك إيه" فرد الطفل بصوت خنقه البكاء: "عبد الرؤوف" كانت البداية منفرة، جعلت الطفل يكره الكتاب.

لم يجد صعوبة في تعلم القراءة والكتابة وقواعد الإملاء والحساب في السنوات الثلاث التي قضاها بالكتاب، ولكنه وجد صعوبة بالغة في حفظ أى الذكر الحكيم . كان التلاميذ يجلسون أمام الشيخ يرددون وراءه الآيات التي عليهم حفظها ويتم «التسميع» في اليوم التالي، الشيخ يجلس أمام التلاميذ وقد

افترش الجميع الحصير، وفي يد الشيخ عصاه التي قُدت من جريد النخل، تهوى كيفما اتفق على التلميذ الذي يخطئ في «تسميع» الآيات، وقد تهوى العصا على رأسه أو كتفه، فإذا كرر الخطأ تم مده؛ فيجلس على «دكة» خاصة لذلك مُسنداً ظهره إلى الحائط ماداً رجليه على الدكة، ويجلس تلميذ آخر أكبر سناً وأثقل وزناً على ركبتى المعاقب ويكتف يده، وينهال الشيخ على القدمين بجريدته حتى يدميهما.

مر صاحبنا بهذه التجربة المريعة أربع مرات، كانت اثنتان منهما عقاباً له لخلطه بين الآيات، أما الآخرين، فكان عقابهما أشد، لأنه تجراً وقال للشيخ انه لا يستطيع الحفظ إلا إذا فهم معنى ما يحفظ، فعد الشيخ ذلك "جدالاً في كلام الله" وسام الطفل سوء العذاب. وكانت النتيجة مرور ثلاث سنوات لم يستطع خلالهما سوى حفظ "العشر الأخير" من القرآن الكريم.

ولم يقتصر الأمر على ما لقيه الطفل من عذاب على يد الشيخ، بل كان والده يقرعه كل أسبوع عندما يراه لا يحقق التقدم المأمول في الطريق إلى حفظ القرآن واستظهاره تمهيداً لدخوله الأزهر، وكانت جدته تروى لجيرانها قصة «خيبة الأمل التي راكمها جمل»، فأحس الطفل بالكراهية للشيخ ولأهله، بل ولنفسه، وزاده

ذلك إحساساً بالاغتراب وميلاً إلى الانطواء، والانزواء بعيداً عن أقرانه.

كان للاب زميل في العمل وصديق يدعى محمد أبو زيد رجلاً طيباً لم يُرزق أبناءً، وكان فناناً مرهف الحس يجيد العزف على العود. وعندما ضاق الأب ذرعاً بخيبة الأمل في ولده، عبر لصديقه عن رغبته في أن يدفع بولده إلى إحدى الورش عساه يتعلم "صناعة تنفعه" طالما كان لا يصلح للتعليم. فها! ذلك الأمر صديقه محمد أبو زيد وطلب منه أن يتذرع بالصبر ويعطيه فرصة لسماع وجهة نظر الطفل، فقبل الأب على مضض.

جلس محمد أبو زيد، وإلى جانبه زوجته نعيمة، وأمامهما صاحبنا الذي رفض تناول الكعك الذي قدماء له رغم سيل اللعب الذي يبثله بين الحين والآخر، فقد تحكمت فيه عقدة عدم تناول الطعام في حضور الآخرين، و"ندن" عمه أبو زيد على العود قليلاً ثم سأل الطفل عن الأسباب التي جعلت شيخ الكتاب يجار منه بالشكوى، ولماذا لم يحقق تقدماً في حفظ القرآن، فأجابه بأنه يريد أن يفهم معنى ما يحفظه، وأن يحس بأنه يُعامل معاملة البشر وليس معاملة الحمير، فيضرب كلما طالب الشيخ بشرح معنى الآيات.

نصح محمد أبو زيد والد صاحبنا بأن يصرف النظر عن حكاية الأزهر، وأن يعطى ولده فرصة أخيرة قبل أن يزج به إلى إحدى الورش، فيتيح له فرصة التقدم لامتحان القبول بإحدى المدارس الابتدائية، فإذا نجح فى الامتحان ، شق طريقه فى التعليم العام، وإذا لم يوفق كان من حق الوالد أن يحدد مسار مستقبله كيفما شاء. قبل الوالد النصيحة، وقدم أوراق ابنه لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية التى تقع بشارع زناينيرى أمام المحكمة الشرعية بأول شارع شبرا. وجاء اختياره لهذه المدرسة، وليس مدرسة شبرا الابتدائية الأقرب موقعاً من عزية هرميس حيث يقيم مع الجدة، أن لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار وقف خاص للإنفاق على المدرسة التى خصصتها صاحبة الوقف لتعليم أبناء فقراء المسلمين، فكان الاختيار مرتبطاً بما توفره هذه المدرسة من ميزة تحمل الوقف الخاص بالمدرسة لتثلى رسوم الدراسة.

أدى صاحبنا امتحان القبول فى الحساب، والإملاء، وذهب إلى المدرسة برفقة والده لاستطلاع النتيجة عند سكرتير المدرسة، فعلم منه أن النجاح كان من نصيبه، وأنه قبل بالمدرسة، ولكن القبول لا يعد نهائياً إلا إذا أحضر «كارت» توصية من أحد



«البكوات» موجهاً إلى «حضرة صاحب العزة محمد بك الكاشف ناظر المدرسة». خرج الوالد من المدرسة مكتئباً، يائساً، يصب جام غضبه - طوال الطريق إلى باب الحديد، وطوال رحله القطار إلى أوسيم - على ولده المسكين قائلاً: «أدى آخره كلام عمك أبو زيد... فاكرك بنى آدم. ماله الكتاب... ده من تويننا... لكن تقول إيه للخيبة... تقدر تقوللى أجيب لك كارت (بك) إزاي؟! لازم ترجع الكتاب وتحفظ القرآن فى سنة واحدة... أو أبعتك ورشة تتعلم صنعة ما دمت فقري».

هذه الجمل، وتقاسيم أخرى تتصل بسياقها كانت سهاماً تدمى فؤاد الطفل البائس الحائر ابن السابعة الذى نجح فى امتحان القبول، وبقي التحاقه بالمدرسة المناسبة لوضعه الاجتماعى مرهوناً بعملية «الفرز» الاجتماعى التى قد تتيح لأبناء العمال تجاوز حدودهم الطبقيّة، أو تحول بينهم وبين ذلك. كان صاحبنا مطأطأ الرأس طوال الوقت، ينتابه إحساس عميق بالظلم من والده جعل الدموع تحتبس فى مآقيه. وعندما وصل صحبة والده إلى محطة أوسيم، كان من واجب الوالد صرف تذاكر السفر للركاب. أجلسه معه بمكتب التذاكر، وراح يتسلى بتوبيخه بما لا يخرج عن السياق سالف الذكر، وهو يبيع التذاكر للجمهور. وبخل المكتب

فجأة شيخ معمم مهيب الطلعة، استقبله الأب بالترحاب، كان الشيخ عمدة قرية سقيل القريبة من محطة أوسيم على خط المناشى «مديرية التحرير الآن». وعاد الأب إلى معزوفة التوبيخ فى حضرة العمدة فسأله الرجل عن السبب، وعندما علم أن «كارت» توصية من بك يحل المشكلة، نصح الأب بحسن معاملة ولده، وسأل عن اسم الولد واسم ناظر المدرسة. كان العمدة فى طريقه لمقابلة البك صاحب العزبة فى قريته، ورغم أنه لم يذكر ذلك لوالد صاحبنا عندما سمع منه القصة كاملة، عاد مساء اليوم نفسه حاملاً كارت التوصية. وبذلك وجد صاحبنا نفسه تلميذاً فى السيدة حنيقة السلحدار، وبدأ النحس الذى لازمه منذ الرابعة من عمره ينقشع، وتحول الكُتَّاب وقسوة الشيخ، وساديته فى تعذيب التلاميذ إلى مصاف الذكريات الحزينة.

وإذا كان النحس قد فارقه عند هذا المنعطف من حياته، فإن ذلك لم يضع نهاية لعقده النفسية، فمنذ وعى، كان يسمع جدته تختتم صلواتها (التي تحرص عليها) بالدعاء على أمه سائلة الله أن يحرق قلبها على أولادها، وكانت تعامله بجفاء شديد، تمنعه من الخروج من الغرفة محدودة المساحة إلى الشارع، ولم يستطع أن يتمتع بما يتمتع به أترابه من حرية اللعب إلا بعد التحاقه

بالمدرسة، فكان لا يعود إلى البيت كل يوم إلا قبيل الغروب، يتوقف أثناء العودة بملاعب التوفيقية الثانوية للفرجة على تدريبات الملاكمة والمصارعة والجمباز، ثم يتوقف في فناء كنيسة مارجرجس.

وحرصت الجدة على أن تكلفه بأمور لا تفسير لها سوى إرهاقه انتقاماً من أمه في شخصه، فلا تترتاح إلا إذا أرسلته إلى حقول منية السيرج ليقطع المسافة في ساعتين ذهاباً وإياباً ليشتري من هناك بخمسة مليمات الملوخية والطماطم ويحصل على الفجل والجرجير (فوق البيعة)، حتى إذا عاد من تلك الرحلة المضنية، صبت عليه وعلى أمه اللعنات لأنه تأخر في مشوار هو مجرد "فركة كعب". وإذا احتاجت لشراء الخبز أرسلته إلى مخبز يقع على مسيرة ساعة ذهاباً وإياباً برغم توفر الخبز عند يقال الحى. وكانت ترى أن وجبة العشاء مضرّة ولا تنفعه لأنه صغير وتناول العشاء قبل النوم يؤثر على قدرته على الفهم، وتتناول وحدها العشاء وهو يرقبها حتى تعود على ذلك، فحذف من قاموسه مصطلح العشاء. وإذا طبخت لحماً أكلته وحدها (لأنها مريضة والحكيم وصفه لها)، وعندما تجرأ وأكل - سرّاً - قطعة من اللحم ظناً منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها

(محضر الجرد) فاكتشفت السرقة، ولعنته وأمه لأنه (مفجوع) مثلها، وتوعدته أن ينال من الله جزاء السارق، فيصلى ناراً موقدة. أما الإفطار فلا مكان له سوى أيام الكتّاب، أما بعد الالتحاق بالمدرسة فلم تعد هناك حاجة إليه لأن المدرسة تقدم وجبة ساخنة أيام السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء، ووجبة جافة يومي الاثنين والخميس، وتناول وجبة الإفطار يؤثر على قدرته على التحصيل. فكان عليه أن يذهب إلى المدرسة في الصباح سيراً على الأقدام لمدة ساعة يومياً، دون أن يتناول طعاماً منذ ظهر اليوم السابق.

غير أن تطوراً خطيراً عوضه عن الحرمان من الإفطار، فقد رفع والده مصروفه اليومي من مليم واحد (أيام الكتّاب) إلى خمسة مليمات دفعة واحدة عندما التحق بالمدرسة، وكانت الجدة ملزمة بإعطائه المصروف يومياً لأن والده يعطيها أمامه مصروف الشهر ويحدد قيمة مصروفه اليومي، فكان يصر على الحصول على الخمسة مليمات يومياً، يشتري بها سنوتش أحياناً، ويشتري بها مجلة "البعكوكة" أسبوعياً، وعندما اكتشف وجود مجلة "سندباد" كان يشتريها من بائع الصحف بالتقسيط، فيدفع له خمسة مليمات لمدة أربعة أيام متتالية، وظل يشتري «البعكوكة»،

وبذلك لم يتبق له إلا مصروف يوم واحد . شكا حاله لأمه يوماً عند زيارته لأسرته فى نهاية الأسبوع، فبكت وهى تستمع لشكواه، وحزمت على أن تعطيه (سراً) ثلاثة قروش أسبوعياً حتى يشتري مجلاته المحببة، ويحتفظ بالمصروف اليومي لشراء سندوتش ولكنها لم تنقل الشكوى للأب الذى كان يتمص فى البيت شخصية "سى السيد" التى أجاد تصويرها نجيب محفوظ. ولم تجرؤ على البوح بما يتعرض له ولداها من سوء المعاملة إلا عندما رسب بالفرقة الأولى الثانوية، وفكر الأب فى إنهاء تعليمه عند هذا الحد، فيلحقه بعمل حتى يبلغ الثامنة عشر، عندئذ يسعى لتعيينه بالسكة الحديد بوظيفة كتابية، فانفجر غضب الأم الصبورة الطيعة يوماً، وحكت للأب كل ما يعانيه ابنه، وتعرض الولد لاستجواب طويل من جانب الأب الذى كان يجهل تماماً حقيقة ما يجرى لولده، وعلى ضوء ذلك قرر نقله إلى مدرسة طوخ الثانوية (حيث كان يعمل هناك)، فأحس صاحبنا لأول مرة بدفء الحياة الأسرية، وتعرف على اخوته واندمج بينهم، وفتحت بذلك صفحة جديدة من حياته، كان لها أثرها فى تكوينه النفسى، فتلاشى الشعور بالاضطهاد الذى لازمه طوال حياته بعزبة هرميس، وتخلم تدريجياً من الانطواء، وتحسن أداءه الدراسى كثيراً، كما تحسنت أحواله الصحية. ولكنه

لم يتخلص من كراهيته للجدة رغم اضطراره لزيارتها مرة كل أسبوع تنفيذاً لأوامر أبيه، ويحرص على العودة في نفس اليوم بعدما تُسمِعُه معزفاتها المعتادة في نقانص أمه، وتتعى عليه ما أصابه من زيادة الوزن مما يدل على أن أمه (تحشُر) له الطعام، فيؤدى ذلك إلى (تخن) مخه وخيبته في الدراسة (بإذن واحد أحد) !!

لم يعد الفتى يلقي بالأل لهذا الهراء، طالما كانت الزيارة قصيرة روتينية. وعندما طلب منه والده أن يقضى إجازة الصيف مع جدته بعزبة هرميس، جرو - لأول مرة - على رفض طلب أبيه، ولكنه برر ذلك برغبته في العيش مع اخوته لأنه يشعر أنه يُعامل معاملة (المنبوذ) بون مبرر. واكتفى الأب بتسديد نظرة قاسية نحوه، وقد كست ملامح الغضب وجهه، ولكنه أزم الصمت. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

## تلميذ بين أربع مدارس

كان أول عهد صاحبنا بالمدارس التحاقه بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية الأميرية على نحو ما سبق ذكره، وأتاح له ترده اليومي على المدرسة فرصة التعرف على شبرا بتكوينها المختلط الغريب، مقارنة بعالمه المحدود في عزية هرميس، بل كان الانتقال من البيت إلى المدرسة بمثابة ارتياد كوكب آخر من بيئة تختلف تماماً عن بيئة عزية هرميس. كانت المدرسة تقع في شارع زنانيرى بأول شارع شبرا من ناحية النفق العتيق. وكان على التلميذ الجديد أن يقطع المسافة من البيت إلى المدرسة سيراً على الأقدام في نحو الساعة، فيغادر البيت في السادسة صباحاً حتى يصل إلى المدرسة في السابعة ليحظى بفرصة اللعب في فناء المدرسة مع أقرانه حتى يذق الجرس مؤذناً ببداية اليوم الدراسي بطابور الصباح. وكان يقطع في مسيرته الطويلة تلك من البيت إلى المدرسة شارع مستشفى كتشنر من طرفه الشرقي عند السكة الحديد إلى مصبه غرباً في شارع شبرا، ثم يتجه جنوباً في شارع شبرا حتى يصل إلى المدرسة.

وشبيرا عندئذ تعكس واقع مصر كلها، فكان شارع شبيرا الرئيسى حيث خط الترام وكذلك شارع مستشفى كتشنر، وجانباً من شارع التربة البولاقية، مقر إقامة الأجانب فى العمارات الواقعة على جانبى هذه الشوارع، وهم جميعاً من الطبقة المتوسطة الصغيرة ومن العمال وباعة المحلات الكبرى. كان اليونانيون يمثلون الأغلبية من سكان شبيرا يليهم الأرمن (تقريباً)، نظراً لتناقص حجم الجالية الإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية، وإن بقى لهم وجود ملموس فى مهن ميكانيكا السيارات والكهرباء، ونجارة الأثاث. وكان الأرمن يشغلون بالتجارة والمهن الفنية وبعض الحرف، فكان منهم الترنزى والساعاتى والإسكافى وغيرهم من أرباب الحرف.

وكانت محال شبيرا تحمل لافتات باللغة الفرنسية، وقليلاً ما كانت تُجمع إليها العربية، ويكتسى شارع شبيرا حلة من الزينات التى تقيمها المحلات على جانبى الشارع احتفالاً بعيد الميلاد المجيد، فتضع المحال تماثيل صغيرة أو كبيرة لبابا نويل، وعبارات "عام سعيد" "عيد ميلاد سعيد" باللغة الفرنسية غالباً وباليونانية والأرمنية فى بعض الأحيان ولم تكن تضاف إليها العربية إلا فى المحلات القليلة التى كان يملكها مصريون (معظمهم من الأقباط).



وكانت المحال ترفع على أبوابها \_ بهذه المناسبة- أعلامها الوطنية وإلى جانبها (أحياناً) علم المملكة المصرية الأخضر يتوسطه الهلال الأبيض والنجوم الثلاثة البيضاء..

وكان بشارع شبرا خمسة أو ستة محال جزارة مخصصة للحم الخنزير، كما كانت هناك نحو الأربع حانات، تَمَثِّل الوجود الوطنى إلى جانبها فى محل كبير لصناعة وبيع "البوظة" على شارع شبرا فى مواجهة شارع على بك النجار الذى يقع عليه مدخل المدرسة، وكانت "البوظة" تجتذب حشداً كبيراً من الزبائن منذ الصباح، وقد تسمر صاحبنا فى مكانه عندما رأى ذات يوم "عريجي" حنطور يجلس على حافة رصيف الشارع، وبين يديه "قرعة" (وعاء) البوظة يشرب منه ويسقى الحصان معه من نفس الوعاء.

أما الوجود المصرى بين سكان شارع شبرا وشارع مستشفى كتشنر، ولمدخل الجنوى لشارع الترعة البولاقية، فكان يقع فى ظهير الشوارع الرئيسية، وكان التباين كبيراً بين الطرز المعمارية على الشوارع الرئيسية وتلك التى تقع فى ظهيرها. كما كانت الخدمات المتاحة لسكان "الشوارع الخلفية" محدودة، وخاصة إضاءة الشوارع ليلاً بمصابيح الغاز، فتجد الجزء الملاصق

للشوارع الرئيسية مناراً لمساحة لا تزيد عن خمسين متراً، ثم يسود الظلام بقية الشارع. وكان شارع شبرا يتمتع بأكبر نصيب من النظافة، فيكنس وتفسله تماماً عربات الرش، بينما الشوارع الخلفية تبدو وكأنها فى قارة أخرى . وكنت ترى فقراء الأجانب يطوفون شوارع شبرا وغيرها من أماكن سكنى الأجانب يلعبون «البيانولا» ويؤدون بعض الألعاب الهزلية ، ويمر المهرج بالبيوت يلتقط فى الدف الذى يحمله بين يديه قطع العملة الفضية التى يقذفها «الخواجهات» من الشرفات إليه. أما ألعاب الحواة فى الشوارع الجانبية فكانت وقفاً على المصريين.

كان صاحبنا يتأمل هذا العالم الغريب فى رحلة الإياب من المدرسة، لأن معظم المحلات لا تفتح أبوابها قبل الثامنة أو التاسعة صباحاً فيما عدا مخبزان "أفرنجى"، كان يشتري من أحدهما «سميطة» بمصرفه اليومى وينتجى جانباً ليأكلها قبل أن يستأنف الرحلة إلى المدرسة . أما عند الانصراف عصراً فكان يتسكع أمام المحلات يتفرج على معروضاتها وعلى هذا الخليط الغريب من البشر، ويتفرج على لاعب "البيانولا" وغير ذلك من مظاهر الحياة التى لا تمت بصلة إلى عالمه المحدود. وكان

يدخر (أحياناً) مصروفه اليومي (نصف القرش) فلا يفرق يوماً ليشترى بها «الآيس كريم» من محل أحد «خواجهات» شارع شبرا ليستمتع بمذاق هذه البدعة التي تختلف تماماً عن «الجرنيدة» التي كان يسرح بها بائع متجول يمر بعزبة هرميس. وشتان بين ما كان يدفع فيه مليماً واحداً، وما يدفع فيه خمسة مليمات بالتمام والكمال من حيث الكم والنوع والمذاق.

بدعة أخرى لفتت نظره هي نور السينما، فلم يكن حتى دخوله المدرسة (عام ١٩٤٧) قد شاهد فيلماً سينمائياً، وهكذا كان يطيل الوقوف في مدخل سينما "لولي" يتفحص الصور المعروضة في المدخل للقطات من الفيلم المعروض، وغير طريق العودة خصيصاً ليمر بشارع التربة البوقية، ويشاهد نور سينما "روى" (وكانت تعرض الأفلام الأجنبية)، وسينما "فريال" ثم شبرا بالاس فيتفحص مجموعات الصور هنا وهناك. ورأى أن الفرجة من الخارج لا تجدى نفعاً، فقرر يوماً أن يستثمر بعض القروش الثلاثة التي تعطيها له أمه في نهاية الأسبوع (سراً، بعدما تقتصد هذا من مصروف البيت)، فاقتار حفلة بعد الظهر بأحد أيام الاثنين حيث تنصرف المدرسة في الواحدة والنصف، واشترى تذكرة

”ترسو“ (درجة ثالثة) بخمسة عشر مليماً بالتمام والكمال، وتفرج على أول فيلم فى حياته، لعله كان أحد أفلام فريد الأطرش ومعه (فى نفس العرض) فيلم أمريكى آخر. وشغل ذهنه فى طريق العودة للبيت بالبحث عن مبرر لهذا التأخير الشديد غير المعتاد ليرويه لجدته، ولكنه لم يحتج لذلك لأنها كانت فى زيارة لبعض أقاربها، وعادت إلى البيت بعده، ولم تهتم بسؤاله عما كان من شأن يومه. فنام ليلتها قرير العين منتشياً بما حقق من أمل، وكأنه ”جاء الديب من بيله“.

أفاق أخرى أتاحت له، تمثلت فى حركة الطلبة وإضرابات المدارس، التى كانت تبدأ من التوفيقية الثانوية ثم تزحف على بقية مدارس الحى، تحاصرها، وتطلب مشاركتها، وكان ناظر مدرسة السيدة حنيفة السلحدار يخشى ما قد يترتب على رفض السماح لتلاميذ المدرسة بالخروج للمشاركة فى المظاهرة من قذف الطلاب (الكبار) للمدرسة بالطوب من الخارج، فيتحطم زجاج النوافذ وتلحق الإصابات ببعض التلاميذ، كما حدث ذات مرة. لذلك كان يسارع بفتح أبواب المدرسة وصرف التلاميذ قبيل وصول المظاهرة الكبرى إلى المدرسة، مع توصية التلاميذ بالعودة إلى منازلهم. فكان صاحبنا يقضى سحابة اليوم مشاركاً فى المظاهرات، فتفتح

وعيه منذ حرب فلسطين (١٩٤٨) على هموم الوطن شأنه شأن غيره من أطفال مصر من أبناء ذلك الجيل الذى أنضجته هموم الوطن قبل الأوان.

وأضافت المظاهرات منطقة قلب القاهرة إلى عالمه ، فعرف - لأول مرة - الطريق إلى قصر عابدين، وحى الدواوين حيث رئاسة مجلس الوزراء والبرلمان. فقد كان المتظاهرون يوجهون الترام وجهة أخرى فى الاتجاه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن)، ومن هناك تتحرك المظاهرات إلى مقصدها حتى يشتمها جنود "بلوكات النظام" بعصيهم الغليظة، فيهرب الطلاب إلى الشوارع الجانبية حتى إذا انفض الجمع، عاد صاحبنا من قلب القاهرة إلى عزبة هرميس سيراً على الأقدام ليصل إلى هناك بعد الغروب، فتستقبله جنته باللعنات لأنه يسير فى طريق الضياع باشتراكه فى المظاهرات مع "العيال البطالين" وتوعده بإبلاغ أبيه. وكان حاضراً ذات مرة وهى تقص على الأب ما حدث من ولده، فاستمع الأب للقصة ثم قال لولده: "أهم حاجة عندي انك تتخذ الابتدائية، وبعدها كله بأمر الله". فاعتبر هذا تصريحاً من والده بالموافقة (ضمناً) على اشتراكه فى المظاهرات، وخاصة أن الأب كان وفدياً حتى النخاع، ويرى أن الفحاس باشا

"زعيم الأمة" بلا منازع، ويعتز بمصافحته للزعيم على رصيف محطة بور سعيد عام ١٩٣٦، وحضوره بعض المناسبات التي خطب فيها.

كانت مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية أربع سنوات، أما المرحلة الثانوية فكانت خمس سنوات. وتنتهى المرحلة الابتدائية بالحصول على شهادة الابتدائية التي تحشر صاحبها فى زمرة "الأفندية"، أما الثانوية فلها شهادتان أولاهما بعد الرابعة هى شهادة الثقافة وهنا يستطيع من لا يملك أسباب الالتحاق بالجامعة أن ينهى دراسته، حاملاً مؤهلاً متوسطاً يؤهله للعمل بوظيفة إدارية، قد توصله إلى أعتاب الإدارة العليا إذا حصل على فرصة للترقى عن طريق المحسوبية أو الرشوة، وكانتا وسيلتان معتمدتان للترقى فى وظائف الدولة. أما من يواصل الدراسة الثانوية حتى نهايتها فيحصل على "التوجيهية"، وكانت تنقسم إلى ثلاث شعب: أدبى ورياضة وعلوم، عندئذ يستطيع التقدم بأوراقه إلى الكلية التي يرغب الالتحاق بها بالجامعة.

كان بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية ثمانية فصول: فصلان لكل فرقة من الفرق الأربع يضمها جميعاً القصر (الذى تحول إلى مدرسة) إضافة إلى مكتب الناظر وحجرة

الموسيقى، واحتلت حجرة الأشغال مكاناً تحت شرفة الدور الأول للقصر تم تحويله إلى حجرة بقواطع وفواصل خشبية ذات نوافذ زجاجية. أما بدروم القصر فتحول إلى مطعم للتلاميذ. واقتطع جانب من الفناء أقيمت فيه حجرة الرسم ومكتب السكرتير، وحجرة "ضابط المدرسة" وهو مدرس التربية الرياضية. واحتل ملعب كرة السلة فناء المدرسة، أما شرفة القصر فوضعت بها طاولتان لكرة المضرب (البنج بونج). وفي ركن قصي من الفناء المطل على شارع زنانيرى كانت هناك مزرعة للدواجن حيث الدجاج والبط والأوز والأرانب.

كان عدد تلاميذ الفصل الواحد في الفرقة الأولى ٣٢ تلميذاً وعندما وصل صاحبنا إلى الفرقة الرابعة كان عدد تلاميذ فصله ٢٤ تلميذاً، وكان عدد تلاميذ المدرسة لا يصل إلى ٢٥٠ تلميذاً. وشملت برامج الدراسة بالإضافة إلى اللغة العربية والحساب والتاريخ والجغرافيا والعلوم للفرقتين الأولى والثانية يضاف إليها الإنجليزية للفرقتين الثالثة والرابعة، شملت برامج الدراسة الرسم حيث ينتقل الفصل إلى حجرة الرسم، فيشرح المدرس قواعد الرسم ويمر على التلاميذ ليوجههم ويصحح أخطاءهم، ويولى اهتماماً بمن يلمس لديه بعض الاستعداد فينمى موهبته، وجرى

العادة على إقامة معرض فى نهاية العام لرسم التلاميذ. ويحدث نفس الشيء فى حصة الأشغال فيتعلم التلاميذ تشكيل الطين الصلصال، والزخرفة بمواد مختلفة، والأعمال الخشبية ويهتم المدرس - أيضاً- بذوى المواهب الخاصة من التلاميذ ليزدان بإنتاجهم معرض نهاية العام. أما حصة الألعاب فكانت تربية بدنية بحق. وكانت حجرة الموسيقى بها بيانو وآلات وترية وطبول، وكان التلاميذ يَدْرَبُونَ على النوتة الموسيقية تدريباً جيداً، ويختار من بين الطلاب الموهوبين فريق الموسيقى الذى يعزف فى طابور الصباح أثناء إلقاء النشيد الوطنى، وكذلك فى الحفل السنوى فى ختام العام الدراسى.

ولم يكن للمدرسة زى موحد، ولكن أُشْتُرِط ارتداء البنطلون القصير (شورت) والجوارب طويل يصل إلى ما تحت الركبة ، مع ضرورة لبس الطربوش الذى تسبب فى تعرض صاحبنا للعقاب فى الأسبوع الأول من الدراسة، عندما نسى الطربوش فى الفصل ونزل إلى "الفسحة" عارى الرأس فلمحه الناظر، وأمر الفراش "بعبطه" ثم ضربه على مؤخرته عدة ضربات بكرياجه الصغير.



كان الضرب أساسياً في عملية التعليم، وكان المدرس يدخل الفصل حاملاً خيزرانة ، وانفرد مدرس اللغة العربية بحمل "مقرعة" عبارة عن يد جلدية كيد الكرياج تتفرع منها نحو خمسة سيور جلدية صغيرة. ولكن المقامات الاجتماعية كانت تُراعى عند توقيع العقاب؛ فالمدرس يحرص في بداية العام على سؤال كل تلميذ عن "وظيفة" والده ، فإذا كان موظفاً اهتم بالسؤال عن درجته ، فإذا كان ولى أمر التلميذ موظفاً "محترماً" حظى بعقاب متوسط ، وإذا كان الوالد برتبة "بك" اكتفى المدرس بقرص أذنه، أما غالبية التلاميذ من أبناء العمال والحرفيين فكانوا يُضربون الإبل. وكان صاحبنا من تلك الفئة التى يُشبع المعلمون فيهم ميولهم السادية. ويبلغ عقاب التلميذ ذروته عندما يُستدعى ولى أمره ليتولى عقابه بنفسه أمام جميع طلاب المدرسة فى طابور الصباح، فيعلن ناظر المدرسة ما ارتكبه التلميذ من جرم، ثم يتولى ولى الأمر مراسم العقاب بقسوة بالغة ، بل قال أحدهم لناظر المدرسة "أرجعه لى مكسوراً فى قفة وأنا مسئول عن تجبيره ، وأعيده لك مرة أخرى لتكسر عظامه مرة أخرى!"

كانت المدرسة أشبه ما تكون بشكنة عسكرية تقوم على النظام والانضباط التام . وكان المدرس مهاباً ، يحظى بقدر كبير من الاحترام، فلم تكن هناك دروساً خصوصية خارج المدرسة ، وكان التلميذ الذى يدبر له أهله دروساً خصوصية خارج المدرسة على يد أحد مدرسى المدارس الخاصة ، يخفى ذلك عن زملاءه ، ولا يبوح به إلا لصديق حميم، لأن التلاميذ كانوا "يعايرون" من يتلقى دروساً خصوصية ، ويعتبرونه نموذجاً للغياة.

وهكذا تمتع صاحبنا فى مدرسة السيدة حنيقة السلحدار بتربية لم تكن لتتاح له فى غيرها، وكان يحصل دائماً على درجات متوسطة لأنه كان يعتمد تماماً على المدرسين، وكان يفضل أداء واجباته المنزلية فى طريق العودة إلى المنزل فى ركن من حديقة مدرسة شبرا الابتدائية المتسعة الجميلة. فلم يكن هناك ما يحفزه على بذل جهد أكبر، لأن والده كرر عدة مرات أمامه أنه لن يستطع تحمل مصروفات المدرسة الثانوية حتى بعد أن قررت وزارة الوفد مجانية التعليم، وكان التلاميذ يدفعون فقط رسوماً رمزية بلغت فى التعليم الثانوى نحو الثلاثة جنيهات وهو ما يتجاوز القدرات المالية لوالده.

وأثناء وجوده بالفرقة الرابعة، أقتطع جانباً من فناء المدرسة أقيمت عليه بناية ضمت تسعة فصول وزعت على ثلاثة طوابق لتصبح المدرسة ابتدائية ثانوية، وذلك عندما حصل على الابتدائية عام ١٩٥١، نُقل مباشرة إلى الفرقة الأولى بالقسم الثانوى، وعندما وصل إلى الفرقة الثانية (العام الدراسي ١٩٥٢ / ١٩٥٣) كان العهد قد تغير، وتولى إسماعيل القباني وزارة المعارف في أول وزارة في عهد الثورة، وتقرر "إصلاح" نظام التعليم - على الطريقة الأمريكية - ليتكون من ثلاث مراحل: الابتدائي (الأساسي) ومدته ست سنوات، والإعدادي ومدته ثلاث سنوات ، والثانوي ومدته ثلاث سنوات، وتحول تلاميذ الفرقة الثانية الثانوية بالنظام القديم إلى طلاب الشهادة الإعدادية وتحولت مدرسة السيدة حنيفة السلحدار إلى مدرسة إعدادية. ولم تلتزم حكومة الثورة بشروط الوقفية، فقبلت المدرسة تلاميذ من الأقباط لأول مرة عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣، كما عُيّن للتدريس بالمدرسة مدرسان قبطيان أحدهما للرياضة والآخر للغة الإنجليزية. واختفى محمد بك الكاشف ناظر المدرسة الذي اتسم بالصرامة والشدة، وجاء ناظر آخر بدلاً منه.

وبعد الحصول على الإعدادية عام ١٩٥٢، نُقل صاحبنا  
وجميع زملائه بالسيدة حنيئة السلحدار إلى مدرسة شبرا الثانوية  
المقامة بقصر الأمير عمر طومسون بأخر الشارع المسمى باسمه  
والمتفرع من شارع شبرا، ليجد نفسه فى بيئة تعليمية جديدة  
تماماً، تختلف عن بيئة السيدة حنيئة السلحدار.

كانت مدرسة السيدة حنيئة السلحدار صغيرة الحجم،  
وكانت فصولها محدودة وكذلك عدد تلاميذها ، والتعليم  
فيها نموذجياً ، والنشاط الرياضى والفنى والثقافى يشارك  
فيه جميع التلاميذ ، حتى الرحلات العلمية إلى المتاحف  
والآثار كانت جزء من الدراسة تغطى تكاليفها الوقفية الخاصة  
بالمدرسة.

كذلك كانت تلك المدرسة \_عند صاحبنا- نافذة أطل منها  
على عالم أوسع، فقرأ فى مكتبتها كتباً مختلفة مثل أعمال جرجى  
زيدان وخاصة رواياته فى تاريخ الإسلام، كما قرأ لسلامة موسى،  
وطه حسين، وبعض أعمال عبد الرحمن الراعى فى تاريخ الحركة  
الوطنية، وشارك فى المظاهرات التى شهدتها القاهرة فى أواخر  
الأربعينيات وبلغت ذروتها فى فترة الكفاح المسلح فى قناة  
السويس، وخاصة المظاهرة الكبرى التى شهدها ميدان عابدين

فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، وهتف فيها المشاركون بسقوط الملك فاروق، وهى التى تكررت فى اليوم التالى فى غضون حادث حريق القاهرة. وشارك فى المظاهرة الكبرى التى شهدها نفس الميدان بعد عودة محمد نجيب إلى السلطة أثناء أزمة الصراع على السلطة فى مارس ١٩٥٤، والتى شاركت فيها كل القوى المؤيدة للديموقراطية.

كانت شبرا الثانوية مدرسة كبيرة بها ما يزيد على العشرين فصلا، وعندما نُقل إليها الناجحون فى الإعدادية من السيدة حنيفة كان عددهم ٣٢ تلميذاً، بُعثوا على ثلاثة فصول من فصول الفرقة الأولى ثانوى السبعة وكان موقع صاحبنا بالفصل الخامس مع أربعة فقط من زملائه السابقين. وكانت نوعية تلاميذ شبرا الثانوية (عام ١٩٥٢ / ١٩٥٤) مختلفة تماماً من حيث الأصول الاجتماعية، جاءت غالبيتهم من الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى: أبناء تجار، وأطباء ومحامين ومحاسبين وموظفين من مختلف درجات الإدارة العليا والوسطى بالحكومة، وكان أبناء الكادحين الفقراء يمثلون أقلية ضئيلة الحجم فى تلك المدرسة عنئذ، مما جعل صاحبنا يشعر بالفرية هناك.

نوعية المدرسين أيضاً كانت مختلفة، فبعد أن كان المدرس يعرف أسماء تلاميذه في السيدة حنيفة بعد أسبوع واحد من بداية العام الدراسي نظراً لصغر حجم الفصول. كانت فصول الفرق الأولى السبعة بشبرا الثانوية لا يقل عدد الطلاب في كل منها عن ٤٨ طالباً، ولم يكن هناك اهتمام من جانب المدرس بمتابعة أداء كل تلميذ، على نحو ما كانت عليه الحال في السيدة حنيفة. وكان أصعب ما واجهه صاحبنا دروس الرياضة واللغة الفرنسية. كان أمين قسطندي مدرس الرياضة يبدأ الدرس بشرح بعض النماذج للمسائل، ثم يكتب على السبورة رؤوس المسائل الخاصة بواجب الحصة التالية، حتى إذا جاءت الحصة التالية بدأها بكتابة حل مسائل الواجب على السبورة، ويطلب من التلاميذ أن يصححوا كراساتهم بالرجوع إلى السبورة، ثم يجمع الكراسات ويضع على كل مسألة علامة صح، ثم يضع توقيعه الكريم. ولم يكن يقبل أن يسأله التلميذ، وعندما تجرأ صاحبنا وقال له أنه لم يفهم شيئاً مما شرحه سخر منه أمام زملائه قائلاً: "يكفى أن يكون بالفصل أربعة حوانات.. لا حاجة لنا إلى حيلة خامسة" وطرده من الفصل، فلم يعد إليه طوال العام، وكان يترك درس الرياضيات، ويتسلى بالفرجة على تدريبات التنس والجمباز. فقد كان

الانضباط منعماً فى تلك المدرسة الكبيرة، لا يُسأل الطلاب فيها عما يفعلون.

أما مدرس الفرنسية فكان المسيو ميشيل الفرنسى الجنسية، ضعيف الشخصية لا يستطيع السيطرة على الفصل، يرحمه بعض أشقياء التلاميذ بنبال الورق على قفاه كلما استدار للكتابة فينفجر بالشتائم بالفرنسية، وقد يغادر الفصل احتجاجاً. وكان معظم تلاميذ الفصل يلجأون للدروس الخصوصية فى مادتي الرياضيات واللغة الفرنسية أو يعتمد الفقراء منهم على بعض أقاربهم لمساعدتهم على فهم المادتين أو إحداهما، وهو ما لم يتوفر لصاحبنا، فقد سدد أبوه بالكاد (٢٨٠ قرشاً) قيمة رسوم الدراسة، وكان يعطيه ريع جنيه شهرياً كمصروف شخصى، ويدفع لجدة مصروفاً قدره أربعة جنيهات شهرياً كانت تعادل ثلث راتبه \_عندئذ\_ فلم يكن بوسعه تحمل نفقات الدروس الخصوصية، وهو الذى تورط فى إدخاله التعليم الثانوى لأن مدرسة السيدة حنيفة نقلت من حصولها على الإعدادية منها إلى شبرا الثانوية، وكان يفضل إلحاقه بمدرسة متوسطة فنية أو بمعهد المعلمين (كانت مدة الدراسة به خمس سنوات بعد الإعدادية) لذلك كله لم يستطع صاحبنا أن يجيد حلاً لمشكلته إلا بالاستعانة المحدودة ببعض

زملائه. وكان من الطبيعي أن يرسل في المادتين في نهاية العام، وتطوع بعض المتعاطفين معه من معارف والده لمساعدته على اجتياز امتحان الملحق بون جنوى، فقد رسل في الملحق، وأصبح باقياً للإعادة. وكان هذا الرسوب نقطة تحول في حياته، فقد نقله الأب إلى مدرسة طوخ الإعدادية - الثانوية لينعم للمرة الأولى بجو الحياة الأسرية بين أخوته ووالديه.

كانت مدرسة طوخ بالقرب من محطة السكة الحديد، تقع مقابل مساكن عمال المحطة، فلا يفصلها عن تلك المساكن سوى شريط القطار. وكانت بها ثلاثة فصول للفرقة الأولى الثانوى لم يزد عدد التلاميذ في كل منها عن ٣٦ تلميذاً، وكانت إدارة المدرسة حازمة تحرص على الانضباط، أما المدرسون فكانوا على مستوى عال من الكفاءة. ولما كان صاحبنا (باقياً للإعادة)، فقد كان لامعاً بين تلاميذ فصله في معظم المواد، حتى الرياضة تعلمها جيداً على يد مدرس كان بارعاً في شرحه للدرس، لا يترك نقطة بون أن يتأكد من فهم الجميع لها، ويجمع كراسات الواجب ليصححها بنفسه، ويحدد لكل تلميذ موطن الخطأ عنده، ويكلفه بواجب إضافي ليتأكد من استيعابه التام للدرس، تماماً كما كان يحدث في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار،



فاستطاع الأستاذ محمد حسن أن يصلح ما أفسده أمين قسطندى. أما الأستاذ ملاك عبد المسيح معلم الفرنسية فكان أيضاً على درجة عالية من المقدرة فى جذب التلاميذ إلى تلك اللغة الجديدة عليهم، لا يمل تكرار تصويب نطق الكلمات وشرح قواعد اللغة ، وأولى صاحبنا عناية خاصة عندما ذكر له تجربته السابقة مع المدرس الفرنسى، فاستطاع أن يحوله إلى محب للغة الفرنسية، فحصل على درجة عالية فيها فى امتحان آخر العام.

وعندما نُقل إلى الفرقة الثانية كان عليه اختيار شعبة التخصص، فاختار القسم الألبى، لأنه كان ميالاً إلى الدراسات الأدبية وإلى علم التاريخ على وجه الخصوص، استكمل قراءة جميع ما كتبه عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ الحركة الوطنية فى مكتبة مدرسة طوخ، كما قرأ بعض مؤلفات سليم حسن فى تاريخ مصر القديم. وكان مستواه فى اللغة الإنجليزية فوق المتوسط بفضل الأستاذ محمد شمس الدين أول من علمه الإنجليزية بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار، فكان نظيراً لمعلمه ملاك عبد المسيح فى طريقة التدريس والاهتمام بسلامة النطق وتدريب التلاميذ على القراءة والكتابة وقواعد اللغة. وهكذا اختار صاحبنا

القسم الأدبى تخصص تاريخ ، فكان يدرس طلاب كل تخصص مادة إضافية فيه لعلها كانت فى الفرقة الثانية مادة تاريخ الشرق الأدنى القديم، وكان اختياره للتخصص فى التاريخ تعبيراً عن عشق لهذا العلم وتأثره البالغ بما كان يقرأ فى الصحف \_عندئذ\_ عن اكتشاف عالم الآثار أحمد فخرى هرم سنفر، وتمنى أن يصبح يوماً واحداً من علماء الآثار، ولذلك اهتم بقراءة أعمال سليم حسن وبعض الأعمال المترجمة التى وجدها بمكتبة المدرسة.

كان تلاميذ مدرسة طوخ الإعدادية- الثانوية أقرب إلى تلاميذ السيدة حنيفة السلحدار من حيث الأصول الاجتماعية، فأغلبيتهم جاءت من أبناء الفلاحين وصغار الملاك والحرفيين والعمال، وكان بينهم أقلية ضئيلة من أبناء التجار الكبار وأبناء الموظفين. وجاء معظم التلاميذ من قرى مركز طوخ، يأتون إلى المدرسة سيراً على الأقدام، ويحرصون على الدرس والتحصيل. وكان النشاط الرياضى والفنى والثقافى بالمدرسة متواضعاً، فمعظم المدرسين يقيمون بالقاهرة ويحضرون إلى المدرسة بالقطار يومياً، واليوم الدراسى الكامل ينتهى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، فيعود المدرسون إلى القاهرة وتتجه مجموعات التلاميذ كل

إلى قريته، فلا تجد بها أحداً بعد الثالثة مساءً. ولكن صاحبنا كان حريصاً على المشاركة فى النشاط الثقافى ، فيلقى من حين لآخر كلمة قصيرة بالإذاعة المدرسية عن الفراعنة مينا، ورمسيس الثانى، وإخناتون، وعن أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، إضافة إلى "حكمة اليوم". وشجعه مدرس اللغة العربية على إصدار مجلة حائط سماها "الضياء" صدرت منها نحو الخمسة أعداد، كان يحرر معظم مادتها، ويجتهد فى إخراجها ورسمها.

لقد أكسبه ما حققه من نجاح بمدرسة طوخ الثقة بالنفس، وخلصه من عقده النفسية القديمة، فأصبح أكثر ميلاً للاندماج مع زملائه، ومناقشة المدرسين الذين كانوا لا يصدونه أو يسفهن أفكاره، بل يوجهونه ويشجعونه. وما كاد ينجح فى الفرقة الثانية، وينتقل إلى الفرقة الثالثة حتى نُقل والده إلى قرية طنوب مركز الشهداء منوفية، وانتقلت الأسرة إلى طنوب، والتحق صاحبنا بمدرسة الشهداء الإعدادية الثانوية.

كانت مدرسة الشهداء أدنى مستوى من مدرسة طوخ من حيث مستوى التدريس ونظام الدراسة. وجاء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فى مطلع العام الدراسى، فشغل صاحبنا بهذه القضية

وتطوع في الحرس الوطني، وأتم التدريب السريع على استخدام البندقية الآلية والمدفع الرشاش واستخدام القنابل اليدوية. وبعد انتهاء التدريب قابل قائد المعسكر طالباً منه إرساله إلى بور سعيد للاشتراك في الدفاع عنها ضد العدوان، فقال له القائد (وكان من ضباط الاحتياط): "يا بني انت واخذ الحكاية جد؟ لا الحكومة عازية تلهي الشباب بالتدريب" فمادت الأرض تحت قدميه، وانفجر في الضابط يتهمه بالخيانة والعمالة للاستعمار، وأكد له أنه سيرسل برقية إلى عبد الناصر بما دار معه من حديث. انزعج الرجل ومعه ضابط صغير برتبة ملازم وياشجأ ويش المعسكر فالتفوا حول المتطوع الغاضب يتحدثون معه بأسلوب لين، فذكر الضابطان أنهما مدرسان في الأصل، وأنهما يعاملانه كأحد أبنائهما، والحكومة لاشك تقدر للشباب حماسه وحرصه الدفاع عن الوطن ولكن ما تلقاه الشباب من تدريب لا يكفي لإرسالهم إلى قتال العدو مدجج بالسلاح، وأنه عندما نكر القائد ما ذكر إنما أراد أن يعبر عن عدم وجود تعليمات لديه بإرسال المتطوعين إلى بور سعيد. ولم يكتف الرجل بذلك، بل علم من المدرسة مكان عمل والده، واتصل به تليفونياً طالباً تدخله لمنع ابنه من التهور وتقديم شكوى ضده للرئيس.

وإذا كان صاحبنا قد عدل عن شكوى قائد المعسكر، فقد أحس في أعماق نفسه بالهزيمة، ذلك الإحساس الذى لازمه كلما رأى جنود الاحتلال البريطانى يتدربون فى ساحة الجولف أمام مساكن عمال محطة بور سعيد (حيث ولد) ويجوسون خلال المدينة، عندما كان يزور أخواله فى إجازة الصيف صحبة أسرته، ومضت فترة الأزمة وهو مهوم بالبحث عن سبيل للتسلل إلى بور سعيد، والبحث عن الفدائيين الذين علم بنشاطهم من الصحف، وحسدهم على نيلهم شرف الدفاع عن الوطن. وعندما استؤنفت الدراسة، كانت متابعة الأحداث السياسية تطفى على معظم الوقت، وتمنى لو كان بالقاهرة لوجد السبيل لأداء الواجب نحو وطنه.

ويعد أن استقرت الأمور واقترب موعد الامتحان جلس إلى والده للتعرف على رأيه فى الخطوة التالية بعد حصوله على الثانوية العامة، فقال له والده أن ما حصله من تعليم حتى هذه الفترة كاف تماماً لتحديد مستقبله، فهو يستطيع الحصول على وظيفة بالكادر المتوسط بالدرجة الثامنة الكتابية، وهى درجة لا يحلم أبويه بالوصول إليها. وذكره أن عبء إعالة الأسرة التى أصبحت مكونة من الوالدين وسبعة أبناء (هو أكبرهم) قد ناء به

كاهله، وأنه آن الأوان لكى يؤدي صاحبنا دوره فى مساعدة والده على تربية اخوته حتى يبلغوا ما بلغ، وعندما قال له صاحبنا أنه يعلم أن نزوله إلى ميدان العمل مسألة ضرورية للأسرة، ولكنه يتمنى أن ينتسب إلى الجامعة إلى جانب العمل حتى يحقق أمله فى أن يصبح عالم آثار. اعترض الأب على ذلك بأسلوب منطقي (وإن كان صاحبنا لم يرتح له عندئذ) وذكره بأن الجامعة قد تستنزف جانباً كبيراً من راتبه لتغطية مصاريف الدراسة والكتب مما يجعله غير قادر على تقديم مساهمة ذات قيمة فى إعالة الأسرة. وحذر الأب ابنه من الإفراط فى التطلع إلى ما ليس من ثوبه وأن "القناعة كنز لا يفنى" وللضرورة أحكام. لم يُصدم صاحبنا لهذا الموقف من جانب الوالد فهو يقدر تحمل الرجل له كل تلك السنوات، ويعلم أن مرتبه الضئيل لا يكفى لتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لأسرة كبيرة العدد، ويعلم أن من واجبه أن يرد الجميل لأبيه، ويساعد اخوته على تحقيق ما عجز هو عن تحقيقه، وليترك مسألة الانتساب إلى الجامعة لما تنأى به الأيام. غير أن همته فترت فى السعى للحصول على مجموع مناسب للالتحاق بكلية الآداب شأنه شأن زملائه، فعاذا يجدى المجموع إذا كانت الطريق إلى الجامعة لا تتقاطع مع طريقه فى الحياة الذى رسمه له

وضعه الاجتماعي؟! فلم يهتم كثيراً بالنجاح والحصول على "الشهادة". وهكذا حصل على الثانوية العامة القسم الأدبي بمجموع بلغت نسبته ٦١.٥٪ وكان أول الخريجين قد حصل على ٧٦٪، فلم تكن الجامعات الفلكية - التي صاحبت تدنى مستوى التعليم - معروفة في ذلك الحين، وكان طبيعياً أن تحمل الجريدة المسائية التي دأبت على نشر نتيجة الشهادات أسماء العديد من المدارس وتحتها عبارة "لم ينجح أحد". وكان ترتيب صاحبنا بهذا المجموع الصغير رقم ٩٩٦ من مجموع الناجحين بالقسم الأدبي الذين تجاوزوا المائة والعشرين ألفاً.

## التسلل إلى الجامعة

شغل من حصلوا معه على الثانوية العامة عام ١٩٥٧ بالتقدم إلى مكتب التنسيق (الذى كان من جهود ثورة يوليو الإصلاحية لضمان عدالة توزيع الطلاب على الجامعات) فلم يعد القبول مرهوناً بالوساطة والمحسوبية كما كانت الحال فى العصر الملكى. أما صاحبنا فأعد كل أوراقه لغرض آخر: البحث عن عمل، فإلى جانب شهادة الثانوية العامة وشهادة الميلاد، هناك شهادات أخرى لابد من تجهيزها أيضاً هما شهادة الجنسية المصرية وشهادة حسن السير والسلوك، وهما توقعان من اثنين من الموظفين لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيهاً، ولما لم يكن والده يعرف أحداً من أصحاب هذه الرواتب (الكبيرة)، لجأ إلى البديل وهو عمدة قرية طنوب الذى تولى مهمة إعداد الشهادتين من مركز كفر الزيات عن طريق المأمور. هذه الأمور التى تبدو تافهة اليوم، لا مبرر لها، كانت من المعضلات التى تواجه الفقراء فى تلك الأيام.



كانت البلاد تمر \_عندئذ\_ بفترة ركود اقتصادى فلم تكن هناك وظائف متاحة بالحكومة. سأل الوالد كل معارفه بالسكة الحديد والتلغراف، فكانت الوظائف المتاحة تتطلب سلامة الإبصار (٦ / ٦) أما قوة إبصار صاحبنا فكانت (١٨ / ٦)، وكان يستخدم نظارة طبية منذ العاشرة من عمره، وبذلك لا يصلح للالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف التى كانت تابعة لمصلحة السكة الحديد، ومدة الدراسة بها تسعة شهور، يُعين الطالب بعدها بوظيفة معاون محطة أو معاون تلغراف. فلم يتبقى إلا البحث عن العمل بإحدى الشركات. ودل بعض أهل الخير الوالد على موظف بشركة مصر للتأمين يقيم بحى العباسية بالقاهرة، فتوجه صاحبنا لزيارته بمنزله فى أقرب يوم جمعة.

كان عبد الحكيم أفندى رجلاً طيباً عنده خمسة أولاد حصل أكبرهم على الثانوية العامة القسم الأدبى فى نفس العام بمجموع نسبته ٥٢%، وعندما القى نظرة على استثمار النجاح فى الثانوية العامة الخاصة بصاحبنا، قال له: "يا بنى خسارة تضيع فرصة دخول الجامعة، دا انت مكانك فيها مضمون"، وراح يشرح له الظروف الاقتصادية الراهنة ، وكيف أن الشركات "توفر" الموظفين، وأنه نفسه فى وضع غير مستقر (على كف عفريت)،

ونصحه بتقديم أوراقه إلى مكتب التنسيق يوم السبت ، قبل أن يغلّق أبوابه يوم الاثنين فتضيع الفرصة من يده ربما إلى الأبد. أما الحصول على عمل فسوف يستغرق وقتاً طويلاً بسبب الأزمة، ويمكنه مواصلة البحث عن عمل أثناء الدراسة وتغيير حالته من طالب نظامي إلى طالب منتسب عندما يحصل على عمل.

وراح صاحبنا يشرح للرجل ظروفه العائلية البائسة التي تجعل حصوله على عمل هدفاً أساسياً، وأنه إذا قُبِلت أوراقه بالجامعة، فمن أين يستطيع أن يدفع مصروفات الجامعة التي كانت تبلغ ثمانية عشر جنيهاً ونصف، فهو مبلغ يزيد عن راتب والده بحوالى خمسة جنيهات، ثم أن ما معه من نقود يقل عن الجنيه الواحد، فكيف يدبر الجنيهات القليلة لرسوم التقديم والدمغات وكان يقترب من الثلاثة جنيهات؟!

أطرق الرجل ملياً، وحوّل عدة مرات، ثم قام من مجلسه وترك الغرفة، وعاد بعد دقائق ليضع فوق أوراق صاحبنا مظروفاً صغيراً فيه ثلاثة جنيهات، فرفض صاحبنا قبول المبلغ، وهب للانصراف كمن لدغه ثعبان، فسد الرجل الباب بظهره وهو يردد: "صدقة .. تقول انك لا تقبل الصدقة، هذا قرض حسن أقدمه لك

اليوم لترده لى حين ميسرة"، وأقسم بالطلاق ألا يسمح له  
بالانصراف إلا إذا قبل "القرض"، فاضطر للقبول، وانصرف حزناً  
بأكبر، غارقاً فى إحساس عميق بالعجز وقلة الحيلة، يؤنب نفسه  
لتخاذله أمام الرجل وقبول "قرض" لا يعرف متى وكيف يرده  
لصاحبه.

بات ليلته بعزبة هرميس، فلم يطرق النوم جفونه إلا قبيل  
الفجر، فقد انتابته الهواجس طوال الليل، ألا يعنى تقديم أوراقه  
غداً لمكتب التنسيق توريطاً لوالده العاجز عن تدبير ضرورات  
الحياة لأسرته، وما فائدة التقدم للجامعة وهو يعلم أن مصروفات  
الجامعة بعيدة عن متناول أيدي أمثاله من أبناء الفقراء، حتى لو  
حصل على عمل فلن يتجاوز راتبه عشرة جنيهات، فكيف يساعد  
والده ويعيش ويغطي نفقات الدراسة فى الجامعة؟! ثم يستعيد  
حديث عبد الحكيم أفندى معه، وهكذا حتى نام نوماً قليلاً  
لسويغات محدودة.

وفى الصباح الباكر ركب ترام ٢٠ من شارع شبرا فى  
الطريق إلى الجيزة حيث مكتب التنسيق، واشترى الدمغات  
والاستثمارات وقدم أوراقه، وعاد إلى باب الحديد ليتركب  
القطار إلى منوف ومنها إلى طنوب حاملاً معه إيصال مكتب

التنسيق، وطوال الطريق يفكر فيما يكون من رد الفعل عند أبيه.

بدأ حديثه مع والده بما دار بينه وبين عبد الحكيم أفندي من حديث الأزمة الاقتصادية وتعذر العثور على عمل في المنظور القريب، ثم انتقل إلى حديث الرجل حول ضرورة تقديم الأوراق إلى مكتب التنسيق ثم يبحث عن عمل، فقاطعه الأب : "قصره، قدمت ورقك للجامعة؟" فهز رأسه بالإيجاب، فقال الأب: "إن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها .. لا شأن لى بك، حسبى الله ونعم الوكيل (كررها ثلاث مرات)".

كانت ليلة حزينه فى البيت تداخلت فيها أسباب الحزن، فالأم ومن يعى من الأخوة حزانى لموقف الأب دون إدراك لحقيقة بؤسه التى كان صاحبنا يعيها جيداً، ويقدر للأب موقفه، أما الأخوة الصغار فهم حزانى لأن جو البيت تسوده الكآبة بمجرد غضب الأب على أحد أفراد الأسرة. ونام صاحبنا ليستيقظ فزعاً على حلم مفزع رأى فيه الأب يسقط بين يديه ميتاً، وهو يندب حظه العاثر. قرر بينه وبين نفسه أن يلتحق بأى عمل مهما كان شأنه ليعول نفسه حتى يجد عملاً ثابتاً يستطيع مساعدة والده عن طريقه فى تحمل أعباء الأسرة.

وفى صباح اليوم التالى طلب من أمه ان تخبر أباه اعتزازه  
السفر إلى القاهرة (وكان يحمل أبونيه مجانى يُصرف لأبناء  
العاملين بالسكة الحديد)، فقد جرت العادة أن يقاطع الأب من  
يغضب عليه عدة أيام. فلم يرد الأب بما يفيد الرفض أو الموافقة،  
بل نظر إليها ولزم الصمت، واعتبر صاحبنا أن هذا السكوت لا  
يعنى الرفض على أقل تقدير، فسافر تَوّاً إلى القاهرة وراح يبحث  
عن يقرضه من أقاربه حتى يجمع المبلغ المطلوب لرسم الدراسة  
فلم يجد ترحيباً من أحد، حتى من كان باستطاعتهم مساعدته  
منهم امتنع بحجة عدم جدوى ذلك لأن أمامه مرحلة طويلة، والبلد  
حالتها الاقتصادية سيئة والبطالة تتزايد، فلا أمل لمن يتعاون معه  
فى استرداد ما دفع، سيدة واحدة هى ابنة خالة أبيه قدمت له  
خمسة جنيهات كاملة، وطلبت أن يبقى الأمر سراً بينهما لأن تلك  
الجنيهات من مبلغ اخبرته للزمن لا يعرف عنه أحد شيئاً، فكانت  
هذه مكرمة لم ينسها أبداً لها حتى رحلت عن عالمنا فى أوائل  
التسعينيات.

كان المجموع الذى حصل عليه صاحبنا فى الثانوية العامة  
يكفل له الالتحاق بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكانت جامعة  
القاهرة تتميز بقبول الطلاب الأعلى مجموعاً تليها جامعة عين

شمس ثم جامعة الإسكندرية، فلم يكن هناك سوى هذه الجامعات الثلاث في مصر، وكانت جامعة أسيوط في مرحلة الإنشاء. ولكنه اختار آداب عين شمس رغبة أولى تليها آداب القاهرة، ولم يذكر أى كلية أخرى. وعندما أعلنت نتيجة القبول وجد اسمه الثالث بين المقبولين بآداب عين شمس، وجاء اختياره لجامعة عين شمس مرتبطاً بظروفه الشخصية، فكلية الآداب كانت في شبرا، وبذلك يستطيع السفر يومياً إلى الجامعة بالأبونية المجانى، ويصل إلى الكلية سيراً على الأقدام حتى لا يضطر إلى الإقامة مع جدته مرة أخرى لذلك كانت سعادته بالغة عندما قبل بآداب عين شمس.

وعندما ذهب إلى الكلية لأول مرة فوجئ بأن من حق من يحصل على ٦٠٪ فما فوق من غير القابرين على سداد المصروفات أن يتقدم بطلب للحصول على المجانية مشفوعاً ببحث اجتماعي عن حالته من وحدة الشئون الاجتماعية التابعة لمحل إقامته، فقام بإعداد الأوراق المطلوبة وتقديمها، وأعلنت كشوف أسماء من حصلوا على المجانية بعد ثلاثة أسابيع، فلم يدفع سوى ٢٦٠ قرشاً رسوماً للقيود بدلاً من المصروفات التي كانت تبلغ ثمانية عشر ونصف جنيهاً فيما يذكر. ولم تكن مجانية التعليم قد

امتدت إلى التعليم العالى إلا فى يوليو ١٩٦٣ ورغم ذلك بنت حكومة الثورة سياستها على التوسع فى منح المجانية لمن يطلبها، وكان المستند الوحيد الذى يبرر الإعفاء (البحث الاجتماعى) يتم بمجرد تقديم الطلب، فبمسأل الطالب عن وظيفة أبيه وراتبه الشهرى، وعدد أفراد الأسرة، نون مطالبته بأى مستندات دالة على صحة البيانات، ويتم تحرير البحث الاجتماعى وتسليمه لطالبه بعد ختمه بخاتم الدولة. وأغلب الظن أن أولئك الموظفين بالشئون الاجتماعية كانت لديهم تعليمات بالتساهل مع طلاب المجانية، فكان عدد من يُعفون من المصروفات بالكلية سنوياً يزيد قليلاً عن ربع جملة عدد الطلاب، وكان الاحتفاظ بالمجانية يقتضى الحصول على تقدير "جيد" على الأقل كل عام، وهو ما حصل عليه صاحبنا. واستطاع عن طريقه متابعة الدراسة حتى التخرج بفضل القواعد التى وضعتها ثورة يوليو للقبول بالجامعات التى ركزت على التحصيل الدراسى، وأسقطت من اعتبارها الخلفية الاجتماعية للطلاب، وبفضل التوسع فى منح المجانية لغير القادرين على سداد المصروفات. ففتحت باب التعليم الجامعى أمام فئات اجتماعية لم تكن تحلم فى عهد الملكية بالوقوف أمام باب الجامعة فضلاً عن الالتحاق بها. وكان صاحبنا من ضمن هؤلاء.

كانت السنوات من ١٩٥٧ (تاريخ التحاقه بالجامعة) حتى ١٩٦١ (تاريخ تخرجه) سنوات عجاف فى تطور مصر الاقتصادى، فرغم الإغراءات التى قدمتها حكومة الثورة لرأس المال من خلال الدراسات الجاهزة التى أتاحها المجلس القومى للإنتاج والمجلس القومى للخدمات عن مشروعات استثمارية فى المجالين، ورغم تقديم ظرف تاريخى نادر وملامح للتنمية الرأسمالية عندما صدرت قرارات تمصير الشركات والبنوك الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية وغيرها من الشركات التى سيطرت على الاقتصاد المصرى، وطُرحت أسهمها للمصريين، لم يقبل رأس المال الوطنى على الاستثمار، كما لم تكن تلك الخطوة مشجعة لرأس المال الأجنبى. وكانت تلك الأزمة الاقتصادية الخانقة التى لم تجد الحكومة مخرجاً منها إلا بالتحول نحو القيام بأعباء التنمية بنفسها، فكانت قرارات يوليو ١٩٦١ (الاشتراكية).

وكان لهذا الركود أثره البالغ طوال السنوات الأربع على سوق العمل، فكانت الفرص محدودة، ويحتاج الحصول عليها إلى وساطة، وكان التعيين فى الحكومة مركزياً يتم من خلال مسابقات ديوان الموظفين التى كانت تكلف المتقدم نحو العشرة جنيهات، ثم



يتم ترتيب الناجحين، ويتم التعيين بالنور من بين الناجحين حسب الترتيب، ومن لم يصبه النور في السنة المالية التي دخل فيها المسابقة؛ كان عليه التقدم للمسابقة الجديدة. وكانت إعلانات ديوان الموظفين قاصرة على حملة الشهادات المتوسطة، فاضطر حملة المؤهلات العليا إلى التقدم إلى هذه المسابقة للحصول على وظيفة كتابية أو فنية أَمْلاً في تسوية أوضاعهم وفق مؤهلاتهم العليا فيما بعد. ولم يزد عدد من يحصلون على فرصة التعيين بالحكومة (المجال الوحيد المتاح) عن ٢٠ - ٢٥% من جملة عدد الناجحين في تلك المسابقة.

انعكس ذلك كله على صاحبنا، فلم يوفق في الحصول على فرصة العمل التي تعلق بها آمال أسرة كاملة، ولم تتوفر له الأسباب المادية للمغامرة في التقدم إلى مسابقات ديوان الموظفين، وكان بعض زملائه بالجامعة يتقدمون لها كل عام ولكن لا يصيبهم النور للتعين، ولم ينل بعضهم تلك الفرصة إلا في الشهور القليلة السابقة على تخرجه بعد طول انتظار. وظل صاحبنا يبحث عن عمل نون كلل، وكاد يحقق أمله مرتين: الأولى وهو بالفرقة الثالثة عندما ساعده أحد المعارف في الحصول على وظيفة بأسوان، فلم يقبلها لأنها كانت وظيفة مشرف مقيم بإصلاحية الأحداث، لأنه

رأى فيها ما يبده أمله فى التخرج، والوظيفة الثانية كانت مؤقتة فى قسم التسويق بإحدى شركات التأمين، يُحدد الأجر فيها تبعاً للإنتاج، وهو قدرته على بيع بوالص التأمين فى ظل اقتصاد راكد، فمضى شهر ونصف الشهر دون أن يتمكن من بيع بوليصة واحدة وترك العمل (الذى لم يكن عملاً جدياً).

استطاع صاحبنا أن يسترضى والده عن طريق وساطة بعض أهله وأصدقائه ، فقبل الرجل بأمر واقع لا يملك له دفعاً. وحرص على أن لا يكلف الرجل أكثر مما يطيق فكان يمارس بعض الأعمال فى إجازة الصيف يوفر منها مبلغاً محدوداً استطاع أن يسدد منه ديونه فى السنة الأولى، وأن يدفع رسوم الدراسة البسيطة فى كل عام ويشتري مستلزمات الدراسة من الكشاكيل والأقلام، والقليل والضرورى مما يحتاجه من ملابس.

كان لابد له من قضاء العام الدراسى الأول بعزبة هرميس عند جدته، ولكنه اتخذ من المكان مهجعاً فكان يظل بمكتبة الكلية حتى موعد إغلاقها فى السادسة مساءً أو يقضى اليوم بدار الكتب المصرية بباب الخلق، ويكتفى من الطعام بما يقيم الأود. وكان اضطرابه للإقامة مع الجدة مرة أخرى يعود إلى صعوبة الوصول

إلى القاهرة من طنوب يومياً قبل الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات الصباحية وكان عليه (فى حالة السفر يومياً) مغادرة القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات المسائية.

وهياً القدر لضيقه بهذا الوضع مخرجاً فنقل الوالد سمعه الأسرة - فى العام التالى إلى محطة الحامول منوفية، فاستطاع السفر يومياً، وكان يضطر إلى السير على الأقدام من الحامول إلى محطة منوف مسافة خمسة كيلو مترات للحاق بالقطار السريع القادم من شبين الكوم والمتجه إلى القاهرة (وكان لا يتوقف بالحامول) ويغادر محطة منوف فى الساعة صباحاً. ولما كان هذا القطار يمكنه من حضور المحاضرات الصباحية التى تبدأ فى التاسعة، فقد كان عليه أن يلحق به مرتين أسبوعياً (على الأقل)، وكان يضطر للعودة بالقطار الذى يغادر القاهرة فى السادسة والنصف مساءً مرة واحدة (على الأقل) أسبوعياً فيصل إلى منوف فى الثامنة إلا ربعا، ثم يقطع صاحبنا مسافة الخمسة كيلومترات ليصل إلى البيت حوالى التاسعة مساءً. أما كل تنقلاته بالقاهرة من باب الحديد إلى الكلية بشبرا، أو إلى أماكن البحث عن عمل، فكانت تتم سيراً على الأقدام. واستمر

على هذه الحال حتى تخرجه عام ١٩٦١، نون أن يضيق بواقعه البائس، أو يجعل أحداً من زملائه يعرف عنه شيئاً، بل كان حريصاً أن لا يبدو مظهره مختلفاً عن زملائه. وجاءت ملامحه الصارمة وجديته فى الدراسة لتجعل زملاءه الذين يقتربون منه أو يقترب منهم يعاملونه بقدر ملحوظ من الاحترام، وخاصة أنه كان لا يتوانى عن تقديم العون العلمى لكل من يلجأ إليه من الزملاء.

كان اختياره لأداب عين شمس \_ الذى دفعته إليه الظروف \_ اختياراً موفقاً بكل المعايير لأنها تميزت عن جامعة القاهرة فى كل شئ: برامج الدراسة، أسلوب التدريس، نظم الامتحانات وتقييم الأداء. افتتحت الجامعة عام ١٩٥١ باسم "جامعة إبراهيم باشا الكبير"، بعد نحو ستة أعوام من افتتاح جامعة الإسكندرية التى حملت اسم "جامعة فاروق الأول". ولعبت جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول عندئذ) دوراً هاماً فى تزويد الجامعتين الوليدتين بالأساتذة. وكان هناك نوعاً من الحافز (فى الحالتين) لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانتقال إلى جامعة الإسكندرية أو جامعة عين شمس هو إمكانية شغل كراسى الأستاذية المنشأة حديثاً بتلك الجامعات بالنسبة للأساتذة المساعدين الذين كان

عليهم الانتظار سنوات لا يُعلم عددها إلا الله للترقية إلى درجة أستاذ عندما يخلو الكرسي يرحل شاغله إلى رحاب الله أو بلوغه سن المعاش، فحظيت كل من الجامعتين الوليتين بعناصر متميزة من هيئة التدريس بجامعة القاهرة، انتقلت برغبتها، أو أجبرت على الانتقال للتخلص من جو الصراعات التي كانت الغيرة المهنية (وليس التنافس العلمي) أبرز أسبابها، وأبرز مثال لذلك حالة الدكتور عزيز سوريال عطية الذي أقتلع من جامعة القاهرة ونُقل إلى الإسكندرية، ليلمع هناك ويكون مجموعة من أبرز المتخصصين في العصور الوسطى فاثار على نفسه غيرة زملائه فسمموا الأبار أمامه، واضطر الرجل إلى الهجرة إلى أمريكا، وذاع صيته في الغرب وكون مدرسة كبيرة هناك. وحالة عزيز سوريال عطية ليست فريدة في نوعها، فتاريخ جامعة القاهرة مليء بنزيف الكفاءات العلمية بسبب فساد الجو الأكاديمي في تلك الجامعة العريقة.

اجتذبت جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم الدكتور إبراهيم نصحي بك النين كان أول عميد لكلية الآداب وقد عزلته الثورة من العمادة بسبب صلاته بالقصر الملكي، فقد كان أخاه بحسن حسنى باشا سكرتيراً للملك فاروق، وظل رئيساً لقسم

التاريخ والآثار حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٦٦، وظل يدرس بالجامعة حتى وفاته عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز الثامنة والتسعين. وكان الدكتور أحمد بدوى \_أيضاً\_ ممن كسبتهم جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم، وقد أعانته الثورة إلى جامعة القاهرة مديراً للجامعة. وشغل الدكتور عبد الهادى شعيرة كرسى تاريخ العصور الوسطى، كما شغل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم كرسى التاريخ الحديث. وكل واحد من هؤلاء الأساتذة وضع نصب عينيه أن يحقق فى الجامعة الجديدة ما لم يتح له أن يحققه فى الجامعة الأم، ولم تختلف الأقسام الأخرى كثيراً عن قسم التاريخ والآثار.

وإلى جانب من تم نقلهم من الأساتذة المساعدين وترقيتهم إلى الاستاينية، أوفدت الجامعة الوليدة بعثة من أوائل خريجي جامعتي القاهرة والإسكندرية من حملة الماجستير إلى لندن وباريس للحصول على درجة الدكتوراه، وعاد هؤلاء لتولى مهمة التدريس بالجامعة عامى ١٩٥٦، ١٩٥٧ وكان من بين هؤلاء بقسم التاريخ والآثار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى مدرس التاريخ الحديث، والدكتور حسن حبشى مدرس التاريخ الوسيط وزميله الدكتور عبد المنعم ماجد، أما الدكتورة زينب عصمت راشد أستاذ

التاريخ الحديث المساعد فكانت من بين من نُقلوا من جامعة القاهرة.

وكانت برامج الدراسة بآداب القاهرة تختلف عنها في آداب عين شمس، فهي تقدم للطلاب خليطاً غير متناسق من مواد من مختلف عصور التاريخ، وضعت تلبية لرغبات ومصالح أساتذة التخصص في تاريخ كل عصر من تلك العصور، فتحدث مزاحمة بالمناكب من أجل زيادة حصة كل عصر على حساب الآخر، بلغ هذا التزامم نزوة المناسبة عندما قُسم تاريخ العصور الوسطى إلى كرسيين (أى تخصصين) الإسلامى والعصور الوسطى. وبلغت المناسبة ذروتها عندما شغل كرسي التاريخ الإسلامى وكرسی التاريخ الوسيط متخصصان في تاريخ الماليك، مما يعنى غلبة المصالح الشخصية على الهدف الاسمى وهو التكوين العلمى للطلاب.

أما في جامعة عين شمس فقد صاغ الأباء المؤسسون برامج الدراسات على نسق السوريون بباريس، فأخذت بنظام "الشهادات" الذى يبدأ بشهادة إعدادية، يدرس الطالب فيها اللغات والمنهج ومقررات تمهيدية في العصور القديمة

والوسيلة والحديث. وكان من المنطقي أن تخصص الشهادة الأولى فى التخصص للعصور القديمة، ولكن نظراً لكون أستاذ التخصص كان يشغل وظيفة رئيس القسم وعميد الكلية، فقد أُرِجئت إلى الفرقة الرابعة بون مبرر علمى لذلك، مما تسبب فى عجز قسم التاريخ عن تخريج من يحصلون على تقدير "جيد جداً" ويصلحون للتقدم لوظيفة "المعيد"، على عكس الأقسام الأخرى بنفس الكلية التى أفرزت كوادرها الأكاديمية من بين خريجها. وهكذا جاءت "شهادة العصور الوسطى" تالية للشهادة الإعدادية (الفرقة الثانية) و"شهادة العصر الحديث" فى الفرقة الثالثة.

ولم تعرف آداب عين شمس \_عندئذ\_ المذكرات والكتب الدراسية، فقد تأخر وصول هذا الوفاء إليها إلى أوائل الستينات، فكان الأستاذ يعرف الطلاب فى محاضراته الأولى على مكونات المقرر، ويحدد ما يتولى تغطيته فى المحاضرات، وما يتركه ليعده الطلاب بأنفسهم بالرجوع إلى قائمة المراجع التى يزودهم بها، فإذا لم يجدها الطالب فى مكتبة الكلية كان عليه أن يبحث عنها بدار الكتب المصرية. وكان الكثير من المراجع الأساسية بالإنجليزية، مما جعل الطلاب ملزماً باستخدامها. وكان الاهتمام



كبيراً بالجانب التطبيقي، فعلى الطالب أن يعد ما لا يقل عن بحثين في الفصل الدراسي الواحد على يد من يتولى تدريس "مادة البحث"، وكانت تلك المادة تؤخذ من جانب الأساتذة مأخذ الجد، فهناك متابعة أسبوعية لدى تقدم الطالب من إعداد المقال العلمى الذى كلفه به الأستاذ، وهناك تصحيح دقيق لكل مقال، وإلزام الطالب بإعادة كتابته إذا لم يكن مناسباً، وهناك حد زمنى معين على الطالب الالتزام به وعدم تجاوزه لتقديم المقال، ومعنى ذلك أن الطالب يُدرب على كتابة مقال علمى فى تخصص معين (عصر محدد) أربع مرات فى العام الدراسى الواحد، وكانت نتيجة "أعمال السنة" تعلن قبل موعد الامتحان التحريرى بأسبوعين، ويحرم الراسب فيها من دخول امتحان الفصل الدراسى . فكان الرسوب فيها يعنى الرسوب فى أربع مواد مما يعنى وضع مصيره فى كف القدر فإذا لم يحصل على درجات مناسبة فى الفصل الدراسى الآخر تؤهله للحصول على تقدير "ضعيف"، فصل من الجامعة، لأن اللائحة كانت تنص على فصل كل من يحصل على تقدير "ضعيف جداً"، أما من يحصل على تقدير "ضعيف" فله حق الإعادة فيما رسب فيه.

وهكذا كانت مكتبة الكلية مكتظة بالطلاب طوال اليوم من التاسعة صباحاً إلى السادسة مساءً، وانتشر طلبة أداب عين شمس فى قاعات دار الكتب المصرية. أما طلاب الانتساب. فكانوا يكلفون بدراسة موضوع معين فى كل فصل دراسى يحدد له أربعة مراجع على الأقل، يؤتون فيه امتحاناً تحريراً قبل موعد الفصل الدراسى بشهر، فإذا لم ينجح الطالب المنتسب فى تلك المادة حُرِم من دخول امتحان الفصل الدراسى وتعرض لما يتعرض له الطالب المنتظم من مخاطر.

ولا عجب أن تجد طلاب الفرقة الأولى عام ١٩٥٧ (الذين كان من بينهم صاحبنا) يبلغون نحو ٢٧٥ طالباً (٢٠٠ منتظماً + ٧٥ منتسباً) تتم تصفييتهم ليصبح عدد خريجي قسم التاريخ عام ١٩٦١ (الدفعة العاشرة التى ينتمى إليها صاحبنا) ٦٨ خريجاً فقط. مما يعكس مدى جدية الدراسة، ودقة تقويم أداء الطلاب، ونوعية تكوين الخريج. ويكفى للدلالة على ذلك كله أن أربعة من بين خريجي هذه الدفعة تابعوا دراستهم العليا حتى حصلوا على الدكتوراه، واحتلوا مكانهم ضمن هيئة التدريس بالجامعات، كان صاحبنا واحداً منهم.

وكان من بين شباب الأساتذة (عندئذ) الذين درس عليهم صاحبنا: مصطفى الشكعة فى الأدب العربى، وحسين مجيب المصرى فى اللغة الفارسية، ويوسف أبو الججاج وبولت صادق ومحمد رياض فى الجغرافيا، وحليم تادرس فى اللغة الإنجليزية (وكان منتدباً من خارج الكلية). ومن بين أعضاء هيئة التدريس بأداب الإسكندرية درس تاريخ الشرق الأدنى القديم على رشيد الناضورى، والنظم اليونانية وحضارة مصر فى العصر البطلمى على محمد عواد حسين، ومن أعضاء هيئة التدريس بأداب القاهرة درس تاريخ اليونان ومصر فى عصر الرومان على عبد اللطيف أحمد على، وتاريخ مصر الفرعونية على أحمد فخرى، وتاريخ أوروبا فى العصور الوسطى على سعيد عاشور. وقد ترك بعض هؤلاء أثراً ملحوظاً فى تكوينه، ومر آخرون منهم فى حياته مروراً عابراً دون أن يتأثر بهم. وكان هم أحد السكندريين بيع كتابه، يحمله معه من الإسكندرية فى حقيبة كبيرة، يوزعه بنفسه على طالبي الشراء (وكان هذا غريباً على جامعة عين شمس) أما الآخر، فكان يعلّم المحاضرات على الطلاب ببطء شديد، كلمة كلمة على طريقة مدرس اللغة العربية بالمدرسة الابتدائية بمعارات إنشائية مليئة بالمتراذفات، فكان صاحبنا يجلس (على غير عادته)

فى الصف الأخير من قاعة المحاضرات ويستمع إلى ما يمليه الأستاذ ثم يقوم بكتابة الأفكار الرئيسية التى جاءت بالمحاضرة، ويهرع إلى المكتبة بعد المحاضرة ليراجع الموضوع بأحد المراجع الإنجليزية مسترشداً بالنقاط التى جاءت بمحاضرة الأستاذ، ويصوغ لنفسه نصاً آخر، وكان من عادة الأستاذ المرور بين صفوف مقاعد الطلاب أثناء إملائه للنص الهزيل بصوت جهورى، فلمح صاحبنا جالساً فى آخر القاعة لا يكتب، فاقترب منه وسأله: "لماذا لا تكتب يا ولد؟" فرد عليه بقوله: "إننى استوعب ما يرد بالمحاضرة من معلومات اكتفى بتلخيصها". وتناول الرجل الكشكول ليجد أن ما كتبه الطالب حوالى عشرة سطور بعدما يزيد على ساعة ونصف من الإملاء، فقذف الكشكول فى وجهه، وطرده من الفصل، ولم يشأ صاحبنا أن يعود إلى حضور محاضرات هذا الرجل مرة أخرى. فقد عُرِف الرجل بقسوته فى معاملة الطلاب وتنكيله بمن يجزؤ على مناقشته. وكان صاحبنا فى الفرقة الرابعة على وشك التخرج، فكان الاحتكاك بهذا الرجل فيه خطر شديد على مستقبله، لذلك فضل الاختفاء من قاعة الدرس، فلم يكن يستفيد شيئاً من ذلك الأستاذ على كل حال.

وهناك آخر من آداب القاهرة كان له كتاب يفرضه على الطلاب (وهو أمر شائع فى آداب القاهرة) ، ويحفظ الكتاب عن ظهر قلب، ومحاضراته عبارة عن استظهار (تسميع) للكتاب الذى يحفظ نصه عن ظهر قلب ، وكأنه من وحى السماء. استمع إليه صاحبنا مرتين فقط، ثم فضل أن يستثمر وقته فى قراءات حول الموضوع بالمكتبة واكتشف - مصادفة - أن فصول الكتاب عبارة عن ترجمة لبعض فصول كامبريدج فى تاريخ ذلك العصر!!

مدرس شاب أثر تأثيراً بالغاً فى صاحبنا هو الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى، ابن سوهاج، الذى كان عائداً لتوه من البعثة التى حصل بها على الدكتوراه من جامعة لندن، درس عليه مناهج البحث بالفرقة الأولى، ولم يدرس عليه مرة أخرى سوى فى الفرقة الثالثة، ولكنه ارتبط به منذ المحاضرة الأولى التى سمعها منه، فهذا المدرس الشاب كان يحث التلاميذ على التفكير، ونبذ المسلّمات ما لم يقيم الدليل العقلى على صحتها، وأن الحقيقة التاريخية ليست كاملة، وأن الموضوعية مسألة نسبية. كان هذا الكلام جديداً على صاحبنا لا فى موضوعه فحسب، بل وفى طريقة طرحه، وأسلوب عرضه. وبعد المحاضرة سار صاحبنا

بجوار أستاذه الشاب يناقشه فى بعض ما سمعه منه، وطرح عليه سؤالاً معيناً، فإذا به يفاجأ بالرجل يقول له أنه ليس متاكداً تماماً من الإجابة، واقترح على التلميذ أن يبحث عن الإجابة فى كتاب معين، وأن يلتقى به إذا وجد نفسه فى حاجة إلى الإيضاح.

كان صاحبنا عندما اختار الالتحاق بقسم التاريخ والآثار يظن أنه يستطيع التخصص فى الآثار، ويحقق حلمه فى أن يصبح من علماء الآثار. ولكنه علم بعد فترة وجيزة من التحاقه بالقسم أن شعبة الآثار لم تفتح بعد، فاستقر رأيه على أن يتخصص فى التاريخ القديم. غير أنه لم يجد فيمن درسوا له بالفرقة الأولى من مدرسى التاريخ القديم من يحفره على اختيار هذا التخصص، أو يقدم له القدوة المناسبة التى تجعله يختار السير على الدرب.

وعندما جلس إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى وجد فيه القدوة التى ينشدها، واتخذته مثلاً أعلى له، وتبنى (بينه وبين نفسه) أن يصبح مثله. ومنذ ذلك اليوم حدد هدفه الأساسى فى الحياة، وهو العمل على أن يتخصص فى التاريخ الحديث، وأن يتعلم على يد هذا الرجل.

كان الأساتذة يحرصون على ترك مسافة واسعة بينهم وبين الطلاب، حفاظاً على "هيبة" الأستاذ، القليل منهم يسمح للطلاب بمناقشته في أضيق الحدود، وغالبيتهم لا يسمحون بذلك، ويضيقون نزعاً بمن يطرح سؤالاً أثناء المحاضرة. أما أحمد عبد الرحيم مصطفى فكان إنساناً عظيماً، ومربياً عبقرياً، قبل أن يكون أستاذاً. التحم بتلاميذه، ولم يترك مسافة بينه وبينهم. ذهب صاحبنا يوماً للقائه بحجرة الأساتذة بالكلية، وكانت قاعة واسعة بها مكتبه، ومكاتب كل من عبد المنعم ماجد، وزينب عصمت راشد، وحسن حبشى، وأحمد عزت عبد الكريم. وكانت هذه الغرفة أشبه ما تكون بقدس الأقداس في المعهد الفرعوني، لا يدخلها إلا أعضاء هيئة التدريس. ولذلك عندما صرح له أحمد عبد الرحيم مصطفى بالحضور إلى المكتب متى شاء إذا احتاج لسؤاله عن شيء، أحس بالرهبة وتردد قليلاً، ثم طرق باب الغرفة، وفتح الباب، فإذا بعبد المنعم ماجد ينهره، ويطلب منه إغلاق الباب، فتراجع خطوة إلى الوراء ليسمع صوت أحمد عبد الرحيم مصطفى يأمره بالدخول ويجلسه على كرسي بجوار مكتبه، ويستمع إليه، ويتناقش معه دون اعتبار لضيق ماجد وزينب عصمت راشد التي تصادف وجودهما، بما يقدم عليه هذا المدرس من خرق للتقاليد.

وعن طريق احمد عبد الرحيم مصطفى عرف الطريق إلى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فيما بعد، فكان يلتقيه (بعد التخرج) هناك، أو في نادى أعضاء هيئة التدريس، أو في منزله بشبرا، وكانت مكتبة هذا الأستاذ متاحة له، يعيره صاحبها المراجع الإنجليزية التى لا يجدها فى مكتبة الجامعة، ويفيض عليه بعلمه الغزير، فيفتح له أفقاً معرفية جديدة، فتبعه كما يتبع murid شيخه.

أما أحمد عزت عبد الكريم فقد تأثر به فى مرحلة الدراسات العليا، وليس قبلها، ولعب هذا الأستاذ العملاق دوراً بارزاً فى تكوينه، ولا غرابة فى ذلك، فقد كان أستاذاً لأحمد عبد الرحيم مصطفى فى مرحلتى الليسانس والماجستير بجامعة القاهرة قبل أن يوفد فى بعثة لحساب جامعة عين شمس، ويعين مدرساً بها. كان أحمد عزت عبد الكريم محاضراً متميزاً يستقرئ المادة التى يقدمها فى صورة تساؤلات يستخلص منها الإجابات المحتملة، جاعلاً من موضوع المحاضرة قضية، يتفحص شواهدا مع طلابه، ويبحث معهم عن دلالاتها. يسمح بالمناقشات فى حدود إذا كان السائل يطرح سؤالاً وجيهاً يعكس درجة استيعابه لما سمعه من الأستاذ، ولكنه كان يحرص على اتساع المسافة بينه وبين



طلاب مرحلة الليسانس. وبدأ الأستاذ ينتبه إلى صاحبنا من أسئلته خلال الدرس، فقد وعى جيداً نصائح أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، فكان يعد نفسه للمحاضرات قبل حضورها بقراءات مركزة في المراجع الهامة ويجهز أسئلته، وعندما يستمع للمحاضرة يبحث عن إجابة للتساؤلات التي لم تجب عليها المحاضرة، أو يسأل الأستاذ رأيه فيما قدمه الآخرون من تفسير لبعض النقاط. وعندما درس على أحمد عزت عبد الكريم مادة "نصوص تاريخية بالإنجليزية" بدأ الأستاذ درسه الأول بتكليف أحد الطلاب قراءة النص، فهاله حجم الأخطاء في النطق الصحيح لمخارج الألفاظ، وأسكت القارئ بأسلوب جارح غاضب، وطلب غيره ممن يجيد القراءة، فتقدم صاحبنا، وقرأ النص قراءة صحيحة، فكلفه الأستاذ بأن يقرأ النص في كل محاضرة حتى نهاية الفصل الدراسي، فكان يقرأ النص ويتولى الأستاذ شرحه من حيث المصطلح والمضمون. وكان الفضل في تميز صاحبنا على أقرانه ما لقيه من حسن التربية على يد مدرس الإنجليزية في المدرسة الابتدائية، وما حظى به من حسن التدريب على يد مدرس الإنجليزية بمدرسة طوخ الثانوية، كذلك حرصه على اتباع نصائح أساتذته بالجامعة باستخدام المراجع الإنجليزية.

وبلغ من حرصه على تنمية مهارته اللغوية التفكير فى ترجمة كتاب اشتراه من سور الأزيكية بقرشين عن أبراهام لنكولن الرئيس الأمريكى الذى حرر العبيد، وواجه الحرب الأهلية، وأطلع أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى على الكتاب فامتدحه وزكى ترجمته، ووعد بمراجعة الترجمة. ولما كان الكتاب يقع فى حوالى ٤٠٠ صفحة، فقد اقتسمه مع زميله وصديقه الحميم عاصم الدسوقي، واتفقا على الانكباب عليه فى إجازة الصيف (١٩٦٠). ورغم انشغال صاحبنا بأعمال شاقة يكتسب منها بعض الجنيهاً لتعينه على التركيز على الدراسة فى الفرقة الرابعة، إلا أنه استطاع أن يترجم حوالى الخمسين صفحة، وعاد من إجازة 'صيف ليلتقى بزميله فى بداية العام الدراسى، ويكتشف أنه صرف النظر عن الموضوع، فلم يترجم شيئاً.

ومن الأساتذة الذين أثروا فى صاحبنا، ولعبوا دوراً غير مباشر فى تكوينه عبد اللطيف أحمد على أستاذ كرسى علم البردى وكرسى التاريخ القديم بكلية الآداب جامعة القاهرة ورئيس قسمى التاريخ والدراسات القديمة بها، ثم عميد الكلية فيما بعد. درس عليه التاريخ اليونانى والحضارة اليونانية، وتاريخ مصر فى عصر الرومان. كان محاضراً رائعاً يشرح الدرس بأسلوب

مسرحى ، فيجعل الطالب يكون صورة ذهنية درامية للأحداث التى يعرضها الأستاذ ؛ فيسمع قعقعة السلاح ، وتناذب الخطباء ، ويرى مجتمع أثينا ومناقشات مواطنيه، ويشهد غبار المعارك يخيم على الجيوش. فالأستاذ يقدم وصفاً لا يقتصر على الكلمات بل يلوح بيديه، ويعبر عن الحدث بقسمات وجهه، يبتسم عندما يقع طرف فى فخ نصبه له الآخر، ويقطب جبينه وهو يتحدث عن حيرة طرف من كيفية التعامل مع طرف آخر. ويظل الطلاب مشدودين إليه، يستمعون بانتباه دون ملل مدة ساعتين كاملتين. وبهذه الطريقة الفريدة يستطيع الطالب النابه أن يستفيد كثيراً من شرح الأستاذ ، ومناقشته لأراء المؤرخين، ونقده لها. أما الطالب الذى يركز على حركة الأستاذ جيئة وذهاباً وحركات ذراعيه وتعابير وجهه متسلماً بها فيخرج صفر اليدين.

ومن هؤلاء الأساتذة الذين لعبوا دوراً غير مباشر فى تكوينه عالم الآثار العظيم أحمد فخرى الذى درس عليه تاريخ مصر الفرعونية. كان أحمد فخرى هو الأستاذ الوحيد الذى عرفه صاحبنا قبل أن يجلس إليه جلسة التلميذ من الأستاذ، فقد بهرته كشفه الأثرية التى كانت تتحدث عنها الصحف عندما كان تلميذاً

بالمدرسة الثانوية، وقدر له أن يراه عن قرب، ويتعلم على يديه، كان كتابه "مصر الفرعونية" بسيطاً بديعاً، ولكنه حذر الطلاب من الاعتماد عليه وحده وحثهم على قراءة العديد من المراجع. وكان أسلوبه في المحاضرة تقديم الشواهد الأثرية، وبناء تصوره للحدث التاريخي استناداً إليها بعدما يفند آراء غيره من العلماء؛ فيرجح رأياً معللاً لأسباب هذا الترجيح، ويستبعد رأياً آخر عارضاً أسباب الاستبعاد، ولكن حديثه يشي دائماً بعشق نادر لمصر القديمة، واعتزاز بمساهماتها في الحضارة الإنسانية، وخاصة في الفكر الديني. ورغم مكانته العلمية الرفيعة لم يتردد في الموافقة على اصطحاب طلاب الفرقة الرابعة في زيارة لمنطقة سقارة. وبمجرد وصول الطلاب إلى هناك ووجوده بينهم، هرع تلاميذه من مفتشى الآثار مرحبين به، عاتبين لأنه لم يبلغهم "بتشريفه" وعرضوا أن يتولوا عنه الشرح للطلاب، فرفض وصرفهم إلى أعمالهم، وحظي الطلاب بأندر وأعظم شرح لآثار المنطقة على يد هذا العالم الجليل.

غاب أحمد فخري عن محاضراته الأسبوعية على غير عادته وتكرر غيابه في الأسبوع التالي، سألوا إدارة الكلية عن سبب الغياب، ف قيل لهم أن الأستاذ مريض، فقرر أربعة منهم (كان

صاحبنا أحدهم) التوجه إلى بيت الأستاذ حاملين معهم باقة و . صغيرة اشتروها بقروش معنودة، وذهبوا هكذا دون موعد أو اتصال تليفونى شائعهم فى ذلك شأن القرويين البسطاء من أبائهم، وطرقوا باب الشقة التى تقع فى عمارة على شارع النيل بالجيزة بالقرب من كوبرى الجامعة ، ففتحت الباب سيدة أجنبية طويلة القامة فسألوها عن الأستاذ، فاقتادتهم إلى حجرة المكتب، حيث كان العالم الجليل مسترخياً على أريكة، يقرأ كتاباً، رحب الأستاذ بتلاميذه بأبوة حانية، وقدم لهم زوجته الألمانية، وشكرهم على حرصهم على زيارته وجاءت الزوجة بالشاي والكعك، وأفاض الأستاذ فى حديث ممتع عن تجاربه فى الحفائر الأثرية التى سببت له حساسية فى الصدر تحولت إلى الربو الذى يلزمه البيت من حين لآخر، وامتد الحديث إلى نحو الساعتين، كلما استأذن الطلاب فى الانصراف استبقاهم، مؤكداً أنه شفى تماماً عندما رآهم، وعند انصرافهم اعتذر لهم عن عدم قدرته على توديعهم، وصحبتهم زوجته إلى الباب مكررة الشكر.

خرج الطلاب الأربعة مبهورين بأبوة الرجل وإنسانيته ولم يستطيعوا إغفال المقارنة بينه وبين أستاذهم إبراهيم نصحي

(بك) رئيس قسمهم، وأول عميد لكلية الآداب، كان إبراهيم نصحي يعامل الطلاب بتأفف واشمئطاط ، يبدأ محاضراته فى التاسعة صباحاً بنظرة يمسخ بها وجوه الحضور ذات اليمين وذات اليسار، ثم يرسم على وجهه علامات التقزز، ويقول: "الجامعة برطشت"، ويبدأ بعد ذلك الدرس. مراسم تتكرر فى كل محاضرة، وكثرتها مقدمة للعرض. والويل لمن يجرؤ على طرح سؤال على الأستاذ الذى يسرف فى توبيخه، ويمسح الأرض بكرامته.

كان "الاتحاد القومى" (التنظيم السياسى للثورة) ينظم مظاهرات طلابية فى بعض المناسبات، فيجمع الفراشون سيارات التاكسى سعة الخمسة راكب من شارع شبرا، وتقدم إدارة رعاية الطلاب ٢٥ قرشاً لكل خمسة من الطلاب بعد ركوبهم التاكسى، على أن يتوجه الجميع إلى ميدان التحرير حيث تبدأ المظاهرة. فكان الطلاب عادة يدفعون لسائق التاكسى خمسة قروش بعد الخروج من الكلية ببضعة أمتار، ويقسمون الباقي فيما بينهم أو يصرفونه فى المقهى . أما الكلية فكانت تعطل الدراسة فيها تماماً وتغلق المكتبة أبوابها فى مثل هذا اليوم.

حدثت واحدة من تلك المظاهرات السانجة يوم محاضرة إبراهيم نصحي في خريف عام ١٩٦٠، وخشى الطلاب من مغبة غضب الأستاذ إذا جاء ولم يجد أحداً، فقد يترتب على ذلك ترسيب الدفعة كلها في مادتيه، وكانت تُروى قصص عنه من هذا القبيل. لذلك حرص الطلاب وكان عددهم حوالى الأربعين، على الانتظار في فناء الكلية عند المكان المخصص لوقوف سيارة نصحي (بك) الشيفورليه الفارمة. وبعد بضع دقائق وصل الرجل، وأوقف السيارة في مكانها، ولاحظ تجمع الطلاب هناك، وكان صاحبنا يقف (مصاففة) أمام شبك الباب الأيمن الذى فتحه الأستاذ أوتوماتيكياً (وكانت هذه بدعة جديدة لا يعرفها من برطشوا الجامعة بتسللهم إليها)، وقال الأستاذ للطلاب باسمئزاز: "مالكم عفين على العربية كده" (أى أنهم كالنباذ الذى يعف على الشئ)، فقال له صاحبنا أن الطلاب خرجوا في مظاهرة، وأنهم ينتظرونه هنا لأن قاعات الدرس مغلقة، ليأمر بفتح إحداها لإلقاء درسه. فأغلق شبك السيارة، واتجه إلى باب الخروج دون أن يقول شيئاً لقطع "الذباب" الذى كان بانتظاره!

قارن الطلاب الأربعة بين حفاوة أحمد فخرى بهم فى بيته الذى قرعوا بابه نون استئذان، وكيف عاملهم معاملة إنسانية أبوية نبيلة، وبين من عاملهم دائماً باشمئزاز واحتقار، وعدهم من فصيلة "الحشرات". ولا يرجع ذلك إلى موقفه من نظام ثورة يوليو الذى ألقى الرتب المدنية، وأزاحه من عمادة الكلية، وفتح أبواب الجامعة أمام من كانوا (فى نظره) من أولاد "الرعا"، بقدر ما يرجع إلى أصوله التركية، وترفعه على "أبناء الفلاحين" فقد كان يعامل طلابه بازدراء - أيضاً - عندما كان بجامعة القاهرة.

وفى سن السبعين، تغير إبراهيم نصحي تماماً، فأصبح يمزح مع الطلاب، ويقبل بأن تتنايه الطالبات به "جدو إبراهيم"، وبعد أن ظل يوصد باب الدراسات العليا فى تخصصه ما يزيد على العشرين عاماً، فتحه على مصراعيه أمام كل من هب ودب، وسبحان مغير الأحوال.

انتهى العام الدراسى الرابع، وانتهت بانتهاؤه بالنسبة لصاحبنا سنوات التوتر والشقاء (أو هكذا ظن). وأعلنت نتيجة الليسانس، فلم يتجاوز عدد من حصلوا على تقدير جيد خمسة طلاب، كان ترتيبه الثالث بينهم وعلى الدرجة كلها. وحصل نحو



الأربعين طالباً على تقدير «مقبول»، وتوزع الباقون بين من رسب في مادتين وله حق دخول دور يناير ١٩٦٢، ومن بقى لإعادة حصوله على تقدير "ضعيف".

استاء صاحبنا من هذه النتيجة، وخاصة أنه بذل جهداً مضاعفاً في إعداد مواد واستيعابها. وعندما اطلع على النتيجة اتضح انه حصل على جيد جداً في ثلاث مواد، وجيد في باقى المواد، ومقبول في مادتي إبراهيم نصحي (تاريخ البطالة، وتاريخ الرومان) وعجب لذلك، فقد بذل في المادتين جهداً كبيراً، واستخدم عدداً من المراجع الهامة في إعداد مادته واستوعبها جيداً، ولكن تبين له أن أحداً لم يحصل في المادتين عما يزيد على "مقبول"، وأن نسبة النجاح في المادتين لم تصل إلى ٥٠%، وأن عشرة طلاب على الأقل نجحوا في إحدى المادتين بالتعويض (حسب قواعد الرأفة) وأن الرسوب تركّز في المادتين، وفي بعض المواد الأخرى. أما صاحبنا فقد حصل على عشر درجات فقط (من عشرين درجة) في تاريخ البطالة، و١١ درجة في تاريخ الرومان. وألقى نظرة على كشف النتيجة ليجد أن الدرجات التي وضعها الأستاذ لمن رأى في إجاباتهم ما يبرر نجاحهم، لم تزيد عن ١٠ أو ١١ درجة.

على كل، كان ما استطلع تحقيقه يفوق توقعاته، فلم يكن ضمن استمراره فى الدراسة، ويتحسب لما قد يعترض طريقه من عقبات، فإذا به يصل إلى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، ويصبح خريجاً حاملاً درجة الليسانس فى الآداب. ولكن المئات غيره من الخريجين كانوا يعانون البطالة منذ العام ١٩٥٧، وازداد حال الأسرة بؤساً فى وقت أصبح ينتظر فيه أن يلعب دوراً إيجابياً لمساعدتها.

تلطم صاحبنا فى بعض الأعمال البسيطة التى أصبحت شحيحة بسبب وفرة أعداد طالبي العمل، كانت المدارس الخاصة تدفع للمدرس خريج الجامعة راتباً لا يتجاوز خمسة جنيهات شهرياً. وتقدم صاحبنا لمسابقة القبول بكلية التربية للحصول على درجة الدبلوم العامة فى التربية. وكانت الكلية لا تقبل سوى العدد الذى تحتاجه وزارة التربية والتعليم من المدرسين، لذلك كان الحصول على تقدير "جيد" شرطاً للتقدم إلى كلية التربية. وبلغ عدد المتقدمين بقسم العلوم الاجتماعية عام ١٩٦١/ ١٩٦٢ (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والاجتماع) نحو ٢٧٠ متقدماً، تمت تصفياتهم فى امتحان شفوى رأسه الدكتور صلاح قطب عميد الكلية، فتم قبول عشرة طلاب من كل تخصص، كان صاحبنا

واحداً منهم. وانتظم فى الدراسة فى الفصل الأول قدر الطاقة، حتى أعلن فجأة عن تعيين جميع الخريجين، وكانت الطلبات تُقدم إلى مكتب بوزارة التربية والتعليم، وعندما أعلنت النتيجة كانت سعادته بالغة عندما وجد أمام اسمه "المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية"، وعندما استلم خطاب التعيين اتضح أن مكان المؤسسة بشارع قصر النيل بالقاهرة، فتوجه إليها لاستلام العمل. وبعد فترة انتظار حوالى الساعة، تسلم خطاباً لاستلام العمل فوراً بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات.

وإذا كان هذا التعيين قد فتح صفحة جديدة فى حياته، وبعث عنده وأسرته الأمل، فقد زوده العمل فى شركة صناعية من الشركات التى تم تأميمها فى يوليو عام ١٩٦١ بتجارب وخبرات جديدة، كان لها أثرها فى تكوينه، بل وفى تحديد حقل دراسته العليا (التي بدأها عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣).

## مراجع الحسابات

الشركة المالية والصناعية المصرية كانت شركة مساهمة يملك قسماً كبيراً من أسهمها بعض كبار الرأسماليين من أمثال أمين يحيى (الذى كان رئيساً لمجلس الإدارة قبل التأميم) والبدرائى وسراج الدين، وغيرهم. وكان مديرها العام الدكتور محمد شفيق حنطور يحمل درجة الدكتوراه فى الزراعة، اقترب من السبعين، أصبح رئيس مجلس الإدارة بعد التأميم. وتخصصت الشركة فى إنتاج حامض الكبريتيك بمختلف درجاته، وإنتاج سماد السوبرفوسفات. وكانت تستورد الكبريت الخام من الخارج، أما الفوسفات فيأتى من المناجم التابعة لها بمنطقة "السباعية" غرب أسيوط. ورغم وجود المصانع بكفر الزيات، كان المركز الرئيسى للشركة بالإسكندرية، وكانت مكاتب الإدارة بكفر الزيات تضم قسم الحسابات وقسم المراجعة، وقسم المخازن والتوريدات وقسم المشتريات. أما عدد العمال فبلغ ١٥٠٠ عاملاً، استفاد نحو ١٢٥٠ عاملاً منهم بالقانون الذى جعل الحد الأدنى للأجر اليومى

للعامل خمسة وعشرون قرشاً، فارتفعت أجورهم من ثمانية قروش إلى ٢٥ قرشاً، وشملتهم مظلة التأمينات الاجتماعية. أما الإداريون فانقسموا إلى قسمين: فئة الموظفين ذوي الرواتب الشهرية، وكانت فئة متميزة يبدأ الراتب الشهري لصاحب المؤهل المتوسط بستين جنيهاً شهرياً (أى ستة أضعاف مرتب زميله بالحكومة) ولم يكن بالشركة من بين الموظفين حملة المؤهل العالى سوى أربعة من المهندسين أما الإداريون فكانوا من حملة دبلومات التجارة والصنایع، وكانت هناك شريحة أخرى من الموظفين تُعامل بالأجر اليومي، فكانت بداية تعيين حملة المؤهلات المتوسطة من هذه الفئة جنيهاً يومياً عن كل يوم عمل، فلا يحتسب الأجر عن أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية.

هبط على الشركة، نتيجة القانون الجمهورى بتعيين الخريجين، أربعة موظفين جدد دفعة واحدة تسلموا العمل فى فبراير ١٩٦٢، منهم ثلاثة من خريجي الآداب فلسفة (١٩٥٧)، وجغرافيا (١٩٥٧)، وتاريخ (١٩٦١)، وخريج حقوق (١٩٥٨). كان صاحبنا أحدث الخريجين المعيّنين بالشركة، وعده زملاءه الثلاثة من المحظوظين، فقد تقلب ثلاثتهم بين مختلف الأعمال، فكان خريج الفلسفة يعمل كاتباً باليومية بشركة مياه غازية من مارس إلى

أكتوبر ويعانى البطالة من نوفمبر حتى فبراير. وحصل خريج الجغرافيا بعد بطالة دامت عامين على إحدى وظائف المؤهلات المتوسطة عن طريق "ليون الموظفين" فكان كاتباً بمصلحة الآثار، أما خريج الحقوق، فقد أنهى فترة التدريب بمكتب أحد المحامين لم يتقاض عنها أجراً، وسجل اسمه فى جدول المحامين، وكان أحسن الأربعة حالاً، لم يعان الفاقة مثلهم لأن والدته الثرية كانت تنفق عليه ببذخ لكونه وحيداً.

لم يتضمن القرار الصادر من المؤسسة للشركة أى إشارة إلى الراتب الذى يتقاضاه كل من هؤلاء "الدخلاء" الأربعة (هكذا كان يُنظر إليهم)، فلم يكن هناك كادر محدد للشركة أو غيرها من الشركات، وإنما كان تحديد الراتب متروك لتقدير رئيس مجلس الإدارة الذى قرر أن يكون الراتب ٢١ جنيهاً شهرياً، وكان هذا مبلغاً محترماً، لأن من عُيّنوا بالحكومة حصلوا على خمسة عشر جنيهاً، ولكنه كان يعادل ثلث الراتب الذى كان يحصل عليه من يُعين بمؤهل متوسط قبل التأميم.

بقيت مشكلة أخرى هى تحديد وظائف أولئك "الدخلاء" فلا علاقة بين مؤهلاتهم ومجال العمل بالشركة الذى يتطلب الهندسة والعلوم والتجارة، فتم اختيار حجرة كانت مخصصة لمراقب

الشحن والتفريغ، وضعت فيها أربع طاولات وأربعة كراسي، كانوا يجلسون فيها معاً من الثامنة حتى الثالثة بعد الظهر دون عمل، يتتدرون على ما يصل إلى أسماعهم من أحاديث العمال بشأنهم: "نول بتوع الحكومة بعناهم يراقبوا البوظان اللي فى الشركة" أو "نول تبع المباحث جابهم حنطور لجل يلجم العمال" .. إلى غير ذلك من تخمينات، ولا يدري أولئك العمال التعساء أن هؤلاء "الأفندية" لا يقلون عنهم من حيث قلة الحيلة، وأن التحاقهم بالعمل بالشركة جاء بعد طول معاناة.

بعد مرور أسبوعين تحددت وظيفة خريج الحقوق فأصبح محققاً بإدارة شئون العاملين، وبعد أسبوع آخر تحددت مواقع خريجى الآداب، فأصبح الفيلسوف موظفاً بقلم الأجور بنفس الإدارة، والجغرافى مساعداً للخواجة ينى (اليونانى الجنسية) المتخصص فى استيراد الكبريت، وأصبح صاحبنا مراجعاً بالإدارة المالية، وهى الوظيفة التى شغلها ٦٢ شهراً حتى استقال من الشركة فى أبريل عام ١٩٦٧.

كان قسم المراجعة مختصاً بمراجعة المستندات المالية قبل الصرف، ومراجعة سجلات الأجور، ومستندات المخازن والمشتريات، وكلها أمور لا علاقة لها بالتاريخ، ولكن لا علاقة لها

ـ أيضاًـ بأى تخصص آخر، فيما عدا المراجعة الحسابية، ولم تكن تشكل صعوبة كبيرة مع وجود الآلة الحاسبة (وكانت يدوية). امتنع الفيلسوف عن العمل لمدة أسبوع طالباً أن يكون رئيس القسم، وانضم إليه المحامى الذى طلب أن يكون رئيساً للشئون القانونية، أما الجغرافى فارتاح إلى العمل مع الخواجة ينى الذى لم يتجاوز إعداد المحررات العربية التى تُرسل للمؤسسة وغيرها من الجهات الرقابية بشأن ما تستورده الشركة من مستلزمات الإنتاج، وكانت تلك المحررات محدودة. أما صاحبنا فكان حريصاً على أن يثبت أقدامه فى عمله الجديد، وأن يمارسه بطريقة سليمة. ولذلك عكف على دراسة كل الإجراءات الإدارية والمالية التى عليه أن يتولى مراجعتها، ولم يمض شهر واحد حتى كان قد ألم بكل أصول الصنعة التى لا تتطلب ممن يقوم بها سوى حسن البديهة.

كان قسم المراجعة يضم رئيساً (دبلوم تجارة) من الفئة المتميزة من الموظفين، يعمل معه اثنان أحدهما شاب (دبلوم تجارة) والآخر لاعب كرة معتزل (ابتدائية قديمة) وهما من عمال الياومة، فكان صاحبنا الموظف الثانى بالقسم من حيث الترتيب الإدارى، ولكنه جاء فى الترتيب الثالث من حيث الأجر



الشهرى، فقد كان اللاعب المعتزل يحصل على ما يزيد قليلاً عن ضعف أجره. وكان الزملاء الثلاثة على مستوى راق فى تعاملهم معه، وخاصة أن رئيس القسم كان مرشحاً لعضوية مجلس الإدارة عن الموظفين متحالفاً مع عامل نقابى ضد رئيس المخازن، وعامل آخر كانا مرشحا رئيس مجلس الإدارة، فكان رئيس القسم \_بذلك\_ ينتمى للمعارضة، وشديد الإعجاب بعبد الناصر.

كان بالشركة مطعم يقدم وجبة غذاء مدعمة مكونة من اللحم أو الدجاج والأرز والسلطة وثمره فاكهة مقابل اشتراك شهرى قدره (٧٥ قرشاً)، فاشترك صاحبنا وذهب إلى المطعم لأول مرة ليلاحظ وجود مكان خاص للموظفين فى طرف قاعة المطعم بعيداً عن العمال رغم أن الوجبة واحدة، فاختار أن يتجه بالصينية الخاصة به إلى مكان العمال وجلس وسطهم، فلاحظ توقفهم عن الحديث والتزامهم الصمت وتبادلهم النظرات، فقدم لهم نفسه، وقال لهم أن جده كان عاملاً، وأبوه لا يزال عاملاً، وأنه يحس "بالونس" بينهم، فلماذا يتهميون منه؟ فربوا بالاعتذار والترحيب لأنهم لم يتعودوا أن يجلس بينهم موظف (لله فى الله) فلا يحدث ذلك عادة إلا إذا كانت الإدارة تدبر لهم أمراً. قال لهم صاحبنا أن

الشركة الآن ملك الشعب فهم من أصحابها، وأن الإدارة لا تستطيع أن تفعل بهم ما كانت تفعله في الماضي. وشيئاً فشيئاً ذاب الجليد بينه وبينهم، وبدأ يتعرف على ما كان يدور في الشركة من خلالها. قص عليه أحدهم ما عاناه العمال من ضعف الأجور وغياب الرعاية الصحية وإجراءات الأمن الصناعي، فالكثير منهم يعاني من الربو، ويتعرضون للحروق المميتة عندما ينفجر أنبوب في وحدة إنتاج حامض الكبريتيك القديمة، وأنهم يريدون تحسين ظروف العمل. وعندما سألهم عن دور نقابة العمال في ذلك كله، قالوا له أن النقابة الموجودة من صنع أصحاب الشركة قبل التأميم بالاتفاق مع الشئون الاجتماعية والداخلية، وأسر إليه أحدهم أنهم بدأوا يجمعون التوقيعات لإسقاط مجلس النقابة القديم، ودعاه لحضور اجتماع بهذا الخصوص في إحدى المقاهي التي تقع على أطراف البلدة.

حضر صاحبنا الاجتماع، كان الحضور خمسة من العمال الفنيين (الأسطوات) واثنين من رؤساء الورديات (حملة دبلوم الصنایع). أما رواد المقهى فكانوا من الفلاحين الذين يأتون إلى كفر الزيات لقضاء مصالحهم، وينتظرون وسيلة مواصلات تحملهم إلى قراهم. عرض الحضور نص عريضة المطالبة بإسقاط مجلس

إدارة النقابة، فأعمل صاحبنا قلعه فى النص يصلح من صياغته، وارتاحوا للنص الجديد، وطالبوه أن يساعدهم فى صياغة العرائض التى سيقدمونها للسلطات المعنية، فرحب بذلك، ولكنه اعترض على الطابع السرى للاجتماعات، واقترح عليهم أن يتخذوا من مقر النقابة مركزاً لنشاطهم، لأن مجلس الإدارة لا يملك المقر، فهو ملك لجميع الأعضاء، ويمكن اللجوء للسلطات إذا منعهم مجلس النقابة من ذلك.

أعجبتهم الفكرة ، وعُقد اجتماع أوسع بساحة النقابة التى كانت تحتل شقة واسعة تمثل النور الأرضى بإحدى بنايات وسط المدينة، بها فناء يتسع لحوالى ثلاثين مقعداً. وحضر صاحبنا الاجتماع، وبهره ذلك القصر من الوعى الذى لمسّه عند المتحدثين من العمال البسطاء، وتم نسخ عشرات الصور لنص العريضة، كتب عشرأ منها بخطه. وتم جمع التوقيعات عليها خلال نوبات العمل (الورادى) ، ثم عُقد اجتماع آخر تم فيه فرز العرائض (وكانت من صورتين)، فحرر صاحبنا خطاباً موجهاً للرئيس جمال عبد الناصر، وآخر موجهاً لوزير العمل، ووُضعت كل صورة فى مظروف وتم تسجيلها للجهة الموجهة إليها. ولم يحدث - حتى ذلك الحين - أى احتكاك بين المجلس

القديم وبين من تزعموا هذه الحركة والعمال الذين شاركوا فيها.

ولكن رئيس مجلس إدارة الشركة الذى كانت له عيونه بين منظمى الدعوة لإسقاط مجلس إدارة النقابة (وكان أحد رؤساء الورديات)، اصدر قراراً بإلغاء اشتراك الموظفين فى المطعم بحجة أن الدعم للعمال وحدهم، وبذلك لم يعد هناك مبرر لوجود صاحبنا فى المطعم. ويعد صدور ذلك القرار بأسبوع تلقى اتصالاً من ضابط المباحث العامة بمركز كفر الزيات يدعوه للالتقاء به فى نادى الموظفين الذى يقع على فرع رشيد أمام المركز مساء "للتعرف عليه" فالتقاء هناك ليجد معه رئيس الوردية الذى كان حاضراً اجتماع المقهى مع زميل آخر له، وقال الضابط أنه نُقل حديثاً إلى كفر الزيات ، وأنه يريد التعرف إلى الموظفين الشباب، وأن ذلك الشخص اقترح عليه التعرف عليه لأنه يحب إقامة روابط الصداقة مع المثقفين. وباسم التعارف وجه حزمة من الأسئلة إلى صاحبنا الذى ضاق ذرعاً بها وسأله عن مغزى كل تلك الأسئلة، وهل هى للتعارف أم أسئلة تحرى وتحقيق؟ فضحك وتعلل "بحكم" المهنة. وفى نهاية اللقاء قال الضابط: أرجو أن نظل أصدقاء، وألا يحدث ما يشوب هذه

الصداقة، وصمت برهة ثم قال: "ياريت تبعد عن الجماعة إياهم..  
انت مش قد البهدة".

وبعد أيام معدودة قال زميله الجغرافى الذى يعمل مع ينى  
(وكان يشاركه السكن) أنه علم من الخواجة ينى أن شفيق بك  
حظور (رئيس مجلس الإدارة) سينقله إلى المناجم بالسباعية  
عندما يرى آخره "الهوجة" التى شارك فيها. وقال أن الخواجة ينى  
مستعد لترتيب مقابلة مع "الك" ليعتذر له، عندئذ يصرف النظر  
عن نقله إلى المناجم.

كان صاحبنا قد بادر مساء نفس اليوم الذى التقى فيه  
ضابط المباحث العامة، بادر بزيارة الأسطى عبد النبى (أحد قادة  
حركة جمع التوقيعات) فى بيته ليخبره باختصار بما دار بينه وبين  
الضابط، ويحذره من رئيس الورنية عميل الإدارة والمباحث. وفى  
اليوم التالى كان العمال جميعاً قد علموا بحقيقة رئيس الورنية،  
وعاملوه معاملة المنبوذ، وعزلوه تماماً عن كل ما اتصل بنشاطهم.  
ولذلك فهم صاحبنا الرسالة التى حملها زميله من ينى على أنها  
تصعيد للتهديد، بعدما أحس رئيس مجلس الإدارة بعدم جدوى  
تهديد ضابط المباحث العامة، بعدما قاطع العمال جاسوسه  
واحتقروه.

ولكن لم تمر بضعة أيام حتى وصل مسئول كبير من وزارة العمل التقى بالعمال وزعمائهم بمقر نقابتهم، واستمع إلى مبررات طلبهم إسقاط مجلس الإدارة القديم. وبعد أسبوع واحد صدر قرار حل مجلس النقابة، وتعيين لجنة إدارية لإدارة أعمال النقابة لحين تحديد موعد ونظام انتخابات التشكيل النقابي على مستوى الجمهورية. وكان أعضاء اللجنة الإدارية من بين التسعة الذين وردت أسمائهم في العرائض التي وقع العمال عليها. وجاءت بعدها انتخابات عضو مجلس الإدارة عن العمال والموظفين، ففاز فيها الأسطى عبد النبي عن العمال وفاز محمد سلام (رئيس المراجعة) عن الموظفين.

وهكذا، وجد صاحبنا نفسه في زمرة المقضوب عليهم من الإدارة. علم من بعض العمال أن ثلاثة أوناش شوكة صغيرة اشترتها الشركة ذهبت إلى عزية "البك". وبعدها بأيام عُرِضت عليه أوراق العملية لمراجعتها: محضر الشراء بالممارسة من أحد تجار وكالة البلح، محضر الاستلام، وإنّ إضافة المخزن للأوناش كمهدة، والفاتورة بالقيمة. والأوراق على هذا النحو سليمة وكاملة، ولكنه لم يكتف بها بل راجع أنون الصرف الخاصة بالمخازن ليكتشف أنها صرفت في نفس يوم الإضافة لحساب "عملية

بمنهورة ، ولم يكن هناك عملية بهذا الاسم، فأعد صاحبنا مذكرة وافية بالموضوع طالباً التأكد من جهة الصرف، لأنه يرجع أن عملية الشراء كانت وهمية مما يعرض أموال الشركة للضياع. وأقنع رئيسه (عضو مجلس الإدارة المنتخب) برفع الأمر إلى رئيس الشركة.

وفى اليوم التالى استدعاه رئيس الشركة ، وسأله: " انت اللى كتبت المذكرة دى؟ " فرد بالإيجاب. فقال الرجل: " انت قدامك مستندات سليمة.. ايه دخلك فى خطة التشغيل؟ " فرد عليه قائلاً: "ماليش دخل إزاي... دانا صاحب مصلحة" فتعجب الرئيس وسأله: "مصلحتك ايه بقى إن شاء الله؟" فقال : "الشركة ملك الشعب، وأنا واحد من الشعب، ومن حقى أن أحافظ على مصلحة الشعب". هنا ثار الرئيس قائلاً: "يابنى انتم بتصدقوا الكلام الفارغ اللى بيقوله عبد الناصر؟ دا عاوز بس يضحك على الناس... امشى شوف شفلك وخليك فى حالك".

عاد صاحبنا إلى المكتب ليجد وجه رئيسه محققاً، كان من الواضح أنه لقي الكثير من التأييد. وأبلغه أن مراجعة فواتير المشتريات أصبحت من اختصاص زميل آخر. فغلى الدم فى

عروقه، وسارع بكتابة شكوى إلى جمال عبد الناصر نكر فيها الموضوع باختصار، وركز على ما قاله رئيس مجلس الإدارة عن عبد الناصر.

وبعد حوالي ثلاثة أسابيع استدعاه رئيس مجلس الإدارة، ورفع في يده المذكرة التي أرسلها للرئيس عبد الناصر بعينها، وسأله: «خطبك ده؟» فرد بالإيجاب. قال: «عرفت ان عبد الناصر بيخسبك على المغفلين اللي زيك؟! إحنا ردينا بأن الشكوى كيدية لأنك موظف مهمل.. وعلى فكرة مخصصوم منك خمس أيام وعندك حرمان من العلاوة الدورية.. ابقى خلى عبد الناصر ينفعك».

ما كان يجهله صاحبنا أن محمد شفيق حنطور (رئيس مجلس الإدارة) كان من أحوال شمس بدران، وأنه كان "مسنوداً". وكان ذلك النموذج المؤسف بارزاً في القطاع العام، فتحوّلت معظم شركاته إلى «عزب» لرواسانها.

رأى صاحبنا رأى العين الرشى المادية والعينية التي تقدم لفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية، ومفتشى أجهزة الرقابة الأخرى، ومأمور وضباط مركز كفر الزيات، وكيف كانت تتم تغطية ذلك كله بمستندات صورية أو تحت بند "الإكراميات". ورغم



التوسعات التي شهنتها الشركة على يد القطاع العام، وتأسيس مصنع آخر بأسيوط إلا أن الفساد الإدارى على مستوى المؤسسة، وغياب الرقابة الشعبية بتحجيم دور الحركة النقابية، كان بمثابة السوس الذى ينخر فى عظام القطاع العام.

ولعل ذلك كان من أسباب نفور صاحبنا من "منظمة الشباب" واعتذاره مرتين عن عدم حضور دورة تدريبية بحجة انشغاله بالدراسات العليا. فقد كان يرى البون شاسعاً بين الشعارات المرفوعة، وما يراه ماثلاً أمامه على أرض الواقع. فبعد عام واحد من حل اللجنة النقابية القديمة بدأت انتخابات التنظيم النقابى فتم توقيع العزل السياسى على العناصر النشطة الواعية من النقابيين الناصريين، وترك الحبل على الغارب للعناصر الانتهازية التى سيطرت على التنظيم السياسى والتنظيم النقابى معاً.

كان صاحبنا قد أنهى السنة التمهيدية للماجستير بالنجاح بتقدير جيد جداً. وقبل أن ينهيها شغل باله الموضوع الذى سيعد فيه رسالة الماجستير، وحسنت التجربة التى عاشها بين عمال كفر الزيات اختياره. فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا فى إسقاط اللجنة النقابية وراهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ.

وراح يبحث عن كتاب فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، فلم يجد سوى كتابات لا تغنى ولا تسمن، ووجد عشرات الكتب الإنجليزية عن الحركة العمالية فى أوروبا عامة وبريطانيا خاصة، فعقد العزم على دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

استشار أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فرحب بالموضوع ولكنه اعتذر عن عدم الإشراف (رغم أنه كان قد أصبح أستاذاً مساعداً)، وفضل أن يعرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم، فإذا قبله ورأى إسناد الإشراف إليه كان بها، وإذا تولى هو نفسه الإشراف، فأنه يتوقع من أحمد عبد الرحيم مصطفى كل عون ممكن.

عرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم فى سمناره العتيد فى أكتوبر ١٩٦٣ فطلب منه الحضور إلى منزله بمنشية البكرى فى العاشرة من صباح الجمعة، فذهب فى الوقت المحدد، وسأله الأستاذ عن بوافع اختياره لهذا الموضوع بالذات، فشرح له كيف كانت تجربته بكفر الزيات وراء الاختيار. وسأله الأستاذ مرة أخرى سؤالاً مباشراً عما إذا كان هناك اتجاه سياسى معين وراء الاختيار، فنفى الطالب ذلك، وأكد أن بوافعه

علمية صرفة. وعندما سأله عن مصادر الدراسة الوثائقية، قال للأستاذ: سوف أبحث عنها حتى أجدها، فقال الرجل: "على بركة الله"، ووقع على الأوراق بالموافقة، وبعد التسجيل بعدة شهور بدأ أمين عز الدين ينشر بالطبعة سلسلة مقالاته الشهيرة عن فجر الحركة النقابية في مصر. فاطمأن الأستاذ إلى سلامة الاختيار.

كان لابد من التقاط طرف الخيط الذي يوصل إلى المصادر، وعلم من بعض قراءاته الأولية أن النبيل عباس حليم كان له دور في الحركة النقابية، وتحرى عن مكان وجوده فعلم أنه مقيم بالإسكندرية، ورجع إلى دليل تليفون الإسكندرية ليقع على رقم عباس حليم، فاتصل به فإذا بلكنة المتحدث تبدو أجنبية، وحدد له موعدا الثامنة صباح الجمعة، فسافر صاحبنا إلى الإسكندرية مساء الخميس حيث استضافه أحد أصدقائه من موظفى شركة المبيدات بكفر الزيات ووصل إلى شوتس برمل الإسكندرية فى الساعة والنصف صباحاً ليبحث عن البيت، فوجد أمام محطة الترام قصراً قديماً يحمل الرقم الذى يبحث عنه فجلس على مقعد المحطة نحو ريع الساعة ثم قرر استكشاف المكان.

كان القصر قديماً كالحأ، والحديقة جرداء إلا من بعض الأشجار المعمرة، وبوابة القصر مفتوحة على مصراعيها لا يحرسها أحد، تلفت صاحبتنا ذات اليمين وذات الشمال وهو يتقدم عبر البوابة في اتجاه القصر، فوجد كلباً ضخماً يرقد تحت إحدى الأشجار، هذه الكبر، رفع رأسه ليرمق الزائر الغريب بنظرة ثم أغمض عينيه من جديد، وكأنه رأى أن المسألة لا تستحق النباح. فمضى صاحبتنا في طريقه باتجاه القصر، فإذا برجل عجوز يطل من نافذة زجاجية بالدر الأول يناديه: "عباس أفندي؟" فرد بالإيجاب، فقال الرجل: تفضل، فصعد الدرج حتى باب السلامك لتفتح الباب له خادمة عجوز ردت على تحية الصباح، الرد المحبب لديه "يسعد صباحك"، قادت إلى المكتب حيث كان "أفندينا" النبيل عباس حليم يقف أمام المكتب. ويعد تبادل التحية، قال له: "قبل أن نتكلم سوياً أريد أن أريك أولاً ما فطه (المعرضين) بالعمال" ووضع أمامه عدد "المصور" الذي غطى إعدام البقرى وخميس وحكم بالسجن على عدد من عمال كفر الدوار في الشهور الأولى للثورة. وسأله رأيهِ في هذا المشهد، فأجاب "أنها نقطة سوداء في تاريخ النظام ما في ذلك شك". قال "أفندينا" الذي كان يتحدث العربية على طريقة الخواجات: "هل

تحب أن نتحدث بالإنجليزية أم الفرنسية، فاختار صاحبنا الإنجليزية.

كان النبيل عباس حليم يحتفظ باليوميات ضخمة تضم قصاصات الصحف التي تحمل أخباره وأخبار النشاط العمالي، جمعت بعناية ، وألصقت بالأيوميات وفق تسلسلها الزمني. ولما علم أن صاحبنا موظف بكفر الزيات وافق أن يعيره في كل أسبوع ثلاثة ألبومات، فكان يلتقيه كل أسبوع على مدى شهرين يناقشه فيما قرأ، ويعيد ما استعاره ويحمل معه الدفعة التالية حتى تجمعت لديه في النهاية مادة كانت تحتاج إلى ما يزيد على العام لوجمعها بنفسه من الدوريات المودعة بدار الكتب المصرية.

تردد اسم محمد حسن عمارة سكرتير عام "اتحاد نقابات عمال القطر المصري" الذي رأسه عباس حليم وكان الرجل في نفس الوقت رئيساً لنقابة الحلاقين. وعندما سأل عباس حليم عنه صب عليه اللعنات واتهمه بسرقة جميع أوراق الاتحاد، فأصبح العثور على الرجل على درجة بالغة من الأهمية. فاتجه صاحبنا إلى شارع كلوت بك حيث كان قد لاحظ وجود صالون حلقة قديم علقت على بابه برطمانات نود العلق، فذهب إلى هناك، وسأل

صاحب المحل عن "عم الأسطى محمد حسن عمارة" فأجاب الرجل: "عاوزه إيه يا أفندى؟" رد بقوله: "أصله كان زوج المرحومة عمتى، وعاوزه علشان مسألة عائلية" وفكر الرجل ملياً ثم طلب من "الأفندى" أن يعود إليه بعد صلاة المغرب.

وقد كان.. وجد أمامه محمد حسن عمارة كما رآه فى الصور التى شاهدها عند النبيل عباس حليم، ولكن بعد إضافة عوامل الزمن، استطاع أن يرتب معه لقاءات أيام الجمعة بمقر إقامته بالمطرية، وعندما كسب ثقته جر من تحت السرير حقيبة سفر جلدية قديمة، كانت تضم مجموعة هامة من وثائق اتحاد العمال وغيره من التنظيمات النقابية التى شارك فيها محمد حسن عمارة، فاشتغل صاحبنا بنسخ ما وجده مهماً لدراسته.

وعن طريق محمد حسن عمارة، سمع عن سيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة فى الثلاثينيات والأربعينيات، واستطاع العثور عليه عن طريق بعض المطابع القديمة التى كانت تقع حول حديقة الأزبكية، وحصل منه على سجل محاضر "حزب العمال الاشتراكى". كما استطاع الاتصال بالنقائين الماركسيين: محمد يوسف المدرك، ومحمود العسكري، وأحمد طه عن طريق زميله

وصديقه سعد صمويل الفيشاوى. وحصل منهم ومن غيرهم على بعض الأوراق الهامة، والدوريات العمالية المجهولة، واستعان بخطيبته فى تجميع بعض ما احتاجه البحث من مادة الدوريات من دار الكتب المصرية. وبذلك اكتملت المادة التى أعد منها رسالته التى نوقشت فى نوفمبر ١٩٦٦.

وفى خط مواز للدراسات العليا، سار مشروع زواج صاحبنا من زميلته فى الدراسات العليا سعاد الدميرى التى خفق قلبه بحبها وهو طالب فى الفرقة الثانية وظل يحبها (من بعيد) ليقينه أن من كان فى مثل ظروفه لا أمل له فى التفكير فى ذلك. وفى الشهور التى أعقبت التخرج وأثناء تروده على أحد سماسرة التشغيل بالمدارس الخاصة، طلب منه الرجل مساعدته فى العثور على خريجة تعمل مدرسة مواد اجتماعية حتى يجد له مكاناً فى مدرسة خاصة. فذهب إلى الكلية حيث كان لها أختان بقسم اللغة الإنجليزية فوجدها معهما مصادفة، وصحبها ووالدها فى اليوم التالى إلى السمسار. وعندما علم أنها عُينت بأحد البنوك بالقاهرة كتب لها وقابلها (فى ٢٣ مايو ١٩٦٣) وصارحها بحبه واتفق معها على الزواج وباركت أسرته هذه الخطوة، فعقد القرآن فى فبراير ١٩٦٤، وتم الزواج بعد ذلك بأربعة شهور. ولما لم يكن للبنك فرع

بكفر الزيات، نُقلت إلى فرع طنطا وأقامت معه بكفر الزيات حتى صيف ١٩٦٦ عندما نُقلت إلى القاهرة تمهيداً لولادة نجله حاتم (٢٤ / ١٠ / ١٩٦٦) واستطاع صاحبنا أن يعثر على شقة بحدائق شبرا قرب بيت صهره، ونقل مقر إقامته إلى هناك، وظل يسافر يومياً بالقطار إلى كفر الزيات حتى استقال من خدمة الشركة في أبريل ١٩٦٧.

وللاستقالة قصة تستحق أن تُروى، فقد حصل صاحبنا على الماجستير بتقدير ممتاز وزُكّي الدكتور محمد أنيس (عضو اللجنة) نشر الرسالة عند الأستاذ محمود العالم، رئيس هيئة الكتاب عندئذ واستقبلت الرسالة استقبالاً حسناً. وسجل موضوعاً لرسالة الدكتوراه «الملكيّات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري (١٨٣٧ - ١٩١٤) وهو موضوع يقتضى العمل على الوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية، فكان لابد من التفرغ للدراسة، وقال له أستاذه أحمد عزت عبد الكريم أنه قد بذر له منحة تفرغ يمكنه الحصول عليها إذا وافقت جهة العمل على تفرغه.

كتب صاحبنا طلباً لرئيس الشركة شفيق حنطور يطلب منه إجازة تفرغ لمدة عام للحصول على الدكتوراه. ولما كان يعلم



أن الرفض هو القرار المتوقع، فقد كتب أيضاً خطاب استقالة حمله معه عند مقابلة شفيق حنطور الذى قرأ الطلب المرفق به شهادة تفيد الحصول على الماجستير وأخرى تفيد تسجيله للدكتوراه، ثم سأل: "تاريخ ايه اللى رايح تاخذ فيه دكتوراه؟ هى دى حاجة تستحق الدكتوراه". وجد صاحبنا الفرصة مواتية لتلقي الرجل درساً لعله لا ينساه، فقال له: "لو أنا مايفهمش كنت قلت لسيادتك دكتوراه فى الزراعة ايه دى اللى انت واخدها، والفلاح المصرى اخترع الزراعة من آلاف السنين، والفلاحين طول عمرهم يبيزرعوا من غير دكتوراه، لكن الزراعة علم، والتاريخ كمان علم، والتخصص فى كل منهما يستحق الحصول على درجة الدكتوراه.. فاحتقن وجه الرجل وقال: "طبعاً مش موافق لأن الشركة مالهاش مصلحة فى التاريخ، إمشى يا أفندى على مكتبك وشوف أكل عيشك". فضحك صاحبنا، وقال له: "هذا طلب آخر لا تملك رفضه". وسلمه الاستقالة. قبهت الرجل، وأطرق ملياً، ثم قال: "أنت عيبك انك ما بتقدرش العواقب شاب مندفع، متعرفش مصلحتك فين". ووقع على الاستقالة بالقبول.

ورغم أن صاحبنا مدين للشركة من حيث كونها فرصة عمل كانت بالنسبة له طوق نجاة من الشقاء كان الفضل لحكومة الثورة

فى حصوله عليها، ورغم الخبرات العملية التى كسبها، والتى  
استثمرها فى حياته العملية ونشاطه الأهمى خير استثمار،  
ونجاحه فى تحقيق أمله فى الدراسات العليا، وفى الزواج بمن  
أحب، إلا أنه كان يحس أن بقاءه فى الشركة سوف يعوق حصوله  
على الدكتوراه، ويبدد أمله فى أن يسير على درب أحمد عبد  
الرحيم مصطفى. كان القرار نوعاً من المغامرة لأن المنحة  
الدراسية محدودة المدة تتوقف على الوفرة فى الميزانية لتمويلها،  
ولكنه أقدم عليها دون تردد، على أمل أن يولد له مستقبل آخر  
جديد.

## فى مفرق الطرق

عاد صاحبتنا إلى أستاذة أحمد عبد الرحيم مصطفى حاملاً ما يفيد تركه العمل مستقبلاً، فلم يستحسن ذلك الموقف، ولم يستهجنه، وإنما اهتم بسؤال تلميذه عما إذا كان مرتاحاً فى قرارة نفسه بهذا القرار، وعندما رد بالإيجاب، قال له أن أهم شئ أن يكون قرار المرء فى مثل تلك الأمور المصيرية نابعاً من اقتناعه الشخصى بعد إمعان التفكير فيه، وليس نابعاً من الاندفاع وعدم تقدير الأمور. كان ذلك دائماً شأن هذا الأستاذ العظيم مع تلاميذه، ينمى فيهم روح المبادرة، ويشجعهم على الإقدام على ما يقتنعون به، ولا يقف منهم موقف الواعظ.

ولكن عندما قابل صاحبتنا أستاذة أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بأنه قد أصبح متفرغاً تماماً للدكتوراه بعد استقالته من الشركة، لاهه للإقدام على هذه الخطوة "المتسربة"، ولفت نظره إلى أن المنحة قد لا تمتد إلى عام آخر لأن الأمر يتعلق بمدى توفر

تمويلها من فوائض بنود ميزانية الجامعة، ولكنه عاد فالتمس له العذر لأن التفرغ ضرورى، لأن دراسة موضوع الدكتوراه تقتضى التواجد فى القاهرة حيث دار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية، وسأل تلميذه عما سيفعل عندما تنتقطع المنحة، وهل فكر فى ذلك الاحتمال عند اتخاذ القرار؟ فرد التلميذ أن بإمكانه العمل بالتدريس بالمدارس الخاصة أو أداء أى عمل لا يعوق دراسته.

أقلقه موقف أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، فقد رأى فيه دلائل عدم ارتياح الأستاذ لتصرفه، وخشى أن يسئ الرجل فهم موقفه، فيظن الاستقالة توريطاً له فى ضرورة ضمان استمرار المنحة الدراسية. كان هذا شأن صاحبنا دائماً فى كل أموره فهو يقلب الأمر على مختلف جوانبه، ويتحسب دائماً لأسوأ الاحتمالات، ويضع "السيناريوهات" المناسبة لكل منها ويجهد ذهنه فى البحث عن مخرج من كل منها، وبعد مقابلة الأستاذ قرر بينه وبين نفسه أن يبحث عن عمل بالقاهرة فى أى مجال اعتباراً من اليوم التالى. وعندما التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى بعد بضعة أيام، فوجئ عندما علم منه أن الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معجب بحرصه على التفرغ للدراسة إلى حد

التضحية بوظيفة تدر عليه دخلاً يزيد على المنحة بمقدار النصف تقريباً، رغم أنه متزوج وأب لطفل لازال فى الشهور الأولى من عمره، وأن الأستاذ الجليل قدر للطالب عدم ارتكائه التام إلى المنحة الدراسية.

كان أحمد عزت عبد الكريم يتعامل مع طلابه بأسلوب جيل الآباء فى ذلك الزمان، فهم لا يكشفون حقيقة مشاعرهم تجاه الأبناء، حتى لا تفسدهم عبارات الإطراء والمدح. ويذكر صاحبنا أثناء إعدادة الماجستير، وتقديمه الفصول التى يكتبها للأستاذ لمراجعتها وينتظر قلقاً لسماع رأيه وتوجيهاته، ويقدم رجلاً ويؤخر أخرى وهو فى الطريق إلى لقاء أستاذه لمعرفة رأيه فيما كتب، كان يتلقى بعض الملاحظات الشكلية منه، فإذا سأل عن تقديره لما كتب، رد الأستاذ بقوله: "نصف العمى... أهو والسلام... على قد حالك". فيفزع صاحبنا ويسأل الأستاذ عن موطن التقصير وكيفية علاجه، فيقول له "أكمل للآخر وبعدين تشوف شغلك ينفع ولا لا". يشعر صاحبنا بالإحباط، ويضرب أخماساً فى أسداس حتى يلتقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فيفاجأ بقوله: "عمك (يقصد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم) مبسوط منك خالص، ومعجب بمنهجك وأسلوبك فى معالجة الموضوع، ويقول

الولد ده حيطلع مؤرخ متميز". وعندما يروى له التلميذ ما سمعه من الأستاذ الجليل، يرد أحمد عبد الرحيم مصطفى بقوله: "كان دائماً يقول لى كده واكثر... هو بيخاف لو عبّر عن ارتياحه لشغل الطالب أن يركبه الغرور... ويرى أن هذا الأسلوب يحفز الطالب على بذل أقصى طاقته لتقديم أفضل ما عنده".

حصل صاحبنا على المنحة، وأعاد ترتيب أموره والتزاماته العائلية بما يتوافق مع الوضع الجديد، مع عدم المساس بما كان يساعد به والده، والاقتصاد فى أمور معاش أسرته الصغيرة. وحدث ما كان يتوقعه، فتوقفت المنحة بعد ثلاثة شهور لنفاذ البند، فأعاد أستاذه تمويلها (وكان قد أصبح مديراً للجامعة). وتصادف فى الشهر الثالث من تفرغه للدراسة أن نُشر إعلان بالصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث بكلية الآداب جامعة القاهرة، نُص فيه على تفضيل من يحمل درجة الماجستير فى التخصص، فسارع صاحبنا بتقديم أوراقه إلى كلية الآداب، بعد أن سأل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الرأى، فنصحته بالتقدم ظناً منه أنها إحدى مفاجآت الدكتور محمد أنيس (أستاذ التاريخ الحديث بآداب القاهرة) وكان عضواً بلجنة مناقشة رسالة

الماجستير ، وأبدى إعجابه بالطالب إلى حد استهلال مناقشته  
للطالب بالقول "لقد قُدر لهذه القاعة أن تشهد مولد مؤرخ جديد من  
المدرسة الاجتماعية". فاعتبر أحمد عبد الرحيم مصطفى أن  
الإعلان عن الدرجة في هذا التوقيت لابد أن يكون مقصوداً،  
واستطرد قائلاً "ده أسلوب محمد أنيس، لا يكشف لأحد عما عقد  
العزم عليه". وهكذا تقدم صاحبنا إلى الكلية بوثاقه معتمداً على  
وجهة نظر أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، وعندما التقى  
أستاذه أحمد عزت عبد الكريم في سمناره الشهير (يوم الخميس  
من كل أسبوع)، وذلك بعد ثلاثة أيام من التقدم للوظيفة، زف إليه  
النبا، ففوجئ به بغضب وويلومه لتقديمه الأوراق دون الرجوع إليه.  
ولم يشأ أن يقول له صاحبنا أنه استشار أحمد عبد الرحيم  
مصطفى، الذي كان حاضراً، ولم يعلق على كلام الأستاذ، الذي  
أطرق ملياً، ثم قال للطالب بلهجة حازمة "لازم أشوفك بكرة الساعة  
العاشرة صباحاً".

وفي العاشرة من صباح الجمعة كان يجلس إلى الأستاذ  
الجليل في منزله بمنشية البكرى، الذي بادره بالقول: "انت فاكـر  
الحكاية إيه؟ هى وكالة من غير بواب؟ إزاي تخش إعلان مش  
بتاعك؟" فرد صاحبنا "يا أفندم دا إعلان عن وظيفة خالية منشور

فى الصحف يعنى مفتوح لآى مواطن مېصرى؁ ولما كنت مواطناً مېصرياً؁ رأيت من حقى أن أتقدم طالما كانت الشروط تنطبق على". وأطرق ملياً ثم استطرد قائلاً: "أنا فاهم تماماً أن الجامعة يحكمها قانون يحدد طريقة فرز وتقييم المتقدمين؁ ولابد أن يكون هو واحداً بين مجموعة من المتقدمين؁ قد يكون بينهم من يفضلهُ؁ ولكنه لا يجد مبرراً يمنعهُ من التقدم للوظيفة". هنا قال الأستاذ: "الإعلان ده نازل لواحد معين؁ وبخوك معاه يسبب لنا الحرج؁ ومفيش حل غير أنك تروح بكرة تسحب ورقك" بهت صاحبنا؁ ونفر عرقه الصعيدي (كما يفعل دائماً عندما يحس أن ثمة شبهة مساس بكرامته) وقال للأستاذ: "يا افندم أنا مواطن لى نفس حقوق من نزل الإعلان خصيصاً له... والصالح العام يقتضى أن تُعطى الفرصة للأفضل؁ فإذا كان يفضلنى فهذا حقه؁ أما إذا كنت أفضلهُ فلن أتنازل عن حقى... ولا أرى فى ذلك ما يسبب الحرج لسيادتكم". تنهد الأستاذ وسادت فترة صمت مطبق؁ فهم الطالب منها أنها دعوة للانصراف؁ فاستأذن فى الانصراف؁ وهنا قال الأستاذ: "ما فكرتش تتصل بالكتور محمد أنيس وتستأذنه قبل التقييم"؁ فأجاب بالنفى لأنه ظن أن الإعلان دعوة عامة للمتقدمين؁ لا يتطلب استئذان أحد؁ وأنه سوف يتصل بالكتور محمد أنيس إذا رأى



الأستاذ ذلك، فنصحته الأستاذ بالاتصال به، وأن يبادر بسحب أوراقه إذا أبدى أنيس استياءً من دخوله الإعلان أو عدم الترحيب به.

وخرج صاحبنا من بيت الأستاذ ليتصل بالدكتور أنيس من أول تليفون صادفه، وعندما ذكر اسمه رحب به الدكتور أنيس وقال له أنه كان على وشك الاتصال بالدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ليكلف صاحبنا بالاتصال به، لأنه زكى نشر الرسالة عند محمود العالم رئيس هيئة الكتاب، وطلب منه الاتصال بالأستاذ العالم، وأعطاه أرقام تليفونات المكتب والمنزل، ولم يشر إلى الإعلان عن وظيفة المعيد من قريب أو بعيد، فأبلغه صاحبنا بما أقدم عليه، فقال: "كويس أنك قدمت.. هايل". وانتهت المكالمة بالشكر على تدبير فرصة النشر.

اتصل صاحبنا بأستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بتفاصيل ما دار بينه وبين محمد أنيس في المكالمات التليفونية فقال: "إوعى تعلق أمل على الكلام.. لأن معنى كده تجميد الإعلان ... على كل شوف شغلك، وشيل الموضوع ده من دماغك".

كان صاحبنا يحلم بأن يجد لنفسه مكاناً بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ظناً منه أنها المؤسسة المثلى في البلاد

باعتبارها تضم صفوة عقول الأمة، ولأننا منه أنها المؤسسة الوحيدة بمصر التي يُحدد موقع الفرد فيها حسب قدراته العلمية، وأن العطاء العلمى هو معيار التقييم فى الجامعة، فكانت تلك البداية لا تبشر بالخير.

وفى الأسبوع التالى التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم، وعلم منه بتفاصيل الموضوع كما سمعه من الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ومن الدكتور محمد أنيس، فالدرجة أُعلن عنها خصيصاً لسكرتير مدير جامعة الإسكندرية الذى حصل على درجة الماجستير من قسم التاريخ بأداب الإسكندرية بتقدير ممتاز. وطلب رئيس الجامعة من رئيس قسم التاريخ هناك أن يعلن عن درجة معيد خالية بالقسم ليُعين عليها السكرتير، فرفض رئيس القسم. ولما كان السكرتير أثيراً لديه، فقد طلب من صديقه الحميم عبد اللطيف أحمد على (عميد آداب القاهرة) أن يؤدى له خدمة بتعيين السكرتير معيداً بأداب القاهرة، ثم يتم نقله بعد ذلك بدرجة إلى آداب الإسكندرية، وهو إجراء يدخل فى سلطة مدير الجامعة، ولا يملك رئيس قسم التاريخ بأداب الإسكندرية الاعتراض على النقل، ولما كان عبد اللطيف أحمد على رئيساً لقسم التاريخ (فى نفس الوقت) فقد اتخذ قرار الإعلان دون الرجوع إلى الدكتور محمد

أنيس أستاذ التاريخ الحديث، ومن هنا جاء ترحيب أنيس بتقديم صاحبنا إلى الدرجة، لأنه يتميز في درجات الليسانس عن الشخص الذي نُشر الإعلان من أجله، وبذلك يحبط مساعي العميد، فيضطر إلى تجميد الإعلان وينتهي الموضوع عند هذا الحد.

عجب صاحبنا للطريقة التي تُدار بها أمور التعيين في سلك أعضاء هيئة التدريس، وشعر بخيبة الأمل والمرارة لأنه رأى في هذه الواقعة لوناً من الفساد أخطر مما رآه في الشركة التابعة للقطاع العام التي استقال منها. وزاده هذا الموضوع إصراراً على التمسك بموقفه. وعندما أبلغ أستاذه أحمد عبد الرحيم بذلك قال له: "كيفك.. بس لو اضبطوا يعينوك حيحطوك في دماغهم، وعبد اللطيف أحمد على لن يغفر لك"، ووجه انتباه صاحبنا إلى أن المنحة الدراسية التي خصصها له الدكتور أحمد عزت عبد الكريم هي مقدمة لتعيينه معيداً بآداب عين شمس، وأن عليه التذرع بالصبر، وأن يستجيب لنصيحة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ويسحب أوراقه. فأصر صاحبنا على موقفه، وأكد لأستاذه أن خوض التجربة حتى نهايتها ضروري بالنسبة له حتى يرى مدى التناقض بين

الشعارات المرفوعة والمبادئ المعلنة، وبين الممارسة على أرض الواقع.

كان صاحبنا يتميز على المتقدم الآخر فى الماجستير باقتراح تقدير الامتياز بالتوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وفى اليسانس بزيادة مجموع درجاته عن درجات المتقدم الآخر، فاتخذ مجلس كلية الآداب قراراً بأن يكون معيار تحديد الأصلح للوظيفة هو درجات التاريخ الحديث باليسانس، وطالب المتقدمين بتقديم شهادات معتمدة بدرجات التاريخ الحديث. ولما كانت درجات صاحبنا فى التاريخ الحديث تزيد فى مجموعها أكثر من عشر درجات عن المتقدم الآخر، فقد أسقط فى يد العميد، لأنه وجه مجلس الكلية إلى الأخذ بمعيار لم يعد هناك مفراً من الالتزام به، فقرر المجلس تعيين صاحبنا فى الوظيفة.

وهكذا، قُدر لصاحبنا أن يصبح معيداً للتاريخ الحديث بقسم لا يرغب فى انضمامه إليه، ويعتبره نخيلاً، فهو من عين شمس، وكان أساتذة جامعة القاهرة تملكهم عقدة استعلاء على جامعة عين شمس، وفجع كثيراً عندما وجد نفس العقدة عند محمد أنيس.

ففى أول لقاء معه بعد استلام العمل بالكلية فاجأه  
محمد أنيس بطلب تحويل الإشراف على رسالته للدكتوراه إلى  
آداب القاهرة، متعللاً باختلاف المستوى فى جامعة القاهرة عنه  
فى عين شمس، ولابد من الاطمئنان إلى سلامة تكوينه العلمى  
حتى يُعين مدرساً بآداب القاهرة بعد حصوله على الدكتوراه، أما  
إذا حصل على الدكتوراه من عين شمس، فقد يظل معيداً إلى  
الأبد!!

أحس صاحبنا بالامتهان، ونفر العرق الصعيدى عنده من  
جديد، وقال للأستاذ المرموق: "إننى مندهش لسماع هذا الكلام  
منكم، فلم يمض على اشتراككم فى مناقشة رسالتى للماجستير  
سوى عام واحد، ولازال الجميع ممن حضروا المناقشة يذكرون  
امتداحكم للرسالة وصاحبها، فهل كان ذلك مجرد مجاملة لآل عين  
شمس، أم كان تعبيراً عن قيمة العمل؟ إننى لو طلبت منكم نقل  
الإشراف على الدكتوراه إليكم لوجب عليكم احتقارى ورفض  
طلبى، لأننى لو أدت ظهري اليوم لأساتذتى الذين لعبوا دوراً  
كبيراً فى تكوينى، كان ذلك دليلاً على انتهازيتى ونكرانى للجميل،  
وكان معناه أننى سوف أبيعكم عندما تسنح لى أول فرصة... إن  
ما تطلبه منى مستحيل التحقيق لأنه يتناقض مع خلقى". فأدار له

الأستاذ ظهره وانصرف غاضباً، وظل يهمله تماماً نحو أربعة شهور، ثم ذاب الجليد بين الطرفين تدريجياً، ولكن ظل صاحبنا طالباً للدكتوراه بأداب عين شمس، حيث حصل على الدكتوراه في يناير ١٩٧١ .

كان قسم التاريخ بأداب القاهرة مقسماً إلى شيع وأحزاب، لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصى إن إيجاباً أو سلباً. ولكن البحث العلمى، والمنافسة فى مجاله، كانت بعداً غائباً فى ذلك القسم، أحقاد وإحن وصراعات قديمة بدأت بين جيل الرواد، أورثها كل منهم لتلاميذه الذين أجابوا الزلفى والملقى حتى يستطيعون الحياة فى ذلك المناخ غير الصحى، فالويل كل الويل لمن يكتشف أستاذه أن له صلة بمعسكر خصمه، كما يحدث فى الخصومات السياسية، كان كل طرف يقرب إليه من ينقل أخبار الطرف الآخر، وأجاد بعض هؤلاء لعبة "العميل المزدوج" حتى يضمن مساندة الجميع له بحساباته من أتباعهم، فإذا كُشفت لعبته كان فى ذلك نهايته.

ساعد على إشاعة تلك السلبيات بين طلبة الدراسات العليا بالقسم، أنه كاد يخلو من المعيدى، فلم يكن به (حين تسلل

صاحبنا) سوى أربعة معيدين، واحد فى كل فرع من فروع التخصص الأربعة: قديم، وإسلامى، ووسيط، وحديث. وكان صاحبنا الخامس بين المعيدين والثانى بين معيدى التاريخ الحديث. وظل الحال على هذا المنوال حتى أواخر عقد السبعينيات عندما حصل كل المعيدين على الدكتوراه (فيما عدا معيد تاريخ حديث استقال لمور خمس سنوات دون حصوله على الماجستير) ولم يعد هناك معيد واحد. ولم يفتح رئيس القسم عندئذ الباب لتعيين معيدين جدد، بل واريه قليلاً لتعيين بنت أحد أساتذة القسم التى حصلت على الليسانس من الكويت أثناء وجود أبيها بالإعارة هناك، ثم عُينت بضعة شهور بأدب المنيا، لتُنقل إلى أدب القاهرة، أما المعيدة الأخرى التى تم تعيينها فكانت ابنة أحد أصدقاء رئيس القسم. فلم تكن تربية الكوادر من اهتمام ذلك القسم، والكثير من أقسام الكلية الأخرى، بحجة الحاجة إلى التدقيق فى الاختيار، ونادراً ما كان ذلك الاختيار يصيب أصحاب الكفاءة، فإذا أصاب بعضهم كانت الزلفى للأستاذ الباب الذى يوصله إلى نيل حقه.

وهكذا ظل التطلع إلى التعيين يراود طلاب الدراسات العليا (وهو تطلع مشروع ما فى ذلك شك)، ولكن السعى لتحقيقه جعل

الكثيرين يتخذون مواقعهم فى أحد المعسكرات التى وجدت بالقسم، مع محاولة استدرا عطف أحد المعسكرات الأخرى خفية. جو خانق غريب واجهه صاحبنا، ذلك الدخيل الذى هبط على القسم دون استئذان. حاول فى البداية أن يقيم علاقة طبيعية مع الجميع، فلم يلق استجابة سوى من الدكتور سعيد عاشور الذى درس عليه فى مرحلة الليسانس بآداب عين شمس، أما عبد اللطيف أحمد على الذى درس عليه أيضاً وتأثر - علمياً - به تأثراً كبيراً فكان لا يطبق رؤية ذلك المعيد الذى أفسد عليه فرصة تقديم خدمة لصديقه حسن بغدادى مدير جامعة الإسكندرية، حاول - ذات مرة - إهانته أمام الملا بعد إحدى المحاضرات بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فناداه: "انت يا .. انت" فلم يرد عليه وتجاهله، فكرر النداء "انت يا عباس... إزاي تكون بتشتغل عندي وما بتجيش الكلية؟! فرد عليه بصوت جهورى: "أنا مش شغال عند سيادتك ، أنا معيد بجامعة القاهرة ورئيسى المسئول عن متابعة عملى هو أستاذ التخصص"، فرد المعيد: "لكن عليك واجبات للقسم لازم تعملها، تعالى قابلى بكرة الساعة عشرة".



كان صاحبنا حريصاً على ملازمة الدكتور أنيس يوم وجوده بالكلية، وكان لا يحضر سوى يوم الخميس لإلقاء محاضراته على طلبة اليسانس ، حيث كان مشغولاً بمهام موقعه في الاتحاد الاشتراكي بأمانة الدعوة والفكر، وبالتدريس بمعهد الدراسات الاشتراكية، وحيثما وجد أنيس بالكلية أحاط به الأصدقاء والمريون: صحفيون ، بعض أساتذة الجامعة، وغيرهم، فكانت حجرة التاريخ الحديث تزحم بهم يوم الخميس، وتصبح قاعاً صفصفاً بقية أيام الأسبوع. وكان صاحبنا يحضر منذ التاسعة صباحاً، لأن الأستاذ يلقي محاضراته في الثامنة وينهيها في التاسعة (بدلاً من العاشرة)، ثم يقضى الوقت حتى الواحدة أو الثانية بعد الظهر في أحاديث تتناول الشأن العام، يطرح فيها على زواره تحليله للمواقف السياسية، ويردها إلى أصولها التاريخية بأسلوب منهجي أخاذ. وكانت مواظبة صاحبنا على حضور تلك الجلسة (رغم تجاهل أنيس له لمدة ثلاثة أو أربعة شهور على الأقل)، ومشاركته في المناقشات، وطرح رأيه فيما يتم النقاش حوله، سبباً في إذابة الجليد وجسر الفجوة التي حرص الدكتور أنيس على وجودها خلال فترة التجاهل، وتحولت العلاقة إلى ود وصداقة كادت

تصل إلى مستوى علاقته بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى.

وفى مجلس أنيس تعرف صاحبنا على أحمد عباس صالح، وسعد زهران، وإبراهيم صقر، وحسام عيسى، وحلمى شعراوى، وجلال السيد. وعرف عن طريقه كامل زهيرى، ومحمود العالم، وغيرهم. فكان لهذه الجلسات دورها الأساسى فى تكوينه الفكرى والمنهجى. كما أتاح محمد أنيس له فرصة الكتابة بمجلة "الكاتب" (وكان عضواً بمجلس تحريرها)، كما أشركه فى "قسم الأبحاث" الذى أقامته جريدة الجمهورية رداً على إقامة جريدة الأهرام لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (وكان التنافس على أشده عندئذ بين دار التحرير والأهرام) فكان أنيس مشرفاً على القسم، يعمل معه جلال السيد، وفتحى عبد الفتاح ، وأميمة أبو النصر (من محررى الجمهورية) إلى جانب بعض المتخصصين من الخارج يذكر منهم جمال نوير، وآخرون من المتخصصين فى الاقتصاد والتخطيط والعلوم السياسية، انتقام الدكتور أنيس من بين تلاميذه بالمعهد الاشتراكى، إضافة إلى صاحبنا الذى انضم للقسم كخبير بشئون العمل والعمال والنقابات. واتجه جل نشاط القسم إلى معالجة قضايا التنمية بمختلف أبعادها:

الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والبحث فى أسس  
تهيئة المناخ لنجاح التجربة الاشتراكية . وكانت البحوث تُنشر  
على صفحة كاملة من "الجمهورية" بعدد الخميس (الأسبوعى)،  
ولكن بعد أن تخرج من تحت يد الرقيب، ويذكر صاحبنا أنه قدم  
دراسة عن أوضاع العمال فى القطاع العام لتُنشر على صفحة  
كاملة فحولها الرقيب إلى ربع صفحة، لا يستطيع القارئ -مهما  
بلغ من الذكاء- أن يفهم منها شيئاً، فقد حُذفت فقرات كاملة  
متتالية، هناك وهناك، ثم أعيد صف ما بقى من فقرات وراء  
بعضها البعض، بون أن تُعاد صياغتها . وترك أنيس قسم الأبحاث  
بعد خلاف مع فتحى غانم (رئيس التحرير عندئذ) وأصبح فتحى  
عبد الفتاح مشرفاً على القسم، فاشترك صاحبنا معه فى المجموعة  
التي تدرس أوضاع القطاع العام فى صياغة ما بقى من حلقات  
الدراسة، وجاء النشر مهيناً لكل من يحرص على سمعته، بعدما  
أطاح مقص الرقيب أو قلم رئيس التحرير بمعظم الفقرات التي  
تكشف السلبيات المترتبة على أسلوب إدارة القطاع العام، فأثر  
ترك القسم.

كذلك أشرك الدكتور أنيس صاحبنا معه فى "مركز تاريخ  
مصر المعاصر" التابع لدار الكتب والوثائق المصرية منذ

تأسيسه على يديه حتى قبيل تنحيه عن الإشراف عليه، فعمل صاحبنا معه مشرفاً على الباحثين إلى جانب بعض أعضاء هيئة التدريس، وشهدت فترة العمل بالمركز فتور العلاقة ثم توترها لأسباب تتعلق بشخصية صاحبنا، وحساسيته الشديدة لما يرى فيه استغلالاً ماساً بكرامته، ورغم أنه واجه الأستاذ القدير بموقفه صراحة، وجهاً لوجه دون أن يشرك في ذلك طرفاً ثالثاً، لم يقبل الأستاذ بذلك وببالغ في موقفه، فكان يصف صاحبنا - كلما سمع اسمه - بأنه كان "عميلاً للمباحث" دس عليه دساً.

ورغم ذلك يبقى فضل محمد أنيس على صاحبنا عميماً فقد تعلم منه الكثير، رغم أنه لم يكن تلميذاً مباشراً له، وكان له فضل إتاحة الفرصة أمامه لنشر رسالته للماجستير التي استقبلت استقبالاً حسناً من الوسط الثقافي، وحظيت بثلاثة عروض في مصر وعرض بسوريا وآخر بالمغرب، في أهم الدورات الثقافية والسياسية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرصة النشر في "الكاتب"، وفي "الجمهورية" أيام قسم الأبحاث، أدركنا أن الذبوع النسبي لاسم صاحبنا في الوسط الثقافي الوطني على نحو لم يتحقق لمن برز من أقرانه إلا بعد عدة سنوات، يعود الفضل فيه لمحمد أنيس دون

أدنى شك، ويحرص صاحبنا في كل مناسبة عامة أو خاصة على تأكيد انه مدين في تكوينه العلمى لثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربى هم: أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس. وسيظل هذا موقفه إلى أن يلقاهم جميعاً في رحاب الله، عندما تفرغ كأس الأجل.

ورغم أهمية واتساع نطاق دور أحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوين صاحبنا، إلا أن دور أحمد عزت عبد الكريم كان تأسيسياً تطبيقياً، فإذا كان قد تعلم المنهج من عبد الرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة، وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة، وتنظيم الندوات العلمية وإدارتها، وأصول الترجمة، تعلم ذلك كله على يد أحمد عزت عبد الكريم، وظل يتعلم منه حتى قبيل رحيله عندما ساعده في تحرير الكتاب الذى ضم بحوث ندوة "البحر الأحمر في التاريخ والسياسة المعاصرة" الذى قُدم للمطبعة قبل وفاة الأستاذ الجليل بأسبوع واحد، وصدر عقب وفاته.

وما تعلمه صاحبنا من منهج ومهارات علمية على يد أولئك الأساتذة العماقة الثلاثة، كان بمثابة العمدة الأساسية التى قام

عليها بناء قدراته العلمية، وحياته الأكاديمية. والكثير من القيم الخلقية الأكاديمية التي التزم بها، تعود إلى تأثير أحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوينه.

ولعزت عبد الكريم مكرمة لا تُنسى يدين له بها صاحبنا، عندما نصب رجال المباحث العامة شباكهم حوله وهو في مفرق الطرق عشية حصوله على المنحة الدراسية، فقد كان محمد يوسف المدرك من بين المصادر التي اعتمد عليها أثناء إعدادة رسالة الماجستير عن الحركة العمالية في مصر، وكان نقابياً شيوعياً، وقيادياً على مستوى الحركة العمالية الدولية، تم اختياره عام ١٩٤٦ عضواً بمجلس إدارة اتحاد النقابات الدولي، وقد التقاء صاحبنا عشية خروجه من المعتقل بعد خمس سنوات ونصف قضاها بسجن أوردى أبو زعبل ومعتقل الواحات، وقدم لصاحبنا مادة هامة. وبعد انتقال صاحبنا للإقامة بالقاهرة عام ١٩٦٦ في أعقاب حصوله على الماجستير استمر على صلة بمحمد يوسف المدرك. فكان المدرك يزوره كل يوم جمعة بمنزله بحدائق شبرا، ويقضى سحابة اليوم معه، يصلان الجمعة سوياً، ويتناولان الغداء مع أسرته الصغيرة، وينصرف حوالى الخامسة أو السادسة مساءً. وكان هذا الوقت يُقسم بين مناقشة تدور حول الحركة

الشيوعية، ودور العمال فيها . وحول ذكرياته التي كان يصوغها صاحبنا فى سلسلة من المقالات تُنشر بنشرة الثقافة العمالية باسم المدرك لقاء خمسة جنيهاً عن كل مقال من المقالات الذى بلغت عشر مقالات، لم يُنشر منها إلا حوالى خمسة، حصل المدرك نظيرها على ٢٥ جنيهاً فى وقت لم يكن يملك فيه قوت يومه، وكان لعاصم الدسوقي (صديق عمره) فضل المساعدة على نشر المقالات، التى ربما جاء توقف نشرة الثقافة العمالية عن نشرها لأسباب تتصل بما تعرض له صاحبنا .

كان المدرك تحت رقابة المباحث العامة الذى رصدت تردده على بيت صاحبنا . وتلقى الأخير استدعاءً من المباحث لمقابلة النقيب أحمد إدريس فى السادسة من مساء اليوم التالى، فذهب إلى هناك ليلتقى ذلك الضابط الصغير المغرور الذى "لطعه" ساعتين قبل أن يستقبله ليبدأ معه ما كان شبيهاً بالتحقيق بحضور كاتب يسجل كل كلمة، ويعد نحو الساعة من الأسئلة الغريبة عن تاريخ حياته وعلاقاته وأقاربه وأصدقاءه، سأل أحمد إدريس عن اسم لم يرد فى إجاباته هو محمد يوسف المدرك. ورد عليه صاحبنا بقوله: " ياه.. كل الهيصه دى عشان المدرك... ده

حطام إنسان.. ولو كان فى بلد ثانية لنال ما يستحق من تكريم...  
يتعمل له تمثال". فأصاب السعار أحمد إدريس، وطلب من الكاتب  
تسجيل كل تلك الكلمات. وانتهى التحقيق حوالى التاسعة مساء  
طالباً منه ألا يذكر هذا اللقاء لأحد، وأن يقيه سرّاً حرصاً على  
مصلحته.

وبعد أسبوعين تلقى استدعاء آخر لمقابلة الضابط حسن  
المصيلحى (رئيس قسم مكافحة الشيوعية) فى السادسة من مساء  
اليوم التالى، ولم يستبقه المصيلحى سوى نصف ساعة قابله  
بعدها، ودار معه حديث حول المدرك بدأه المصيلحى بقراءة  
العبارات السابقة التى ذكرها صاحبنا فى التحقيق الذى أجراه  
أحمد إدريس معه. واتجه صاحبنا فى تبرير استمرار صلته  
بالمدرك بالعطف على رجل فى حاجة للمساعدة، مؤكداً أن الوقت  
الطويل الذى يمضيه فى بيته يتحدث فيه عن ذكرياته، واحتج على  
طريقة الاستدعاء التى تجعله موضع الشبهات عند جيرانه،  
وعرض على المصيلحى أن يبقى عندهم حتى يتأكدوا من سلامة  
موقفه، فضحك المصيلحى قائلاً: "دا احنا ضيافتنا صعبة، ربنا  
يكفيك شرها"، وبعد أن تصفح نسخة من رسالة الماجستير  
المنسوخة على الآلة الكاتبة (ولم يكن الكتاب قد ظهر بعد)



وأبدى بعض الملاحظات حول ما وقعت عليه عينه من معلومات، واحتفظ بالنسخة لديه، وطلب من صاحبنا أن يتصل به تليفونيا (وأعطاه الرقم) بعد أسبوعين ليحدد له موعداً يتناقش معه فيه حول ما جاء برسالته. وانتهى اللقاء حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً.

ولما كان صاحبنا قد ذكر للمصيلحى أن موضوع الماجستير من اختيار الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، فقد حرص على إبلاغ ذلك لأستاذه حتى يكون على علم بما ذكره بهذا الخصوص، فاتصل به تليفونيا فور خروجه من المباحث العامة بلاطوغلى، وطلب مقابلة عاجلة معه، فسأله عن المكان الذى يتحدث منه، فقال له: "لاطوغلى"، فطلب منه الحضور على الفور، ووصل إلى منشية البكرى حوالى العاشرة مساءً، ووجد الأستاذ الجليل فى انتظاره فى شرفة منزله. وأطلعته على جلية الأمر، فاستحسن ما ذكره المصيلحى من نسبة اختيار الموضوع إليه، ونصح تلميذه بقطع علاقته بالمركز، وطلب منه أن تتولى زوجته الاتصال بالأستاذ تليفونيا إذا تعرض للاعتقال فى أى وقت مساء اليوم نفسه أو بعده، وطلب منه الحضور إلى مكتبه بالجامعة العاشرة صباحاً.

قضى صاحبنا ليلة قلقة لم يذق فيها طعم النوم إلا عند الفجر، وهرع فى الصباح إلى مكتب مدير الجامعة بقصر الزعفران حيث التقى أستاذه فى العاشرة، فقال له ألا يذهب إلى لقاء أحد من ضباط المباحث العامة إذا استدعوه، وأن يتصل به فور تلقيه أى استدعاء، وأكد له أن الموضوع انتهى ولكن عليه قطع صلته بالمدرک، وكان ذلك أشق الأمور على نفسه، ولكنه استجاب لطلب أستاذه الذى أنقذه من التعرض لمناعب لا قبل له بها، كان أبسطها الاعتراض على تعيينه بالجامعة الذى تم بعد أربعة شهور من هذه الواقعة، فكان موقف أحمد عزت عبد الكريم أبوياً نبيلاً وشجاعاً.

حصل صاحبنا على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وذلك فى يناير ١٩٧١، وتقدم إلى رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة (الدكتور محمد جمال الدين سرور) بطلب -للإعلان عن درجة مدرس- يفيد حصوله على الدكتوراه، مرفقاً به شهادة من جامعة عين شمس، فقال له رئيس القسم: "لا يا سيد.. انت من عين شمس ومكانك مش هنا.. كمان الدكتور أنيس مش عايزك". فنقر العرق الصعيدي مرة أخرى، ورد صاحبنا على رئيس القسم بقوله: "يا دكتور أنا

مش شغال فى طابونة، تقواللى مش عاوزينك خد حسابك وروح.. ولا أنا خدام عندك ولا عند الدكتور أنيس أنا أعمل فى مؤسسة يحكمها قانون، وقد قدمت لك طلب مكتوب فرد على كتابة بالرفض إن شئت، وسوف أحصل على حقي شئتم أم أبيتم". فقال الرجل: "يابنى انا ماليش ذنب، لا القسم عاوزك، ولا أستاذ التخصص عاوزك وأنصحك ترجع للدكتور عزت عبد الكريم".

كان الدكتور محمد أنيس قد أُعير لجامعة قسطنطينية بالجزائر عندما دعتَه ظروف خاصة إلى الابتعاد عن مصر مدة عام. وقيل أنه قبل سفره طلب من يحيى هويدى (عميد الكلية) ورئيس القسم (محمد جمال الدين سرور) ألا يتم الإعلان عن وظيفة مدرس عند حصول صاحبنا على الدكتوراه إلا بعد عودته من الإعارة، ولم يكن القانون يسمح عندئذ بالترقية من وظيفة إلى أخرى بغير طريق الإعلان، بقصد إتاحة الفرصة أمام الجامعة للحصول على أفضل وأكفأ العناصر. ولكن هذه الآلية أسيء استخدامها لإذلال من يحرص على كرامته ويأبى التزلف للأساتذة، فتمط الإجراءات لتستغرق شهوراً بالنسبة لوظيفة مدرس، أو يتم الإمعان فى إذلال المعيد الذى يعلن له عن وظيفة

مدرس بتحريض بعض حملة الدكتوراه لمنافسته فى الإعلان، وقد يُعين آخر من الخارج، ويُهدر حق المعيد فى التعيين. ويزداد استخدام الإعلان أداة لإذلال من يستحق الترقية لوظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ، وقد تُستخدم معايير التقييم المزبوجة لتعيين متقدم من الخارج لأسباب لا يدخل العلم طرفاً فيها. وإذا كان قانون تنظيم الجامعات الحالى قد حاول حل تلك المعضلة، فقضى بتكليف أوائل الخريجين معيدين بأقسامهم وفق شروط معينة، ونص على ترقية عضو هيئة التدريس فى حالة إجازة لجنة الترقيات لأعماله، بطريقه آلية نون الحاجة إلى إعلان، فإن هذا (الإصلاح) حوّل الجامعة إلى مصلحة حكومية، وملأها بالموظفين الذين يحملون درجات الأستاذية، نون أن تكون لهم مقوماتها وخصائصها.

ذهب صاحبنا إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ليجده على علم بالتفاصيل عن طريق يحيى هويدى (عميد الكلية) ومحمد جمال الدين سرور (رئيس القسم). ونصحه الأستاذ بصرف النظر عن المطالبة بالتعيين بأداب القاهرة والانتظار إلى أبريل ( بعد ثلاثة شهور) ليتم الإعلان عن درجة مدرس بأداب عين شمس يتقدم لها، ويعود بعد ذلك إلى بيته العلمى بعد الاغتراب، فرفض

صاحبنا التنازل عن حقه الذى كفله له القانون، وعندما سأله الأستاذ عن السبب، "هل لأن جامعة القاهرة لها قبة وجامعة عين شمس مالهاش؟" أجاب صاحبنا "أن ذلك يعنى عنده الإهانة والانكسار، وهو لا يقبل بهما". فعاد الأستاذ الجليل النبيل يلفت نظره إلى أن إصراره على التعيين سيؤدى فى النهاية إلى تعيينه، ولكن الإجراءات ستتأخر شهوراً طوال، فإذا عُين مدرساً سيبقى كذلك إلى الأبد، لأنهم ان يعلنوا له عن وظيفة أستاذ مساعد عندما يستحق الترقية. فقال صاحبنا لأستاذه: "سوف اتبع حكمة جحا عندما قبل مهمة تعليم الحمار الكلام" ضحك الرجل، وقال له (للمرة الأولى فى حياته): "يعجبني فيك الاعتداد بالنفس، والتمسك بحقك، حاول معاهم فإذا لم توفق، مكانك محفوظ بأداب عين شمس".

عاد صاحبنا لمقابلة رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة وأبلغه انه أقتنع الدكتور عزت بوجهة نظره، ولذلك يطلب رداً مكتوباً على طلبه السابق، فوعده الرجل خيراً. وبعد أسبوع عُقدت الجلسة الشهرية لمجلس القسم واتخذت قرارها "بإنشاء" درجة مدرس، وأبلغه رئيس القسم شفهاً بالقرار. وعندما ذهب إلى إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس للاستعلام عما تم أحالوه إلى مدير الميزانية

(محمود غباشي) الذي أفهمه أن القرار يُقصد به تعطيل تعيينه لمدة عامين لأن إنشاء الدرجة يقتضى موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وهى إجراءات تستغرق عاماً، ولا يتم إنشاء الدرجة إلا فى ميزانية السنة التالية لها. أما القرار المناسب فهو "تدبير" درجة، لأن هناك ٣٠٠ درجة مدرس بكل جامعة بقرار من جمال عبد الناصر منذ مؤتمر المبعوثين الذى عُقد بالإسكندرية فى منتصف الستينات ليتم الإعلان عن الدرجة فوراً عند عودة المبعوث أو حصول أحد المعيّدين بالداخل على الدكتوراه. وعندما استعلم مدير الميزانية من بعض المصادر الخاصة به عن سبب موقف القسم والكلية من هذا المعيد، وتأكد من أن المسألة مجرد الرغبة فى إزالته، تعاطف معه وأعد مذكرة لرئيس الجامعة مستخدماً كلمة "تدبير" درجة، وحصل على موافقة رئيس الجامعة فى الحال، وحمل بنفسه خطاب الرد على طلب الكلية وسلمه بنفسه للمعيد.

استمر القسم فى لعبة المماطلة، فاتخذ بعد شهر قراراً بتخصيص الدرجة للتاريخ الحديث، وفى الشهر التالى له اتخذ قراراً بالإعلان عن الدرجة، وهى آلية التأخير المعتادة التى تحول قرار يمكن اتخاذه فى جلسة واحدة، إلى ثلاثة قرارات.

فإذا أضفنا شهراً للإعلان وشهران للفحص استغرقت العملية كلها ستة شهور، وهي تتم اليوم في ظل القانون الحالي في شهر واحد.

وبعد سبعة شهور من الحصول على الدكتوراه عُيِّن مدرساً، ولم يُتخذ القرار إلا بعد عودة محمد أنيس من الإعارة، وظل منبواً حتى سفره إلى اليابان في مهمة علمية، فكان نصيبه من أعباء التدريس مادة واحدة (تاريخ مصر الحديث) لطلبة ليسانس المكتبات، وعندما عاد من اليابان قام بتدريس نفس المادة الواحدة مدة عامين حتى أُعير إلى قطر. ولم ينل فرصة كاملة للتدريس بالقسم إلا بعد عودته من الإعارة، وكان قد أصبح أستاذاً مساعداً.

## فى بلاد الشمس

بعد مرور شهر واحد على حصوله على الماجستير تعرف صاحبنا على باحث يابانى كان يقضى عامين بمصر لجمع المادة العلمية والكتب والاتصال بالأساتذة، وكان نشاطه العلمى بالقاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس، وعلم من أنيس عن رسالة الماجستير، وحرص على لقاء صاحبنا، ورتب اللقاء سيد سالم -أحد تلاميذ أنيس- فى بيته بالسيدة زينب، حيث دار حديث بالإنجليزية بين الطرفين على مدى ساعتين. أما الباحث اليابانى فهو إيتاجاكى يوزو الذى كان يعمل - عندئذ - بمعهد لغات وثقافات آسيا وأفريقيا التابع لجامعة طوكيو للغات الأجنبية، وقد انتهت مهمته العلمية بعد هذا اللقاء بثلاثة شهور مارس (١٩٦٧).

وفى أبريل (١٩٦٩)، جاء باحث آخر إلى القاهرة فى مهمة علمية مدتها عامين هو هاياشى تاكيشى، وينتمى إلى "معهد اقتصاديات البلاد النامية" بطوكيو، وكانت لديه معلومات سابقة



عن صاحبنا من زميله إيتاجاكى ولم يطل بحثه عنه، فقد التقاه بصحبة محمد أنيس بمركز تاريخ مصر المعاصر. وتولى صاحبنا مهمة الإرشاد العلمى للباحث الزائر الذى كان مهتماً بالتاريخ الاجتماعى لمدة عام، لأن مهمته العلمية كانت مقسمة بين القاهرة ولندن يقضى فى كل منها عاماً. وقبل ختام مهمته بالقاهرة فاتح صاحبنا فى أمر دعوته زميلاً زائراً بمعهد لمدة عشرة شهور للاشتراك فى حلقة بحثية لدراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر واليابان فى القرن التاسع عشر، يشترك فيها مجموعة من الباحثين اليابانيين المتخصصين فى تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ اليابان. وطلب صاحبنا إرجاء الدعوة إلى ما بعد حصوله على الدكتوراه وشغله لوظيفة مدرس. وتلقى الدعوى فور حصوله على الدكتوراه فى يناير ١٩٧١ فطلب إرجاعها لمدة عام، وهو ما تم بالفعل، فسافر إلى طوكيو فى أبريل ١٩٧٢ فى مهمة علمية مدتها عشرة شهور.

كانت هذه المهمة العلمية فتحاً جديداً بالنسبة لصاحبنا بكل المعايير، ففضلاً عن كونها المرة الأولى فى حياته الذى يستخدم فيها الاختراع المسمى بالطائرة، وفى أطول الرحلات الجوية، والمرة الأولى الذى يحثك فيها بمجتمع أجنبى له ثقافته المتميزة، أتاحت له

هذه المهمة العلمية فى "معهد اقتصاديات البلاد النامية" فرصة الاحتكاك بمجموعة من الباحثين الذين استضافهم المعهد ذلك العام، جاءوا من أمريكا، وبريطانيا، والبرازيل، وتايلاند، والهند، ولم يكن النقاش الذى يدور فى هذا المناخ العلمى المتميز يتناول الوظائف وأعمال الامتحانات، ونوادى الصراعات بين أجنحة الأقسام كما كانت عليه حال آداب القاهرة حين تركها، بل كان الحوار بين أولئك الباحثين وبعضهم البعض يدور حول القضايا المنهجية، والتنمية بمختلف أبعادها فى العالم الثالث فى ظروف الحرب الباردة. ولما كان معظمهم من المتخصصين فى الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع، وكان صاحبنا المؤرخ الوحيد بينهم، فقد كان النقاش الدائم مع الزملاء فى السمنارات ووقت تناول الغذاء أو الشاى يفتح أمامه آفاقاً واسعة جديدة، دعمها بالتوسع فى القراءة حول المنهج، والتنمية وقضاياها، وأحوال بلاد العالم الثالث من منظور مقارن.

ولم يكن كل ما عرفه صاحبنا فى تلك البيئة العلمية الجديدة (بالنسبة له) جديداً على الحياة الأكاديمية العالية بقدر ما كان جديداً بالنسبة له، فتكوينه المنهجى فى القاهرة كان قاصراً، مقيداً بحدود الوسط العلمى الذى تربى فيه، يقف عند ما وصل إليه

الفكر العالمى فى هذا المجال عند نهاية الحرب العالمية الثانية ومطلع الخمسينات، فتح له الفكر الماركسى عندما تعرف عليه فى مصر أفاقاً جديدة أفادته فى دراسته للدكتوراه، ولكنه تعرف على هذا الفكر بعمق فى طوكيو، كما تعرف على الفكر النقدى الماركسى كما قدمه مورس نوب، وحرص على نقل كتابه "دراسات فى تطور الرأسمالية" إلى اللغة العربية (نُشر بالقاهرة ١٩٧٩). وتعرف على فكر كل من فيتفوجل حول تطور المجتمعات النهرية، وروستو حول "مراحل التطور الاقتصادى" التى عارض بها الماركسية، كما تعرف على فكر ماكس فيبر. ولم يكن تعرفه على تلك الأفكار مجرداً، بل كان مقترنا بقراءة دراسات اهتمت بتطبيق بعض هذه الأفكار، وأخرى عنيت بنقدها. فحظى صاحبنا بقدر كبير من المعرفة، كان له أعمق الأثر فى تكوينه العلمى، وعلى إنتاجه العلمى فى العقدين التاليين.

ولا عجب أن يجيب صاحبنا على سؤال طرحه عليه زميل له بالقسم بعد عودته من اليابان عما كان يفعله هناك بقوله: "كنت أبذل الجهد لمحو أميتى المنهجية"، فضحك الزميل من أعماق قلبه وقال: "كويس أنك اعترفت بأميتك" وضحك ضحكة بلهاء، ولكن شتان ما بين السائل والمسئول.

أما الحلقة البحثية التي دُعِيَ من أجلها إلى طوكيو للمشاركة فيها بما له من خبرة (محدودة) بتاريخ مصر الاجتماعي، فكان إيتاجاكي يوزو وزميله ميكى واطارو (وهما من جامعة طوكيو) وراء تنظيمها، واشترك فيها أعضاء هيئة تدريس وباحثين من مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث اليابانية عددهم نحو العشرين عضواً وباحثاً. وكانت استضافة "معهد اقتصاديات البلاد النامية" للحلقة وتبنيه لها تعود إلى توفر الموارد المالية الكافية لتحمل نفقات الخبير الأجنبي (صاحبنا) ونفقات سفر من يأتون من خارج طوكيو للمشاركة في أعمال الحلقة، وكذلك مكافآت ثلاثة من كبار الأساتذة اليابانيين المتخصصين في التطورات التي شهدتها اليابان في عصر مايجي (١٨٦٨-١٩١٢). ولعب هاياشي تاكيشي دور المنسق والمقرر للحلقة بحكم كونه من كبار الباحثين بالمعهد المضيف. ولما كان موضوع الحلقة على مدى الشهر العشرة هو التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر واليابان في التاسع عشر من منظور مقارن، فقد حرص صاحبنا في الأسبوع الأول من مهمته العلمية أن يكثف قراءاته حول تاريخ اليابان في تلك الفترة، مستعيناً ببعض الكتب المنشورة بالإنجليزية لتكوين قاعدة معرفية أولية تساعد على فهم ما يُطرح على مائدة البحث

فى الاجتماع الأول. وانطلاقاً من تلك القاعدة المعرفية المتواضعة تشعبت قراءاته وتعمقت فى تاريخ اليابان فى القرن التاسع عشر، وتأصلت، حتى أثمرت أول دراسة علمية باللغة العربية كانت موضوع كتابه "المجتمع اليابانى فى عصر مايجى ١٨٦٨-١٩١٢" الذى نُشر بالقاهرة ، ١٩٨٠

كان نصيب اليابان كبيراً فى تكوين صاحبنا، وخاصة أن المهمة العلمية امتدت ستة شهور أخرى عندما أحس منظمو الحلقة البحثية بأهمية النتائج التى حققتها فى الشهور العشرة، فقد نشر صاحبنا ثلاث ورقات بحثية بالإنجليزية فى سلسلة أعمال الباحثين الزائرين التى تصدر عن المعهد وبمجلة "الاقتصاديات النامية" التى يصدرها المعهد. كما نشر كل عضو من أعضاء الحلقة بحثاً أو بحثين باليابانية، كما نُشر التقرير الأول عن أعمال الحلقة وما توصلت إليه من نتائج فى سلسلة تقارير المعهد (بالغة اليابانية) متضمناً إشارة بارزة إلى الدور الإيجابى الذى لعبه صاحبنا فى أعمال الحلقة موصياً بمرها ستة شهور أخرى لاستكمال الدراسات الخاصة بالمشروع، على أن تتحمل جامعة طوكيو نفقات استضافته وعندما تمت الموافقة على مد عمل الحلقة، أصبح صاحبنا زميلاً زائراً بمعهد لغات وثقافات آسيا وأفريقيا التابع

لجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وأصبح أحد المشاركين في المشروع العلمى لذلك المعهد عن "الإسلام والتحديث" وكتب فى إطاره ثلاث ورقات بالإنجليزية، تُرجمت ونُشرت باليابانية فى ثلاث دوريات علمية مختلفة، تناولت فكرة الإصلاح عند محمد عبده، وفكرة تحرير المرأة عند كل من الطهطاوى وقاسم أمين، والإصلاح الاجتماعى عند سلامة موسى، وساعده ثراء مكتبة المعهد وكذلك معهد اقتصاديات البلاد النامية بالمراجع العربية الأصلية، على إعداد الورقات الثلاث، ودُعِيَ لإلقاء محاضرتين عامتين: واحدة بجامعة أوساكا، والأخرى بمركز دراسات الشرق الأوسط التابع للخارجية اليابانية، وذلك باللغة الإنجليزية، كانت إحداهما عن "أصول القضية الفلسطينية" والأخرى عن "اليهود فى مصر". ونشر بالإنجليزية دراسة مقارنة لأعيان الريف فى مصر واليابان فى القرن التاسع عشر.

وهكذا كانت المهمة العلمية اليابانية انقلاباً فى حياته العلمية، ففضلاً عن مساهمتها فى تكوينية المنهجى، وفى دراسة التاريخ المقارن، وتعمقه فى دراسة تاريخ اليابان فى القرن التاسع عشر، أكسبته مهارات بحثية جديدة، ومنحته فرصة نادرة للتعامل باللغة الإنجليزية فى المجال الأكاديمى، وفى الكتابة بها. كما

أُتاحت له فرصة الاحتكاك بالمجتمع اليابانى والتعرف على ثقافته، والإلمام بمبادئ لغته.

عندما وصل إلى اليابان فى أبريل ١٩٧٢، كان المعهد قد حجز له فى فندق تابع "لمركز الاسيوى باليابان"، وهى هيئة شبه حكومية تتولى شئون الدارسين والمتدربين الأجانب. وكان الفندق سياحياً يجمع إلى جانب شباب الدارسين من مختلف شعوب آسيا وأفريقيا، شباباً من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وخاصة فرق الفنانين التى تقدم عروضاً بملاهى طوكيو لمدة تتراوح بين الأسبوعين والثلاثة أسابيع. وكان مطعم الفندق يقدم خدماته للنزلاء، وغيرهم ممن يرغب ارتياده، وقد لاحظ صاحبنا وجود بعض الأفراد الأجانب من غير نزلاء الفندق يحضرون العشاء باستمرار رغم أن الأصناف المعروضة لا تتغير ولا تتبدل، ولا يتجاوز الاختيار بين أربعة أطباق لا خامس لها. وكان هناك شخص يحرص على التعرف عليه، قدم له نفسه باسم دافيد ولسون (أو جونسون) زعم أنه رجل أعمال أمريكى، وسأل صاحبنا عن سبب وجوده، فأقرغ ما فى جعبته أمامه (بحكم قلة الخبرة). وبعد حوالى ثلاثة أو أربعة لقاءات بدأ دافيد يسأله عن علاقته بالسفارة المصرية، وعما إذا كان له أصدقاء بين العاملين فيها، فاشتتم صاحبنا رائحة التجسس

فى حديث الرجل وفى نوع الأسئلة التى يطرحها عليه، فبادره بالسؤال عن علاقته بالسفارة الإسرائيلية، وحمل طبقه بين يديه وغادر المائدة ليجلس إلى مائدة أخرى، ولم ير بعد ذلك هذا الدافيد حتى غادر الفندق بعد أسبوعين.

سئم صاحبنا الإقامة فى الفندق بعد شهر واحد، ففضلاً عن افتقاده الخصوصية، كان يمثل بيئة أجنبية تماماً داخل اليابان، وكان معنى ذلك أنه لن تُتاح له فرصة الاحتكاك بالناس والتعرف على ثقافتهم عن قرب، ولذلك حزم أمره على الانتقال للسكنى مع أسرة يابانية. وعندما أبلغ سكرتارية المعهد بذلك، علم منهم أن اليابانيين ليس من عادتهم قبول إقامة أجنبى عندهم، كما أن البيت اليابانى محدود المساحة، لا تتوفر فيه التسهيلات والخدمات التى يجدها بالفندق. ولكنه لم يفقد الأمل، وطلب منهم نشر إعلان صغير بصحيفة "أساهى" - كبرى الجرائد الصباحية اليابانية - على نفقته الخاصة يضم ما يخدم الهدف من نشره (أستاذ أجنبى يتحدث الإنجليزية يرغب فى الإقامة مع أسرة يابانية - اتصل بتليفون كذا)، ونُشر الإعلان صباح اليوم التالى، وتكلف ثمانين دولاراً (٢٠ ألف ين) ولدهشة سكرتارية المعهد، اتصلت إحدى العائلات فى العاشرة صباحاً تبدي استعدادها لقبول



إقامة هذا الأستاذ عندها بشرط مقابلته أولاً ثم اتخاذ القرار بعد المقابلة، وتحدد الموعد فى الثالثة من بعد ظهر اليوم التالى.

ذهب صاحبنا صحبة أحد أفراد السكرتارية فى الموعد المحدد ليجد البيت كبير الحجم يصل إلى ثلاثة أضعاف حجم البيت اليابانى المتوسط، مكون من طابقين (على شكل فيلا)، وصاحبته أستاذة اقتصاد منزلى متخصصة فى الطهى، لديها مدرسة صغيرة ملحقة بالبيت لتعليم الطهى للبنات المقبلات على الزواج، ولها سلسلة كتب منشورة (باليابانية طبعاً) عن صنوف الطهى فى العالم، كما كان لها برنامجا تليفزيونيا بإحدى القنوات الخاصة، يقيم معها بالبيت ولدان أحدهما مهندس متزوج، والآخر طالب هندسة على وشك التخرج. وفى حديقة المنزل كانت هناك فيلا صغيرة مكونة من نور أرضى للمعيشة وحجرتين نوم مخصصة لسكنى ابنتها الوحيدة المتزوجة من مهندس كهرباء.

وقد ارتاحت الأستاذة أوكاماتسو كيوكو - ربة الأسرة - لصاحبنا لأنه مصرى (واليابانيون يعرفون عن مصر تاريخها القديم وجمال عبد الناصر)، ولأنه أستاذ جامعى (والأستاذ عند

اليابانيين نصف إله). وعلم منها أن الحجرة التى سيقم فيها هى حجرة زوجها الراحل (الذى مات قبل خمس سنوات)، وأن الهدف من قبول إقامته مع الأسرة، أنها تفكر فى زيارة الأسرة لأوروبا فى الصيف القادم، وأن وجوده بينهم سوف يساعدهم على الحديث بالإنجليزية يومياً بعض الوقت فى مناسبات تناول الطعام وغيرها من المناسبات المتاحة، وهكذا تم الاتفاق على قيمة الإيجار، وأسعار وجبة الإفطار، وجبة العشاء (فى حالة تناولها مع الأسرة). وانتقل صاحبنا للإقامة مع عائلة أوكاماتسو اعتباراً من اليوم التالى لهذه المقابلة. وكانت الإقامة مع هذه العائلة نافذة واسعة أطل منها على الحياة الاجتماعية والثقافة اليابانية، وفرصة نادرة لمشاركة الأسرة نمط حياتها لما يزيد على العام.

فمن خلال عائلة أوكاماتسو تعرّف على بعض العائلات الأخرى، وربطته بها علاقة صداقة امتدت سنوات، وزاره بعضهم عندما جاءوا إلى مصر لأسباب تتصل بأعمالهم. وعن طريق عائلة أوكاماتسو تعرّف على العادات والتقاليد اليابانية، وعلى المتاحف المختلفة، والفنون الشعبية فى احتفالات المعابد الموسمية (التي تشبه الموالد عندنا). وأتيحت له زيارة بعض المعابد فى جبل

فوجئى، كان أول أجنبى يسمح له بدخولها، وشارك فى المناسبات العائلية التى لا يُسمح - عادة - لغير أفراد الأسرة وأقاربهم بحضورها.

كانت أم السيدة أوكاماتسو تقيم مع الأسرة، ولا تظهر إلا على مائدة الإفطار، وهى سيدة تجاوزت الثمانين، كانت تتحنى لتحية الضيف الأجنبى، وتتناول الإفطار مع الأسرة، وتحديثه عن بعض ذكرياتها عن عصر مايجى من خلال ترجمة الأسرة، ثم تعود إلى حجرتها، فلا يراها إلا صباح اليوم التالى، ويبدو أنها كانت تكتفى بوجبة الغذاء، ثم تنام قبل الغروب. وذات صباح اجتمعت الأسرة حول مائدة الإفطار ومعهم صاحبنا، وكان مقعد "الجدة" خالياً، فسأل صاحبنا: "أين الجدة؟" فردت أوكاماتسو بابتسامة باهتة: "الجدة ماتت هذا المساء"، فسقطت الملعقة من يده، واغرورقت عيناه بالدموع. فاضطرب الجميع وقال له الابن المهندس وزوجته أنهم كانوا يدركون تماماً أنها سترحل لأنها امرأة عجوز، وعبروا عن أسفهم لما سببوه له من حزن لا مبرر له (من وجهة نظر الابن الأصغر طالب الهندسة) لأنه ليس من أفراد العائلة.

قال صاحبنا للأستاذة أوكاماتسو أنه لن يذهب إلى المعهد، وأنه سيبقى معهم للاشتراك فى تشييع جنازة الجدة، فأدهشه رفضهم الحاد لأنه لا يجب أن يحضر هذه المناسبة، وشرح له الابن الأكبر الأسباب، فليست هناك جنازة اليوم، بل ستظل الجدة فى فراشها حتى صباح اليوم التالى ، وسوف يُستدعى أفراد الأسرة من مختلف المدن لقضاء الليل حول سريرها وهى مسجاة فوقه يتذكرون لها مواقفها معهم، وهم يشربون "الساكى" (نبيذ الأرز) ثم تُنقل إلى المعبد حيث تُحرق الجثة. وكلها إجراءات قاصرة على أفراد الأسرة والأقارب لا يحضرها أى من الأصدقاء حتى اليابانيين منهم. فعرض عليهم أن ينتقل إلى فندق ليفسح مكانا للأقارب، لكنهم رفضوا تماماً لأن كل قريب عليه أن يتدبر أمره. ورجوه أن ينسى الموضوع برمته وأن يمارس حياته اليومية كالمعتاد.

وعندما ذهب إلى المعهد، قص ذلك كله على زملائه اليابانيين، فاستغرقوا فى الضحك من موقفه، وقال أحدهم أن هذه الواقعة لو كتبها مؤلف يابانى فى سيناريو فيلم كوميدى اللقبت نجاحاً كبيراً. وقالوا له أن الطريقة الوحيدة للعزاء هى شراء ظرف "المياميكن" (وتعنى نقود المواساة) يضع فيه مبلغاً بسيطاً من

أوراق النقد يجب أن لا يكون المبلغ أربعة أو يقبل القسمة على أربعة، لأن علامة الأربعة بالتراكيب الصينية تعنى الفناء ، فإذا قدم أحد نقود المواساة على هذا النحو كان ذلك تعبيراً عن شماتته بالميت ورغبته فى فناء روحه، فلا يُعاد خلقها من جديد.

اشترى صاحبنا الظرف ووضع بداخلة ثلاثة آلاف ين (١٢) دولار بسعر التحويل فى تلك الأيام) وذهب فى الثالثة من مساء اليوم التالى إلى مكان العزاء أمام منزل نجل المتوفاه، فوجد باقة ورد مستديرة كبيرة خلف منضدة صغيرة عليها صورة المتوفاه وعلى جانبيها طبقان بأحدهما بعض ثمار الفاكهة وبالأخر بعض الزهور. ووقف متلقى العزاء بجوار المنضدة التى وُضع عليها سجل للتوقيعات، واصطف مقدمو العزاء فى طابور طويل وجد صاحبنا لنفسه مكاناً فيه، حتى إذا جاء دوره، قلد الآخرين فانحنى أمام صورة المتوفاه واضعاً كفيه تحت نقنه، ثم وقع فى سجل العزاء ووضع ظرف نقود المواساة فى العلبة التى وُضعت بجوار السجل لهذا الغرض، (وكان أحد أفراد السكرتارية بالمعهد قد تطوع بكتابة اسم صاحبنا على الظرف بالحروف اليابانية).

ومشاركته في مراسم العزاء ربطت بينه وبين نجل المتوفاه  
"كانامورى" شقيق أوكاماتسو بروابط الصداقة لما يقرب من  
العشرين عاماً، كان ضابطاً مهندساً بالجيش اليابانى خلال  
الحرب العالمية الثانية، خدم بالصين ويجيد اللغة الصينية، ويفهم  
اللغة الكورية. وبعد استسلام اليابان تم حل الجيش، فأصبح بلا  
عمل، وذاعت أسرته الأمرين، وتقلب فى عدة أعمال حتى "التقط  
فرصته" (على حد تعبيره)، فاستفاد من صداقته لأحد الرأسماليين  
الكبار الذى أسس عدداً من الشركات الصغرى بأسماء أصدقائه  
حتى يتهرب من الضرائب التصاعدية، كانت إحداها باسم  
كانامورى الذى استطاع أن يشتريها منه بعد أربع سنوات. وبذلك  
أصبح منتجاً لبعض قطع الإلكترونيات التى يزود بها المصانع  
الكبرى، شأنه فى ذلك شأن غيره من صغار المنتجين، لأن  
الصناعات اليابانية الإلكترونية وشركات صناعة السيارات تعتمد  
على الصناعات الصغيرة فى سد حاجتها من آلاف القطع التى  
تدخل فى مكونات تلك الصناعات.

كان كانامورى مهتماً بالثقافات الشرقية عامة  
وخاصة الثقافة الإسلامية، وكان يتناقش مع صاحبنا كثيراً  
حول هذا الموضوع، وحرص على أن يزور ماليزيا وإندونيسيا

وباكستان فى شهر رمضان، وأن يخالط المسلمين هناك، وعجب لوجود اختلاف كبير فى طقوس الصيام، وما ارتبط به من تقاليد هنا وهناك، ولمح وجود تشابه بين بعض الممارسات الإسلامية، وما اعتاده البوذيون. لذلك كان لقاءه مع صاحبنا حافلاً بالنقاش حول الإسلام، وذلك التلاحم الملحوظ بين حضارات وثقافات آسيا.

وعندما دُعِيَ صاحبنا زميلاً زائراً بمعهد اقتصاديات النول النامية مرة أخرى عام ١٩٧٧ لمدة شهرين لتقديم دراسة أعدها بتكليف من المعهد، نُشرت ضمن سلسلة الزملاء الزائرين (بالإنجليزية)، كان موضوعها "قوانين العمل والملكية والتجارة فى دول الخليج العربية وأثرها فى الأوضاع الاجتماعية". وكانت الزيارة \_ هذه المرة \_ لعشرة أسابيع، أقام فى بيت كانامورى، لأن السيدة أوكاماتسو أصيبت بنزيف فى المخ تم إنقاذها منه، ولكنها كانت تمر بمرحلة النقاهة وكان بيتها مغلقاً لحين شفاها.

وتكررت إقامته ببيت كانامورى عندما دُعِيَ عام ١٩٨٧ أستاذاً زائراً لجامعة طوكيو لمدة شهرين، واستفاد كثيراً من هذا الرجل الذى يمثل الجيل الذى تفتح وعيه فى فترة ما بين الحربين

وشارك فى صنع الإمبراطورية اليابانية، وشاهد سقوطها،  
وساهم مع غيره من مواطنيه فى إعادة بناء اليابان من جديد بعد  
الحرب.

سأل كانامورى صاحبنا يوماً عن قضية ما يُسمى بالصراع  
العربى الإسرائيلى، وظل الرجل يستمع لشرحه ويستعين بابتنة  
طالبة الماجستير بجامعة واسيدا لتترجم له بعض العبارات التى  
يستعصى عليه فهمها أثناء الشرح، أو تترجم سؤالاً عن له يريد  
طرحه على صاحبنا. وبعد أن انتهى صاحبنا من الكلام، قام  
كانامورى إلى مكتبه وأخرج الأطلس، وطلب من صديقه أن يحدد  
له العالم العربى فى خرائط الأطلس، فلما حدده له قال: "ألا  
تستحيون من أنفسكم؟! ... إنكم لو زحفتهم عليهم ستدوسونهم ...  
تقول أنكم حوالى ٢٥٠ مليون؟ ... لو بقى منكم مليون أو مليونين  
من نوى النخوة لأعابوا بناء المجد الحضارى القديم. أنظر إلينا ...  
لقد هزمنّا الأمريكان وأهانوا كرامتنا ... فرحنا نبحث عن أسباب  
القصور عندنا وعالجنا معظمها ولا أقول كلها، ووجدنا أن ميدان  
الاقتصاد والتجارة هو الذى يمكننا من أن نكون أنداداً للأمريكان،  
بل ونتفوق عليهم ... وقد حدث. أن فائض الاقتصاد اليابانى اليوم  
يغطى قيمة أراضي أمريكا - لو طُرحت للبيع - مرتين".



وقد سمح كانامورى لصديقه بحضور مراسم خطبة ابنته استجابة لطلبه، وكان ذلك عام ١٩٧٨، ولكن الأمر تطلب الحصول على موافقة أسرة العريس بعد شرح طويل لتبرير السماح لأجنبي بحضور مراسم قاصرة على أسرته العروسين ولا يُسمح لأحد بحضورها غيرهما، فافهمهم كانامورى أن الرجل أستاذ جامعى يدرس الثقافة اليابانية ويريد مراقبة الحدث كحالة للدراسة. ومرة أخرى وافقت أسرة العريس تقديراً لصاحبنا لأنه أستاذ، ومن مصر.

كان العريس باحثاً كيمائياً بأحد المراكز العلمية تقدم بمعلومات عنه إلى (الخطابة) وكذلك تفعل العروس وغيرها من طلاب الزواج. فرغم الاختلاط على نطاق واسع بين الذكور والإناث، وعلاقات الصداقة التى تجمع البنات والشباب فى "فنادق الحب" التى توجد بكثرة حول الميادين الرئيسية والجامعات، لا يفضل الشباب الزواج إلا عن طريق "الخطابة"، ثم أصبحت هناك شركات متخصصة فى الجمع بين العروس فى الحلال، تستخدم الكمبيوتر، فيتقدم راغب الزواج -نكراً كان أم أنثى- بملخص لتاريخ حياته، وصور متعددة له بالكيمونو والملابس الغربية، والمايوه أيضاً. وتقوم الخطابة أو الشركة المختصة

بترشيح اثنين أو ثلاثة للمتقدم أو المتقدمة فإذا وقع القبول على أحدهم، تمت الاتصالات، ورتب لقاء فى مقهى أو ناد يحضره كل طرف وأمه. فإذا حدث توافق بدأت عجلة المراسم التقليدية فى الدوران.

وهذا ما تم بالنسبة لكيكو بنت كانامورى، فبعد اللقاء غير الرسمى تحدد موعد طلب يد ابنته رسمياً. جلست العائلتان فى مواجهة بعضهما البعض على أرضية حجرة المعيشة (كما يجلس المسلمون فى وضع التشهد أثناء الصلاة)، الأب فى مواجهة الأب وخلف كل منهما بخطوة واحدة زوجته (الأم) ويجوارها العريس إلى يمينها، أما العروس فجلست متأخرة عن أمها بنصف خطوة إلى يمينها. ووضع والد العريس صندوقاً خشبياً صغيراً أمامه، ظنه صاحبنا علبة حلوى، أما والد العروس فلم يكن أمامه شئ، كانت هناك علبة أصغر حجماً أمام أم العروس. بدأ والد العريس الحديث مستعرضاً نسبه من أيام مايجى (القرن التاسع عشر)، ثم تحدث عن نفسه وزوجته وأولاده، وأهم الأحداث التى مرت على العائلة خيراً كانت أم شراً، ثم تحدث عن ابنه وأهم خصاله وعيوبه، وترجعه الوظيفة ودخله. ويرد والد العروس بنفس النظام فى ترتيب عرض تاريخى للأسرة حتى يصل إلى الحديث عن ابنته،

ويدعو أمها للحديث، فتحنى هامتها وتتكلم وهي مطأطأة الرأس تنظر إلى الأرض. وتعود الكلمة إلى والد العريس، فيطلب يد البنت لابنه وينحنى رافعاً العلبة التي أمامه إلى مستوى الرأس ثم يسلمها للأب الذى يفتحها وينظر إلى ما بداخلها (وهو سمكة واحدة من نوع معين من السمك المجفف المبروم طول السمكة حوالى عشرين سنتيمتر)، وينحنى ثم يستدير جانباً فيقدم العلبة للأم التى تنحنى وتتسلمها، ثم تتناول العلبة الأخرى التى أمامها وتقدمها للأب الذى يعود إلى جلسته الأولى ويسلمها إلى والد العريس، الذى يفتح العلبة وينظر إلى ما بداخلها (وهو سمكة سبيط مجففة)، ويتبادل الرجلان كلمة الشكر، ثم يتناول الجميع شراب "الساكى" الذى يحمل معنى الصفاء والود والمشاركة.

كان الجميع قد ارتقوا الكيمونو (الزى اليابانى التقليدى)، وكان صاحبنا يجلس فى ركن قصى من حجرة المعيشة بنفس نظام جلوس الأسرتين يرقب المشهد الغريب، والمغزى الجنىسى الواضح فى الهديتين المتبادلتين الذى قُسر له بعد الحفل بأنه يعنى أن ذكرنا يطلب أنثاكم، فيتسلم سمكة السبيط التى ترمز للأنثى، وتعنى قبول الطلب.

وحضر صاحبنا مناسبة زفاف مرتين كان أصحابها من  
بأحشى المعهد والجامعة، والحفل يُقام عادة ظهراً فى إحدى  
القاعات، ولا يزيد عدد الحضور على ستين فرداً على الأكثر،  
ويختار العريس أحد أساتذته ليتولى المراسم، فيلقى كلمة عن  
مناقب العريس شبيهة بكلمات التأبين عندنا، ويتقدم بعده صديقه  
العروس (التي تُحدد مسبقاً) فتتحدث عن مناقب العروس، ثم  
تُعطي الكلمة للعريس، فيروى كيف عرف عروسه. وكانت إحدى  
الزيجتين عن حب، فذكر العريس كيف عرف العروس وعاشرها  
لمدة عامين دون أن يجمعهما سقف واحد، ولما كان المعهد سيوفده  
فى مهمة علمية إلى الهند اكتشف أنه لا يستطيع الاستغناء عنها  
فلم يجد مفرّاً من الزواج بها.

ثم يطلب أصدقاء العريس الكلمة كل يتحدث فى حدود  
ثلاث دقائق، ويغنى الحضور أغانى شعبية ذات صلة بالمناسبة  
ويتناول الجميع الطعام ويشربون الساكى ثم ينفض الحفل بعد  
ساعتين لينصرف كل إلى حال سبيله، ويُقدم لكل مدعو وردة  
حمراء المفروض أن يقدمها الفتاة يرغب فى إقامة علاقة  
معها تمهيداً للزواج، أو تقدمها الفتاة من المدعوات لشاب لنفس  
الغرض.

حصل صاحبنا على الوردة الحمراء فى أول حفل زفاف حضره، وحملها معه حتى ركب القطار (مترو الأنفاق) فى طريق العودة إلى مقر إقامته، وكانت هناك طفلة فى حوالى الثالثة من عمرها فقدم لها الوردة (نون أن يدرى مغزى ذلك فى التقاليد اليابانية) فإذا بكل ركاب العربى يضحكون، أما أم الطفلة فكانت تغطس من الضحك. وعندما عاد صاحبنا إلى الأسرة التى يقيم لديها شرح لهم ما حدث فانفجروا فى الضحك وشرحوا له مغزى إهداء وردة الزفاف، والمطب الذى وقع فيه.

كانت المهمة العلمية اليابانية -إذا- متعددة المنافع من النواحي العلمية والاجتماعية، وقد فتحت الباب أمام تعاون علمى دام حتى مطلع التسعينيات بين صاحبنا وبين معهد اقتصاديات الدول النامية وجامعة طوكيو، ورشح صاحبنا للجهتين بعض المتميزين من زملائه لزيارة المعهدين، فتمت دعوة عاصم الدسوقي وعبد الرحيم عبد الرحمن معاً عام ١٩٧٦ لمدة ثلاثة شهور، ودُعى بعدهم بعض الزملاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام. كما توالى حضور شباب المتخصصين فى الشرق الأوسط إلى مصر فى مهام

علمية، كان أبرزهم صديقه نوتاهارا نويوواكى الذى تخصص فى الأدب العربى، وقدمه صاحبنا إلى زملائه بقسم اللغة العربية، عبد المنعم تليمة وجابر عصفور. وقد نُقل إلى اليابانية عدة أعمال روائية مصرية منها "الأرض للشرقاقوى"، وتلك الرائحة" لصنع الله إبراهيم، و"عائد إلى حيفا" لفسان كنفانى وغيرها من الأعمال المهمة. وأقامت الحكومة اليابانية فى منتصف الثمانينيات مركزاً خاصاً بالقاهرة تابعاً لهيئة "التقدم العلمى" تولى رئاسته عدد ممن تتلمذوا على يد صاحبنا باليابان ومصر، حرص بعضهم على الاسترشاد برأيه فيما يتصل بنشاط المركز.

ولم يكن ذلك هو كل ما بذله صاحبنا من جهد لد جسور التعاون الثقافى بين الهيئات العلمية اليابانية ومصر، بل لعب دوراً متواضعاً فى افتتاح قسم اللغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ولذلك قصة تُروى.

فقد اعتاد صاحبنا أن يبدأ يومه بمعهد اقتصاديات النول النامية بقراءة الصحف اليابانية التى تصدر بالإنجليزية للتعرف على ماجد من أمور المنطقة التى جاء منها، ويطلع على أمور اليابان والعالم. ولغت نظره ذات صباح خبر صغير نُشر على

الصفحة الأولى بجريدة "جapan تايمز Japan Times" يفيد أن "مؤسسة اليابان" (وهي مؤسسة معنية بالتبادل الثقافي والتعريف بالثقافة اليابانية تتبع وزارة الخارجية) قد تلقت طلباً من جامعة تل أبيب لإقامة قسم للغة اليابانية بها بتمويل كامل من المؤسسة. وذكرت الجريدة أن الطلب موضع الدراسة، وأشارت إلى أن هناك قسماً للغة اليابانية والثقافة اليابانية موجود بالجامعة العبرية بالفعل، وأنه إذا افتتح القسم الجديد يصبح الثاني من نوعه.

كانت الدعاية الإسرائيلية المعادية للعرب تستثمر هزيمة ١٩٦٧، وتأثيرها السلبي على النظرة إلى العرب في اليابان، خير استثمار فكلفت (سرا) ثلاثة من أساتذة الأدب العبرى باليابان بإعداد كتاب نُشر باليابانية والإنجليزية معاً بعنوان "اليابانيون واليهود"، ونُسب إلى مؤلف وهمى يدعى اشعيا بن دعسان، وكان صاحبنا قد قرأ النسخة الإنجليزية عندما رآها بإحدى المكتبات. وقد جاء على لسان مؤلفها الوهمى الذى زعم أنه يعيش في مدينة كويى منذ ثلاثين عاماً قضاها في تأمل التشابه الكبير بين اليابانيين واليهود من حيث القدرات الحضارية الفائقة والبراعة في الأمور الاقتصادية، وبعد أن يشرح

ما أصاب اليهود من "اضطهاد" بعد الشتات حتى استطاعوا أن يعيدوا دواتهم إلى الوجود فى فصلين متتاليين، يختتم الكتاب بأن القدر شاء بأن تكون كل من البلين فى ركن بعيد فى آسيا، وأن رسالتهما نشر الحضارة فى ربوع آسيا المتخلفة، ومن ثم لا بد من تعاونهما معاً على أداء رسالة خلق الشعبان المتميزان من أجلها.

وكان مما يثير ضيق صاحبنا أن الطبعة اليابانية باعت ما يزيد على مائة ألف نسخة من الكتاب فى ثلاثة شهور. وكتب عندئذ مقالاً بعنوان "مصلحة اليابان مع من؟" ترجمه صديقه ايتاجاكى إلى اليابانية ونُشر بأكبر مجلة فى الشؤون السياسية اليابانية تدعى "كوكساي موندائى" (الشؤون الدولية)، انتهى فيه إلى دحض دعاوى بن دعسان، وبين بالأرقام أن مصلحة اليابان مع العرب، وأن سياستها الخارجية يجب أن تستمد توجهاتها من المصالح الحيوية لليابان، ووجه اللوم إلى الحكومة اليابانية لشراؤها البترول المصرى الذى سرقته إسرائيل. وقد عقب على المقال صحفى يابانى مغمور بمقال قصير بعنوان "نحن أدرى بمصالحنا" استنكر فيه دعوة "المهزوم" غيره إلى تغيير سياستهم، وكان الأولى ببلاده أن تعى درس الهزيمة، وتعرف قدرها.



كان ذلك فى ربيع ١٩٧٣، وجاءت حرب أكتوبر و"صدمة البترول"، لتغير من وجهة النظر اليابانية تجاه العرب، وتحصح تقويم الصراع العربى الإسرائيلى، وتكشف عن كانوا وراء كتاب "اليابانيون واليهود"، وأن أشعيا بن دعسان اسم وهمى.

على كل، كان الخبر الذى قرأه صاحبنا عن طلب جامعة تل أبيب إنشاء قسم للغة اليابانية والثقافة اليابانية تال لقراءته لكتاب بن دعسان المزعوم، وسابق على مقاله الذى نُشر باليابانية فى "الشنون الدولية".

غلى الدم فى عروق صاحبنا عندما قرأ الخبر واتصل بصديقه ايتاجاكى (الذى كان قريباً من الخارجية اليابانية) وطلب منه ضرورة تدبير مقابلة له مع رئيس مؤسسة اليابان فى أقرب وقت ممكن، وذكر له السبب باختصار. فرتب له الرجل لقاء مع السفير وانى بوتشى رئيس المؤسسة فى اليوم التالى، على أن يكون مفهوماً أن اللقاء ودى، وغير رسمى، وفى الثالثة مساءً وقت استراحة تناول الشاي. وعندما التقاه قال له أن إنشاء قسم ثان للغة اليابانية بإسرائيل لن يخدم المصالح الحيوية للشعب اليابانى التى تتطلب مد جسور التفاهم مع الشعوب العربية، وأن الثقافة

هى المجال الأرحب لفهم الشعوب لبعضها البعض، وأن إنشاء القسم المطلوب بطل أبيب لن يفيد سوى حفنة من طلاب إسرائيل، بينما لو أنشئ القسم بالقاهرة لكان مفتوحاً أمام جميع الطلاب العرب، ولأصبح نافذة يطل منها العرب على الثقافة اليابانية.

ورد السفير وانى بوتشى على صاحبنا بتذكيره مرة أخرى أن هذا اللقاء ودى وغير رسمى لأنه بحكم كونه مدرساً بجامعة القاهرة لا يملك حق الحديث نيابة عن الجامعة، وعن حكومة بلاده. واستطرد قائلاً أنه شخصياً مقتنع بوجهة نظره التى طرحها أمامه، ولكن القرارات فى اليابان لا يصنعها شخص واحد كما هو الحال فى مصر، ولكن تصنعها مؤسسة، وكل ما يستطيع أن يفعله تأخير الرد على الطلب الإسرائيلى مدة شهر، فإذا وصله طلب مماثل من الحكومة المصرية، تم النظر فى الطلبين معاً وترجيح ما ترى فيه المؤسسة مصلحة اليابان. وذكره بأنه إذا تسرب خبر هذا اللقاء، فسيعلن أنه لم يره ولم يسمع شيئاً عن الموضوع، وأنه لا يستطيع أصلاً أن يقابل شخصاً غير ذى صفة رسمية، فطمأنه صاحبنا إلى أن "السرفى بير"، ووعده بأن يعمل على وصول طلب

جامعة القاهرة قبل نهاية الشهر، وكان الزمن المحدد للمقابلة ريع ساعة فاستغرق نصف ساعة.

كان وانى بوتشى صديقاً شخصياً لـ"ايتاجاكى"، عمل مستشاراً بالسفارة اليابانية بالقاهرة، وكان قبل توليه رئاسة "مؤسسة اليابان" سفيراً فى ليبيا. ولذلك كان على معرفة طيبة بمصر والمنطقة، وأهم من ذلك كان يعلم ببطء إيقاع صنع القرار فى مصر ولذلك قال لصاحبنا وهو يودعه "الله معك" (قالها بالعربية).

وفى التاسعة من صباح اليوم التالى، توجه صاحبنا للسفارة المصرية (الأول مرة) طالباً مقابلة السفير، وحاول الموظفون معرفة سبب اللقاء فرفض، وطلب منهم إبلاغه أن المذكور يريد لقاءه لمسألة تتعلق بالمصالح العليا للبلاد، وبعد نحو ريع ساعة قاده السكرتير الثانى (وكان يدعى أبو الفيط، وهو غير أحمد أبو الفيط وزير الخارجية) إلى مكتب السفير. كان السفير مصرياً نبيلاً يُدعى حسن ولا يذكر صاحبنا اسمه بالكامل بعد تلك السنين، وكانت حرمة من عائلة "لاما" التى كان لها باع طويل فى صناعة السينما المصرية، وكان الرجل واسع الأفق، استمع له باهتمام وهو يعرض أمامه فكرة تقدمه نيابة عن الحكومة المصرية بالطلب

إلى "مؤسسة اليابان". فرد الرجل بأنه يدرك تماماً أهمية إنشاء هذا القسم فى مصر وفى جامعة القاهرة، ولكنه لا يملك التقدم بأى طلب إلا إذا كان ذلك بناء على توجيه وتعليمات الخارجية، تنفيذاً لطلب الجهة المعنية، وهى هنا وزارة التعليم العالى، وذكره بأنه لا شك يعرف أن وزارة التعليم العالى لا تتقدم للخارجية بطلب إلا بناء على قرار الجامعة، وأن قرار الجامعة يستغرق شهرين على الأقل، وأن الوقت الذى قد يستغرقه وصول الطلب إلى السفارة قد يصل إلى شهرين أيضاً.

وهنا أبلغه صاحبنا بمقابلة أمس مع السفير وانى بوتشى، وأن المقابلة كانت ودية بتوسط صديق أستاذ يابانى، وأن الرجل وعد بتأخير الطلب الإسرائيلى شهر واحد، فإذا وصله الطلب المصرى خلال الشهر، تم النظر فى الطلبين معاً.. إلخ.

دُهِش السفير حسن من جرأة صاحبنا، ولكنه امتدح (بصدق) وطنيته، ويُعد نظره وقال له أنه تقديراً له، مستعد أن يتقدم بطلب رسمى إلى مؤسسة اليابان إذا وصله خطاب رسمى من عميد آداب القاهرة يقيد طلب الكلية بإنشاء قسم للغة اليابانية وأدائها. وسأل صاحبنا: "هل علاقتك جيدة بعميد الكلية حتى

يستجيب لك ويرسل مثل هذا الخطاب دون الرجوع للجامعة؟ إن الأمر يحتاج إلى عميد شجاع فهل الرجل لديه الشجاعة الكافية؟ ورد صاحبنا شاكراً السفير على حسن الاستجابة متهيراً من الإجابة. وعاد إلى المعهد ليكتب خطاباً إلى الدكتور السيد يعقوب بكر عميد الكلية، ولم يكن الرجل يعرفه معرفة شخصية، ولكنه التقاه مرة واحدة أثناء شغله لمنصب الوكيل، ولا يظن أن الرجل قد يتذكر حتى اسمه. كان عزاء الوحيد أن السيد يعقوب بكر من علماء فقه اللغات السامية البارزين، وأنه قد يكون أكثر من غيره تقديراً لأهمية الموضوع.

كتب صاحبنا الخطاب للعميد بالتفصيل الكافي شارحاً له كل أبعاد الموضوع ، ملمحاً إلى أن أحد رجال الخارجية اليابانية قد يساعد في دفع الموضوع بتوصية من أستاذ ياباني كبير، ونقل له حرفياً ما دار بينه وبين السفير المصري، وطال الخطاب حتى وصل إلى ثلاث صفحات، وأرسله صاحبنا في الحال إلى العميد، وهو يتمنى على الله أن يتسع صدر الرجل لقراءة هذه الرسالة الطويلة وأن يهتم بالرد عليها، ولو بالرفض.

وبعد عشرة أيام تلقى صاحبنا خطاباً بديعاً من العالم الوطنى السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب وصفه فيه بعبارات جعلته يكاد ينوب خجلاً، ومع الخطاب الشخصى المكتوب بخط اليد، خطاب آخر رسمى على المحررات الرسمية للكلية موجه إلى سفير جمهورية مصر العربية بطوكيو، يحيطه علماً بأن مجلس كلية الآداب اتخذ قراراً بإنشاء قسم اللغة اليابانية وأدائها، وأنه يرجوه أن يبذل مساعيه لدى الحكومة اليابانية لتقديم العون العلمى والمادى اللازم لإنشاء القسم، وكان الخطاب مهموراً بخاتم كلية الآداب الرسمى.

لا يدرى صاحبنا كيف وصل بالخطاب إلى السفير، فقد أعمته دموع الفرح وهو ينتقل من مواصلة إلى أخرى حتى وصل إلى السفارة. وقابله السفير على الفور، وتسلم منه الرسالة، وطلب تحديد موعد لمقابلة رئيس مؤسسة اليابان (السفير وانى بوتشى) فتحدد الموعد بعد يومين، وذهب الرجل حاملاً طلباً رسمياً بموافقة جامعة القاهرة على إنشاء قسم للغة اليابانية وأدائها، ولم يفته الإشارة إلى أن وجود القسم بجامعة القاهرة يجعله فى خدمة طلاب جميع بلاد الجامعة العربية.

وبعد شهر تقريباً اتخذت مؤسسة اليابان قراراً بإنشاء قسم للغة اليابانية وأدائها بكلية الآداب جامعة القاهرة (من حيث المبدأ) على أن يسبق ذلك دراسة حرة للغة اليابانية للتأكد من مدى الإقبال على دراسة هذه اللغة، ومن جدوى إنشاء القسم.

وبدأت الدراسة الحرة فى العام الدراسى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ فأرسل أحد المتخصصين فى دراسة الشرق الأوسط (كورودا) للتدريس لمعرفته باللغة العربية، وحاول هذا الرجل أن يؤخر تأسيس القسم رسمياً عاماً آخر يتيح له البقاء بالقاهرة عاماً آخر، ولكن صاحبنا استطاع - بمساعدة ايتاجاكى وهاناوا (المستشار الثقافى اليابانى بالقاهرة) - أن يقنع "مؤسسة اليابان" بضرورة التحرك لفتح القسم، واقترح أن تقدم المؤسسة أربعة مدرسين منهم ثلاثة من المتخصصين فى الشرق الأوسط تاريخاً ولغة وثقافة يتيح لهم عملهم بالقاهرة تعميق دراساتهم التخصصية، وواحد فقط من اللغويين لتدريس الكتابة الصينية (الكانجى). وتبنى هاناوا هذه الأفكار فى المذكرة التى رفعها للخارجية اليابانية، فجاء عرض "مؤسسة اليابان" المقدم للكلية فى هذا الإطار ودارت العجلة، وفتح القسم فى العام الدراسى ١٩٧٤ / ١٩٧٥.

وعندما تم الاحتفال بمرور ربع قرن على إنشاء القسم دُعى كل من هب ودب للمشاركة فى الاحتفال، ولم توجه الدعوة لصاحبنا . ولم يَلْب طلب أستاذ يابانى جامعى جاء من بلاده لحضور الاحتفال، عندما سأل عميد الكلية عن صاحبنا، والتمس مساعدته فى الاتصال به، فعاد الرجل دون أن يتمكن من لقاء صاحبنا .

ولم يشعر صاحبنا بالمرارة من هذا النكران، فهو عندما ساهم هذه المساهمة المتواضعة فى حرمان جامعة تل أبيب من إنشاء القسم، كان يؤدى لبلاده خدمة لم ينتظر مقابلها شيئاً، بل كان البطل الحقيقى هو السفير المصرى الذى دفعته وطنيته إلى تحطيم الروتين وتحمل مسئولية تقديم الطلب الرسمى دون التقييد بالقنوات الدبلوماسية الرسمية. هذا البطل الحقيقى كان الأجدر بالتكريم فى تلك المناسبة إذا كان حياً، وكانت ذكراه جديرة بالتكريم. كذلك كان السيد يعقوب بكر (رحمه الله) عملاقاً شجاعاً، ووطنياً بحق، فلولاہ لضاعت الفرصة على مصر. ولكن أحداً لم يذكره بمناسبة الاحتفال ولو بكلمة واحدة، ولا شك أن الله جعل هذا العمل فى ميزان حسناته، فهو لا يضيع اجر من أحسن عملاً.



وكان الاهتمام باليابان عند صاحبنا- يمتد إلى مأساة استخدام السلاح الذري ضد هيروشيما ونجازاكي فى ختام الحرب العالمية الثانية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأهلها كحقل تجارب للوقوف على تأثير القصف النووى على البيئة والإنسان. ولا أدل على ذلك من وجود فريق طبي أمريكى كبير، أعد خلال سنوات الحرب للقيام بهذه المهمة بعد تنفيذ الضربة النووية، دخل فى تدريبهم إتقان اللغة اليابانية، وكانوا فى طليعة القوات الأمريكية التى نزلت إلى هيروشيما ونجازاكي.

فقد حرص صاحبنا على زيارة هيروشيما بترتيب خاص مع قسم التاريخ بجامعةها، فصدمه ما رآه فى "متحف السلام" المقام على حديقة السلام، والذي يعبر تعبيراً صادقاً عن هول الجريمة التى ارتكبتها "زعيمة العالم الحر" ضد شعب أنهكته الحرب، وكان يتفاوض من أجل الاستسلام، لمجرد اتخاذه معملاً لتجربة آثار السلاح الجديد.

وقع فى يد صاحبنا فى ركن بيع الكتب فى المتحف، الترجمة الإنجليزية ليوميات هاتشيا (مدير مستشفى المواصلات بهيروشيما) عن تلك التجربة الحزينة منذ يوم القصف حتى يوم

تسلم الأطباء الأمريكيان للمستشفى، كما حصل صاحبنا على كتيب بالإنجليزية يضم بعض شهادات من نجوا من الموت من سكان المدينة وعندما قرأ اليوميات والشهادات، اكتشف أن ما يقال عن آثار السلاح النووي على البيئة والإنسان، يتضاعل أمام حقيقة ما حدث. ولما كانت اليوميات والشهادات قد تُرجمت إلى ١٧ لغة حية، فقد عزم صاحبنا أن يجعل العربية اللغة الثامنة عشر التى تُنقل إليها، ليقينه أن القارئ العربى لابد أن يقف على حجم الجرم الذى ارتكبته أمريكا فى حق الإنسانية، وليساهم فى كشف الستار عن زيف الدعاوى التى يروجها البعض عنها فى الوطن العربى.

وحرصاً على صدور الترجمة بصورة دقيقة ووافية، كرر صاحبنا زيارته لهيروشيما، وراح يتتبع المواقع التى ورد ذكرها باليوميات، وزار احد المراكز الطبية التى تأوى الجيل الثانى من ضحايا الإشعاع الذرى. وانتهى من ترجمة الكتاب (اليوميات والشهادات) عام ١٩٧٥، ثم طبعه على نفقته الخاصة (١٥٠٠ نسخة). واختار أن يهديها: "إلى أصدقاء أمريكا... عظة وعبرة". ولكن صاحب المطبعة نصحه بحذف الإهداء حتى لا تعترض الرقابة على صدوره. وبعد إتمام الطباعة تعاقد مع توزيع الأهرام

على توزيعه. وحرص صلاح الغمراوي مدير توزيع الأهرام أن يلفت نظره إلى أن الوقت غير مناسب لصدور مثل هذا الكتاب، فأصر على موقفه.

وبعد أسبوعين فوجئ صهر صاحبنا بعربة توزيع الأهرام تصل إلى منزله حاملة النسخ كلها - فيما عدا ٢٥ نسخة -. وظل الكتاب يشغل غرفة من شقة صهره حتى عاد من قطر عام ١٩٧٨، وراح يطوف على المكتبات يعرض عليها توزيع الكتاب، فاكتشف أن هناك تعليقات شفوية من المباحث العامة بعدم طرح الكتاب للبيع. وأخيراً دله صديقه عبد الرحيم عبد الرحمن على مكتبة الخانجي التي قبلت الكتاب لتصديره إلى "تول جبهة الرفض" (العراق - سوريا - ليبيا - الجزائر). وكانت القواعد المعمول بها تقتضي إرسال نسخة (أو عدد محدد من النسخ) إلى البلد المعنى للحصول على موافقة الرقابة. ومن عجب أن الرقابة في البلاد الأربعة رفضت السماح بدخول الكتاب، فطلب محمد الخانجي (صاحب المكتبة) من صاحبنا أن يسحب الكتاب معتذراً عن عدم استطاعته طرحه في السوق.

وهكذا وجد صاحبنا نفسه من "ضحايا" هيروشيما، واكتشف زيف تشدق النظم العربية "التقدمية" بشعارات معاداة

الإمبريالية، ومدى ارتباط أجهزتها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن صاحبنا ظل يتذرع بأمل العثور على موزع يقبل الكتاب، فسلمه لدار الثقافة الجديدة، وقال لصاحبها (محمد الجندي) أنه يريد أن يصل الكتاب إلى الناس، ولا تهمه المادة. وانتهت صلتة بالكتاب الذي كان يُعرض على استحياء في ركن الدار بمعرض الكتاب، ولكنه حزين لأن الرسالة التي قصدها من وراء هذا الجهد لم تصل لأصحابها.

ولعل أهم ما بهر صاحبنا في اليابان، ذلك التلاحم الوطني الغريب بين أبناء الشعب على اختلاف مواقعهم الاجتماعية، دفاعاً عن المصالح اليابانية، وذلك التضامن التام في اتخاذ المواقف الحاسمة والالتزام الكامل بالمقاومة السلمية (الموجعة) للضغوط الأمريكية على بلادهم.

ففي العام الأخير الذي قضاه صاحبنا أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو (١٩٨٩ - ١٩٩٠)، كانت اليابان تتعرض لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة لإصلاح الميل الشديد في الميزان التجاري بين البلدين لصالح اليابان، الذي خلف عجزاً كبيراً جعل أمريكا مدينة لليابان بعدد هائل من مليارات الدولارات. وألحت أمريكا على الحكومة اليابانية للتوقف عن إنتاج

الأرز اكتفاءً باستيراده من أمريكا لسد جانب من العجز في الميزان التجاري، وكذلك التوسع في استيراد المصنوعات الأمريكية.

ورغم أن الخزانة اليابانية تتحمل مبالغ طائلة لدعم زراعة الأرز فتزود الفلاحين من زراع الأرز بدعم يعادل نصف تكلفة الإنتاج، رغم ذلك كان سعر بيع الأرز للمستهلك مرتفعاً. وعندما ازداد الضغط على الحكومة اليابانية، فتحت الباب لاستيراد الأرز الأمريكي في مطلع العام ١٩٩٠، فظهرت فجأة بالأسواق كميات هائلة منه كان سعرها يقترب من نصف سعر الأرز الياباني.

وعندما كان صاحبنا وزوجه يشتريان منونتهما من أحد محال البيع بطوكيو، تنبّهت الزوجة إلى وجود الأرز الأمريكي ماركة "أنكل بن"، فقد سبق لهما استخدامه أيام الإقامة في قطر، فحمل صاحبنا كيساً منه وضعه على عربة المشتريات، وبدأ التحرك في اتجاه ركن آخر من المحل، عندما اعترضت طريقه سيدة يابانية مسنة، وسألته باليابانية: "أيها الأجنبي .. من أي البلاد جئت؟" فأجابها بلغتها، وقدم لها نفسه باعتباره أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو فقالت: "أنت تفهم اليابانية وتتكلمها، وأستاذ

بجامعة طوكيو، معنى ذلك أنك صديق لليابان، ومصرى من بلد  
عبد الناصر، فكيف تاكل أرزاً أمريكياً؟". كاد الخجل يقطع  
أنفاس صاحبنا، فاعتذر للسيدة زاعماً أنه لم يكن يدرك ذلك،  
وأعاد الكيس اللعين إلى الكومة الهائلة التى حمله منها، والتقط  
كيساً من الأرز اليابانى وضعه على عربة المشتريات، فإذا بكل  
زيائن المحل يصفقون تصفيقاً حاراً وينحنون تحية.

عجيب أمر هذا الشعب الذى نظم مقاطعة صامتة للبضائع  
الأمريكية، حرصاً على مصالح بلاده الوطنية، دون أن يتوقع أمراً  
من أحد، وكانت ربات البيوت فى مختلف الأحياء وراء هذه  
المقاطعة التى كان لها أثرها البالغ فى دعم موقف حكومتهم.

## بين القاهرة والدوحة

فضل صاحبنا أن تكون عودته من طوكيو إلى القاهرة عبر لندن، ليتوقف هناك أسبوعين يطلع فيهما - لأول مرة - على الوثائق البريطانية بدار المحفوظات العامة هناك، ولكن تبين له أن الاطلاع موقوف حتى منتصف أكتوبر لإضافة الوثائق التي رُفع عنها حظر الاطلاع وخرجت عن نطاق السرية إلى فهارس الوثائق التي تُتاح للاطلاع، ف قضى أسبوعاً واحداً، صرفه في زيارة المتاحف والاطلاع على مكتبة المتحف البريطاني وجامعة لندن، ثم عاد مساء ٥ أكتوبر ١٩٧٣ لتغيير أحوال المنطقة، ويهتز العالم كله بعد أقل من ٢٤ ساعة من عودته إلى أرض الوطن بقيام حرب السادس من أكتوبر، العاشر من رمضان، يوم العيد الكبير عند اليهود "عيد الغفران" (يوم كيبيور). وتمنى لو كان في اليابان عندئذ لاستطاع أن يخدم بلاده في هذا الظرف التاريخي بدلاً من موقوف موقف المتابع والمتفرج وهو بالقاهرة مكتوف اليدين.

عاد إلى الجامعة فى فترة رئاسة الدكتور محمد أنيس للقسم  
ليجد نفسه لازال منبوذاً مهمشاً، أُسندت إليه مهمة تدريس مادة  
واحدة فقط بقسم المكتبات، وظل اسمه مجهولاً عند طلاب قسم  
التاريخ. ولذلك اقتصر حضوره على يوم واحد أسبوعياً هو يوم  
تدريس المادة التى أُسندت إليه يوم الاثنين من كل أسبوع، وكان  
اختياره لذلك اليوم يعود إلى كونه يوم انعقاد الجلسة الشهرية  
لمجلس القسم حتى لا يتحمل عناء الحضور خصيصاً يوم اجتماع  
القسم. وذلك رغم أن تعليمات الجامعة كانت تقضى بضرورة  
الحضور أربعة أيام على الأقل أسبوعياً. وعندما نبهه رئيس القسم  
إلى ذلك مهدداً باتخاذ إجراء ضده، طلب منه أن يسرع باتخاذ  
هذا الإجراء حتى تُتاح له فرصة إعلان موقفه من تركه بلا عمل،  
وانتهى الموضوع عند هذا الحد.

وزاد من حدة توتر العلاقة مع رئيس القسم النور الذى لعبه  
صاحبنا فى الكشف عن قيام مدرس مساعد بالقسم بسرقة  
المراجع المهمة والنادرة من مكتبة القسم، وبيعها للباحثين الأجانب،  
وكشف التحقيق الذى أجرته الجامعة مع ذلك المدرس المساعد أنه  
كان يعرض على أولئك الطلاب الأجانب تقديم خدمات أخرى  
منافية للآداب، وانتهى الأمر بصدر قرار مجلس التأديب بفصله



من الجامعة. وكان صاحبنا عندما اكتشف الموضوع قد لجأ إلى رئيس القسم طالباً اتخاذ إجراء فأمانه، واتهمه بأنه إنما ينفذ "تكليفاً" من "المباحث" باعتباره "عميلاً" لها، لأن المشكوف في حقه "تقدمي". فلم يجد صاحبنا مقرأً من اللجوء إلى العميد (السيد يعقوب بكر) ودارت عجلة التحقيق الذي انتهى بفصل المدرس المساعد.

وسافر الدكتور محمد أنيس بعد هذا الحادث بشهور إلى العراق مُعَارِاً لجامعة بغداد، ثم انتقل منها إلى اليمن للتدريس بجامعة صنعاء، ثم إلى أبوظبي مستشاراً لمركز الدراسات التاريخية هناك. وتخلل ذلك فترة عام ونصف العام قضاهما بالقاهرة أستاذاً غير متفرغ بقسم التاريخ عندما كان صاحبنا رئيساً للقسم. وانتقل أنيس إلى رحاب الله عام ١٩٨٦ دون أن تُتاح لصاحبنا فرصة إقناع الرجل بسلامة موقفه. ولعل أحداً لم يحزن على الرحيل المبكر لهذا الأستاذ الكبير مثلما حزن هو، فألقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بين فيها فضله على الدراسات التاريخية في مصر وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله. كما كان في مقدمة المتحدثين في الحفل التابئين الذي أقامته كلية الإعلام تكريماً لذكراه وذكرى خليل صابات، مبرزاً دور

الفقيد فى تكوين بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام، منوهاً بما له من فضل عليه، وتم تكوين مجموعة من تلاميذه لإعداد كتاب يُنشر على شرف الفقيد إحياء لذكراه، وأسند التحرير إلى محمد جمال الدين المسدى، فلم يكن الاختيار موفقاً، لأنه لم ينجز ما أُسند إليه، رغم إصراره على القيام به.

بدأ العام الدراسى التالى للعودة من اليابان (١٩٧٤/١٩٧٥)، وصاحبنا لازال منبوءاً مُهمشاً، ولكنه كان مشغولاً بأمر أخيه صلاح الذى كان معيداً بالمعهد الصناعى بالمانيا ثم نُقل إلى المعهد الفنى بشبرا، وعندما أوشك على الانتهاء من إعداد رسالته للماجستير فى الهندسة الميكانيكية هاجر المشرف إلى كندا، وتعتت رئيس القسم بهندسة عين شمس معه، ورفض نقل الإشراف إلى مشرف آخر، وطالبه بإعداد موضوع جديد، ولما كانت مدة السنوات الخمس التى لابد أن يحصل المعيد على الماجستير قبلها قد أوشكت على الانتهاء. كان لابد من البحث عن مخرج حتى لا يفقد وظيفته الأكاديمية ويتحول إلى وظيفة فنية. ونجح فى الحصول على قبول جامعة ليستر ببريطانيا للدراسة على نفقته الخاصة، على أمل أن يأتى الله بالفرج عندما يذهب إلى هناك، فيجد عملاً يساعده على تغطية نفقات الدراسة. وتقدم بطلب

إلى وكيل وزارة التعليم العالي لشئون المعاهد للحصول على إجازة بدون مرتب للدراسة بالخارج.

طلب وكيل الوزارة ما يثبت وجود مصدر للإنفاق على الطالب أثناء وجوده بالخارج، وضرورة أن يكون لأحد أقارب الدرجة الأولى حساب بالعملة الصعبة، ولما كان صاحبنا -بعد عودته من اليابان- من أصحاب الحسابات بالعملة الصعبة، فكان لديه حساب به ألف ومائتا دولار بالتمام والكمال، فقد زود أخاه بسند من البنك يفيد ذلك، غير أن وكيل الوزارة لم يقتنع وطلب أن يكون للقريب مصدر دائم بالعملة الصعبة، كأن يكون مُعاراً بالخارج، وأسقط في يد صاحبنا وأخيه، ثم اتضح أن الموافقة يمكن أن تتم لو تم دفع خمسمائة جنيه لسعادة وكيل الوزارة، وهو ما لم يكن متوافراً لديهما.

وسط الانشغال بهذه "المعضلة" تلقى صاحبنا استدعاء من عميد الكلية (السيد يعقوب بكر) فذهب لمقابلته، وبادره العميد بعتاب أبوى، لأنه تعاقد مع قطر للعمل بكلية التربية دون أن يُعلمه بذلك. فدهش صاحبنا لأنه لم يتقدم بأى طلب إلى أى جهة بهذا الخصوص، وبالتالي لم يتعاقد مع أحد، وقال للعميد إن المعلومات التى وصلتته غير دقيقة، فربما كان المقصود شخصاً آخر. فأطلعه

العميد على خطاب موجه إليه من وزير التعليم بقطر يطلب إعاره صاحبنا لكلية التربية بالدوحة على وجه السرعة. وظن صاحبنا أن أستاذه أحمد عزت عبد الكريم ربما كان وراء تزكيته لأنه كان عضواً بلجنة ثلاثية من مديري الجامعات المصرية، كلفتها حكومة قطر بإعداد مشروع إقامة جامعة، وقد نصحت هذه اللجنة حكومة قطر بأن تكون البداية بإنشاء كلية للتربية، ولكن عندما استعلم من أستاذه عما إذا كان قد رشحه للعمل هناك، نفى الرجل ذلك تماماً.

قال صاحبنا للعميد إنه لا يفكر في الإعاره، ولا يعرف عن قطر سوى موقعها على خريطة الخليج، وليس حريصاً على الذهاب إلى هناك. فسأله العميد عما إذا كان لديه أبناء، فأجاب بأن له ولد واحد، فقال له "يبقى ده رزق ابنك، وعلى العموم انت تشرف الجامعة في أى مكان". وكان مجلس الكلية سوف يُعقد في اليوم نفسه، فحمل العميد الخطاب معه وحصل على موافقة رئيس القسم (أحمد السيد دراج) وعُرض الموضوع على المجلس وتمت الموافقة عليه. بقى الحصول على موافقة الأمن على الإعاره (وكانت أساسية)، وقد تستغرق ما يزيد على الشهر (كما حدث عند سفره لليابان)، ولما كانت الإعاره قد سعت إليه في وقت دقيق خرج

بالنسبة لتحديد مستقبل أخيه، فقد اعتبرها صاحبنا حلاً إلهياً لمشكلة وقف أمامها عاجزاً محبطاً، وتذكر صديقه عادل غنيم الذى كان مديراً لمكتب مدير جامعة عين شمس، ثم أصبح مديراً لمكتب وزير التعليم العالى (إسماعيل غانم)، فتوجه إليه حتى يساعده فى الحصول على موافقة الأمن فى أقصر وقت ممكن. وحكى لصديقه سبب الحاجة إلى العجلة، فروى له قصة أخيه مع وكيل الوزارة لشئون المعاهد العليا.

استمع عادل غنيم إلى القصة كلها، دون أن يبدي رأياً، وعندما استأذن صاحبنا للانصراف، وعده أن يبذل جهداً لدفع إجراءات الأمن، وطلب منه العودة بعد أسبوع. وعندما ذهب إليه فى الموعد أبلغه صديقه أن موافقة الأمن سلّمت بالفعل للكلية منذ يومين وأنه يستطيع السفر متى شاء . وأطرق ملياً ثم ابتسم قائلاً: "وموضوع المهندس صلاح خلص أيضاً ويمكنه السفر متى شاء"، وقص عليه أنه نقل ما دار على لسانه إلى الوزير الذى استدعى وكيل الوزارة وأمره بالموافقة على الطلب، ثم نجاه عن موقعه كمسئول عن المعاهد، وجعله مستشاراً.

وهكذا فرج الكرب، وكانت أبواب السماء مفتوحة على مصراعيها، فجاء خطاب الإعارة في وقت الشدة، وكانت الخدمة التي أداها الصديق عادل غنيم له ولأخيه عملاً لا يقدم عليه إلا من كان على هذا المستوى من الخلق الكريم. وبعد أسبوع واحد سافر صاحبنا إلى قطر، ويعدّه بنحو أسبوعين، سافر صلاح إلى بريطانيا بعد استكمال الإجراءات.

كانت الدوحة - عندئذ - قرية حضرية، قرية الشبه ببعض مراكز الأقاليم بمصر، ولا تصل إلى مستوى بنها أو طنطا، أو المنيا، أو أسيوط من الناحية العمرانية، ليس فيها من معالم "الدولة" سوى الديوان الأميري والوزارات، وقصر الأمير. وكانت جميع شوارعها الفرعية غير مرصوفة. ولم يكن بها من الفنادق سوى فندق الخليج (خمسة نجوم) وفندق الواحة (ثلاثة نجوم)، وفندق الدوحة (نجمتان).

أما "كلية التربية للمعلمين والمعلمات"، فكانت تقع في مواجهة حي شعبي يسكنه غالبية من الفلسطينيين يسمى "فريق غزة" يقع على بعد ١٢ كيلو متراً من مدينة الدوحة على طريق الشمال، وتتكون الكلية من مبنى مدرستين إعداديتين (في الأصل) إحداهما للبنين والأخرى للبنات تقع على بعد كيلو مترين

من المبنى الأول على طريق فرعى يؤدي إلى كلية البنات وينتهي عندها.

وكانت الإدارة ومكاتب الأساتذة بكلية البنين ومكاتب عضوات هيئة التدريس بكلية البنات، ولكن كان أعضاء هيئة التدريس من الذكور يقومون بالتدريس بكلية البنات، ولهم فيها غرفة استراحة، ولم يكن هناك مرحاض خاص بالرجال. وقد تغير هذا الوضع تدريجياً، فأصبحت هناك مكاتب للأساتذة بكلية البنات، وخصص لهم مرحاض لاستخدامهم.

التقى صاحبنا عميد الكلية الدكتور محمد إبراهيم كاظم (الذي أصبح مديراً للجامعة فيما بعد). وعلم منه أن الذي رشحه له هو صلاح العقاد (أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات) عندما اتصل به تليفونياً لهذا الغرض يسأله أن يدلّه على عضو هيئة تدريس لا توجد عوائق قانونية تحول دون موافقة جامعتة على إعارته، ولم تمض ٤٨ ساعة على هذا اللقاء حتى اصطدم بالعميد، ولذلك قصة تُروى.

ذهب صاحبنا لإلقاء محاضراته الأولى على الطالبات مرتدياً بدلة كاملة ورباط عنق (تنفيذاً للتعليمات) رغم حرارة الجو في نوفمبر. وكان عدد الطالبات حوالي ٢٤ طالبة قدم لهن أنفسه، ثم

بدأ إلقاء درسه الأول، فإذا بالطالبات يتهاوسن ويضحكن وهن ينظرن إليه، فظن صاحبنا أن ثمة عيباً في هندامه، فولى وجهه شطر السبورة وتأكد من أن الأمر لا علاقة له بهندامه، فقال للطالبات: "هل هذا صف طالبات قسم العلوم الاجتماعية؟" فأجبن بالإيجاب، فقال صاحبنا: "ظننت أنى دخلت حمام السيدات بطريق الخطأ، ما هذه الوقاحة؟ إن قاعة الدرس لها قداسة قاعة الصلاة، ومثل هذا التصرف يجعلنى أنظر إلى أصحابه نظرة احتقار"، ساد السكون التام حتى انتهى الدرس. وانتقل بعد ذلك إلى كلية البنين لإلقاء درسين آخرين وانتهى اليوم.

وفى صباح اليوم التالى، فوجئ بسكرتير العميد ينتظره أمام الكلية، ويخبره بأن العميد يطلبه، فذهب إلى مكتب العميد الذى كان جالساً إلى مكتبه، وإلى جانبه يجلس محمد الشبيني (مدير مشروع اليونسكو)، فألقى التحية عليهما، فإذا بالعميد لا يرد التحية، ويقول له بحدة "عملت ايه امبارح فى كلية البنات؟"، فقص عليه ما حدث حرفياً، فثار وقال إن هذا التصرف غير لائق وغير مقبول، وإذا تكرر سيكون له شأن آخر. وهنا أحس صاحبنا أن كرامته قد جُرحت فقال للعميد أنه لا يقبل منه هذا الكلام، ولا يشرفه الاستمرار فى العمل معه، وأنه لم يتقاض مليمأ من الكلية



بعد، ويطلب تزويده بتذكرة سفر للعودة إلى القاهرة حيث ينتظره هناك طلاب يحرصون على حضور محاضراته، قصر فى حقهم بقبوله العمل فى مكان لا يعرف الفرق بين الجامعة والكتاب. وطلب من العميد أن يدبر أمر إصدار التذكرة فى موعد أقصاه ظهر الغد، وأنه لن يحضر إلى الكلية إلا لاستلام التذكرة. واتجه صاحبنا إلى باب المكتب، فهب محمد إبراهيم كاظم واقفاً، وكذلك فعل محمد الشيبينى، وطلبا منه الجلوس (ولم يكن قد طُلب منه ذلك من بداية المقابلة)، واعتذر العميد عما يكون قد أسئ فهمه من كلامه، وسأل صاحبنا عن مكان السكن الذى أعطى له، وقال له أنه سيزوره الساعة الرابعة بعد الظهر، فأكد صاحبنا أنه متمسك بموقفه، وأنه يفضل ألا يكلف العميد نفسه عناء الحضور إليه، وأن يكتفى بإرسال التذكرة إليه، وسوف يقدم لحاملها تعهداً بسداد قيمة التذكرة بسفارة قطر بالقاهرة.

كان صاحبنا قد استقر رأيه على العودة فعلاً، فجو العمل بالكلية لا صلة له بالجو الجامعى من قريب أو بعيد، والطلاب ضعاف المستوى، ومناخ البحث العلمى ملبد بالغيوم، كما أنه لا يقبل أن يُعامل معاملة الخدم. جمع أغراضه فى حقيبته، وقرر مغادرة الشقة فى الثالثة حتى يقطع على العميد فرصة الضغط

عليه إذا جاء لزيارته فى الرابعة، فيكون رد فعله تجاهه جارحاً. وما كاد يخرج من باب العمارة حتى وجد العميد بسيارته المرسيديس أمامه، فقال له تفضل يا دكتور، فاعتذر صاحبنا له لارتباطه بموعد آخر، فابتسم الرجل وقال له إنه على استعداد لتوصيله. ركب إلى جانبه، وكرر الرجل اعتذاره عن سوء التفاهم الذى حدث فى الصباح، ثم وجده يتوقف أمام الفيلا سكنه ويدعوه للدخول، وقدمه لزوجته أستاذ علم النفس الدكتور صفاء. ودعاه لتناول العشاء مع الأسرة فى الخامسة بعد ساعتين من حديث ودى، شرح له فيه ظروف قطر، والوضع الحساس لمجرد وجود كلية جامعية للبنات، وخاصة موقف وزير التعليم الشيخ جاسم بن حمد آل ثان (شقيق الأمير الشيخ خليفة) الذى لم يقبل أن يتولى الرجال التدريس للبنات إلا بصعوبة بالغة، وأن من الحكمة أن تُراعى هذه الظروف الاجتماعية، ونضعها فى الاعتبار. ولعبت الدكتورة صفاء دوراً فى تطيب خاطره، وأعاده العميد إلى مقر سكنه مؤكداً له أنه يسعد أن يتعاون مع رجل مثله.

وفى صباح اليوم التالى كان موعد محاضرة البنات، فاستهلها صاحبنا بأن موقفه لن يتغير مع أى محاولة للإخلال

بنظام الدراسة، وأنه ليس حريصاً على التدريس لمن لا يستحقون أن يبذل جهداً معهم. فوقفت إحدى الطالبات لتعلن له أن طالبات الصف يعتذرن له، وأن من قدم الشكوى ثلاث من الطالبات الفلسطينيات، أبلغن رئيسة القسم كوثر عبد الرسول فطلبت منهن إعداد شكوى مكتوبة وسلمتها للعميد. كانت تلك الطالبة مريم بنت خليفة بن حمد (كريمة الأمير).

وطوال السنوات الأربع التي قضاها صاحبنا في التدريس بكلية التربية بقطر، حظى بتقدير واحترام تلاميذه وتلميذاته، وخاصة أنه كان - كعادته دائماً - يعطى لكل ذي حق حقه ، فلا يكيل الدرجات لمن لا يستحق من أبناء وبنات الأسرة الحاكمة، كما كان يفعل بعض زملائه، وكان يترفع في تعامله معهم ومع غيرهم من أبناء وبنات كبار التجار في وقت كان بعض زملائه يمتلقونهم ويلاحقونهم بطلبات عقود العمل للأقارب والمعارف، وغير ذلك من الطلبات التي كانت مثار ضيق العميد الذي اضطر أن يلغى إعاره اثنين من أعضاء هيئة التدريس لهذه الأسباب.

كان عبء التدريس بسيطاً، وقدرة الطلاب على التحصيل محدودة، ولذلك كان لدى صاحبنا متسعاً من الوقت للبحث، فأعد

الجزء الأول من مذكرات محمد فريد للنشر، كما أعد كتاب "الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية" للنشر كذلك، وطبعها على نفقته فى إجازة صيف ١٩٧٥، ونشر خلال عامين ثلاثة بحوث عن تاريخ اليابان بالمجلة التاريخية المصرية ومجلة مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس، وكانت هذه الأعمال وغيرها من بين ما تقدم به من أعمال للترقية لوظيفة أستاذ مساعد بأداب القاهرة عام ١٩٧٦ .

وفى صيف ١٩٧٦ ذهب بأسرته الصغيرة إلى لندن حيث قضى إجازة الصيف فى الإطلاع على الوثائق البريطانية (لأول مرة) على نفقته الخاصة وصور منها مجموعة بالميكروفيلم والميكروفيش كانت أساساً للمزيد من البحوث التى أعدها فى السنوات التالية، إضافة إلى ترجمته لكتاب موريس دوب "دراسات فى تطور الرأسمالية" وكتاب "يوميات هيروشيما" لهاتشيا. وبذلك حول فترة الإعارة إلى ما يشبه "الإجازة الدراسية"، فأنجح خلالها من الأعمال التى نُشرت بالعربية والإنجليزية ما أتاح له التقدم إلى الترقية لدرجة أستاذ مساعد، ثم لدرجة أستاذ بمجموعة من الدراسات والأبحاث المبتكرة، بفضل استثماره الجيد لفترة الإعارة. فنشر آخر ما أعده من أبحاث أثناء تلك السنوات عام

١٩٨٠ بعد عودته من الإعارة بعامين، وحصل على درجة الأستاذية  
بجدارة- فى ديسمبر ١٩٨١ .

وعندما عاد من الإعارة عام ١٩٧٨ كانت حال قسم التاريخ  
بأداب القاهرة تدعو إلى الرثاء، فقد خرج معظم أساتذة القسم فى  
إعارات إلى الكويت والسعودية واستقال بعضهم من خدمة الجامعة  
حتى يستطيع التغلب على قواعد الإعارة والبقاء إلى ما شاء الله  
فى تلك البلاد، واضطر هؤلاء أن يعينوا على عجل بعض من لم  
يكتمل تكوينهم العلمى بعد مثلما فعل أستاذ العصور الوسطى  
للتغلب على مشكلة نسبة الإعارة، فكلف مدرساً بمساعدة المعيد  
على صياغة ما لديه من مادة خلال شهر، وناقش الرسالة، وحصل  
على الدكتوراه، وهو لا يعرف المبادئ المنهجية للبحث العلمى،  
وتدرج فى السلك الأكاديمى حتى وصل إلى الأستاذية دون أن  
يحسن مستواه العلمى، ودون أن يقدم عملاً مبتكراً، بل كانت كل  
أعماله إعادة إنتاج لموضوعات قُتلت بحثاً. وهكذا جنى الأساتذة  
على القسم بعدم اهتمامهم بتربية الكوادر لدعم تخصصاتهم،  
وعندما تركوا القسم، وسعوا فى مناكب الجامعات الخليجية أصبح  
القسم قاعاً صافصفاً، فكان لا وجه للمقارنة بينه وبين قسم التاريخ  
بجامعة عين شمس أو نظيره بجامعة الإسكندرية.

ولم يكن بالقسم - عند عودته - سوى أستاذ واحد للتاريخ الحديث يتولى رئاسة القسم (السيد رجب حراز) وأستاذ مساعد للعصور الوسطى نُقل من معهد الدراسات الأفريقية لإتاحة فرصة الإعارة لزميل آخر (محمد محمد أمين) وأستاذ تاريخ إسلامي (محمد أمين صالح) وأستاذ مساعد تاريخ قديم (السيد الناصري)، ولم يكن به سوى معينتين.

مارس صاحبنا صلاحياته كأستاذ مساعد كاملة من حيث التدريس لمرحلة الليسانس والدراسات العليا، وتولى رئاسة لجنة امتحان الفرقة الرابعة عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠، ولجنة رصد الدرجات، وعند إعلان النتيجة ثار رئيس القسم لوجود ثلاثة أوائل حصلوا على تقدير جيد جداً، ولأم صاحبنا على إظهاره النتيجة على هذا النحو، وعدم إبلاغه قبل إعلانها، وعندما استفسر منه عما كان يمكن عمله، طالما أن الطلاب استحقوا هذه التقديرات بجهدهم، كشف رئيس القسم المستور، فقال إن رئيس لجان الرصد في السنوات السابقة (أستاذ مساعد العصور الوسطى الذي أُعير للسعودية) كان ينبهه دائماً في حالة وجود طلاب يستحقون النجاح بتقدير جيد جداً، فيتم إنقاص درجات أعمال السنة بالقدر الذي يحول دون حصول أولئك الطلاب على تقدير يؤهلهم للتعيين في.

وظيفة معيد. وتساوَج صاحِبنا، وسأل رئيسه عن الحكمة فى هذا الغبن، وحرمان الطلاب من حقهم، قال أن مستواهم العلمى لا يؤهلهم ليكونوا معيدين، فرد صاحِبنا بأن ذلك يعنى أن ثمة خطأ ما فى التدريس أو التقييم أو هما معاً، ولكن ذلك لا يعنى حرمان هؤلاء من فرصة إثبات قدراتهم، وفى قانون تنظيم الجامعات ما يكفل التخلص من المعيد الذى لا يستطيع المضى قدماً فى طريق الدراسات العليا، والمعيد \_كطالب دراسات عليا- مجرد خامة يستطيع الأستاذ الجاد أن يصنع منه باحثاً إذا توفر لديه الاستعداد لذلك. فقال رئيس القسم: "نول ولاد كلب خسارة التعب معاهم!"

وهكذا شمر صاحِبنا عن ساعديه لخوض غمار معركة جديدة فى هذا القسم التعيس، فقدم طلباً لرئيس القسم لعقد جلسة عاجلة لمجلس القسم للنظر فى تكليف المعيدىن، فاستجاب له وعقد الجلسة، ولكن بعد أن رتب أموره مع الأعضاء. وعند طرح الموضوع اتجه إلى طرح سؤال على صاحب كل تخصص عما إذا كان فى حاجة إلى معيد؟ وكان الرد بالرفض، ولما كان رئيس القسم هو أستاذ التاريخ الحديث فقد أعلن أيضاً عدم حاجة التخصص لمعيد . كان صاحِبنا يرقب الموقف ويعانى من الغيظ

والاشمئزاز، وعندما تكلم طلب من رئيس القسم أن يثبت بالمحضر تحفظه على قرار عدم تكليف معيدين من خريجي الدفعة، واحتفاظه بحقه فى تقديم مذكرة بهذا الشأن إلى عميد الكلية وإلى رئيس الجامعة.

أسقط فى يد رئيس القسم الذى عُرف عنه تملق الرؤساء والخوف منهم، فاتخذ النقاش وجهة أخرى وتحول إلى مساومة، فأبدى استعداداه لتعيين اثنين بشرط أن تُكلف الأولى فى الترتيب فى فرع التاريخ الإسلامى، عندئذ لا مانع عنده من تكليف الثانى معيداً للتاريخ الحديث. وبعد تمنع لعدة دقائق، هدد فيها صاحبنا بأنه على استعداد لخوض المعركة إلى النهاية، وفضح أسلوبهم ونشر القديم والجديد على الملأ، ثم اتخذ القرار بتكليف الاثنين، وصرف النظر عن تكليف الثالث فى الترتيب الذى حصل على فرصة للتعيين بأداب الدنيا من خلال الإعلان.

كان هذا الحدث على بساطته بادرة تحول فى مسيرة القسم. فعندما مات رئيس القسم فجأة فى أبريل ١٩٨٢، أصبح صاحبنا رئيساً للقسم. وتولى خلال السنوات الست التى شغل فيها هذا المنصب العلمى إعادة بناء القسم بالكامل بفضل تعاون



محمد محمود الجوهري (عميد الكلية) معه، وتوفير كل ما طلبه من درجات، فتم تعيين خمسة مدرسين من حملة الدكتوراه بطريق الإعلان، وثلاثة عشر معيداً منهم اثنين بطريق الإعلان، وتم نقل أستاذ تاريخ إسلامي من آداب المنيا، وأستاذ مساعد تاريخ إسلامي من فرع الجامعة بالخرطوم. ودعم التاريخ القديم بعضو بعثة عاد من بريطانيا عام ١٩٨٠. وتغلب صاحبنا على تعسف أستاذ التاريخ القديم، فسمح لمن عينهم معيدين بالتسجيل للدراسات العليا بآداب عين شمس.

وتصادف أثناء رئاسته للقسم أن قرر مجلس الكلية تطوير لائحة الدراسة، فوضع برنامجاً جديداً لقسم التاريخ اهتم بإعداد الطالب إعداداً عصرياً، فتم التركيز على العلوم الإنسانية اللازمة لتكوين طالب التاريخ: الاقتصاد، والاجتماع، وفلسفة التاريخ، وأعطى المنهج اهتماماً خاصاً، كما تم تحديد المقررات التاريخية بما يحقق التكامل والتواصل بمختلف فروع التخصص. وكان هذا البرنامج يتسق تماماً مع المبادئ العامة التي أقرها مجلس الكلية، وطلب من الأقسام مراعاتها عند إعادة النظر في مقرراتها الدراسية. وكان صاحبنا عضواً باللجنة المنبثقة عن مجلس الكلية لهذا الغرض والتي تولت مراجعة مقترحات

الأقسام وصياغة مشروع اللائحة على مدى ما يقرب من نصف العام.

ولكن معظم رؤساء الأقسام لم يرتاحوا لتلك اللائحة التي أنقصت من عدد ساعات التخصص لتفسح مكاناً للمواد المساعدة، واعتبر المفروضون من أعضاء هيئة التدريس أن ذلك عدوان مبيت على سلطات الأقسام، واستخدم "العلم" و "المستوى العلمي" كلمات حق قصد بهما باطل، فاعيد النظر في اللائحة عام ١٩٨٩ أثناء وجود صاحبنا أستاذاً زائراً لجامعة طوكيو لمدة عام انتهى في ١٩٩٠، فألغيت كل المواد المساعدة وقُصت المواد المنهجية، وحلت محلها مواد وضعت لتخدم المصالح الشخصية لأعضاء هيئة التدريس وتضمن لهم توزيع كتبهم ومذكراتهم. ولم يراع أحد (بالنسبة لقسم التاريخ على الأقل) مبدأ التكوين العلمي لطالب التاريخ، وهي لائحة يتحمل وزرها عميد الكلية \_عندئذ\_ -حسنيين ربيع.

وحاول صاعبنا أن يجد لقسم التاريخ مكاناً في الوسط الأكاديمي الوثائقي والعربي والدولي، ويقضى على ظاهرة "الدكاكين" و"الشلل" التي سادت قسم التاريخ على مر السنين، فوضع خطة ذات اتجاهين: أولهما، تنظيم "سيمنار التاريخ" يجمع

بين مختلف فروع التخصص على صعيد واحد، يعقد مرتين في الشهر، ويدعى للاشتراك فيه باقية من أصحاب الاختصاص بمختلف الجامعات، ويدعى له كذلك الزائرون الأجانب والعرب، ويشجع شباب الباحثين على المشاركة فيه. وعندما حقق السيمينار قدراً ملحوظاً من النجاح، أصبح أسبوعياً. أما الاتجاه الثاني فعقد ندوة على مدى ثلاثة أيام كل عامين، كانت أولاً عن "مصر وعالم البحر المتوسط" حضرها مشاركون من أوروبا والوطن العربي، وكانت الثانية أوسع وأكبر حجماً عن "العرب في أفريقيا" شارك فيها عدد أكبر من العرب والأجانب إضافة إلى نخبة متميزة من المصريين، أما الموضوع الثالث فكان "العرب وآسيا" وتم عقد الندوة بعد ترك صاحبنا لرئاسة القسم بشهور. وتم نشر أعمال ندوة البحر المتوسط، وندوة العرب في أفريقيا في كتب ضم كل منها البحوث التي قدمت في كل منها.

وقبل إنهاء مدة رئاسته الثانية للقسم، أصدر مجلة "المؤرخ المصري"، وصدر العدد الثاني منها قبل نهاية مدة رئاسته للقسم. التي كانت نهاية لسيمنار التاريخ، لأن خلفه في رئاسة القسم لم يرتح لهذه "البدعة"، التي تمثل تبديداً للجهد "نون عائد مادي!!" واختفت السنوات السنوية بعدما أصابها الهزال، واستخدمت لتعلق

السعوديين والخليجيين ووجهت لخدمة المصالح "المادية" الشخصية لمنظمتها. ولكن رئيس القسم حافظ على مجلة "المؤرخ المصرى" بعدما تحولت إلى مصدر للكسب، تُنشر فيها بحوث أعضاء هيئة التدريس السعوديين والخليجيين مقابل مبالغ معينة تُدفع بالدولار. كما أصبحت المجلة تُفرض فرضاً على الطلاب، وتدهورت قيمتها العلمية بعدما أصبح التحكيم فيها شكلياً.

واهتم صاحبنا أثناء رئاسته للقسم برعاية المعيدين وشباب الباحثين، ومعاملتهم معاملة أبوية، وبحث قيم التنافس والتعاون العلمى بينهم، والاعتزاز بالكرامة، والتمسك بالتقاليد العلمية الجامعية المتعارف عليها، والحرص على التعبير عن الرأى بحرية حتى أن بعض زملائه اتهمه بخرق القاعدة الذهبية التى تقول بضرورة الاحتفاظ بمسافة واسعة بين الأستاذ وتلاميذه، وحذره من سوء عاقبتها على "هيبة الأستاذية"!

ولكن صاحبنا شعر بالأسى والأسف، لأن معظم أولئك الذين رياهم على تلك القيم قبلوا أن يُعاملوا بامتهان وإذلال دون احتجاج، واتخذ معظمهم موقعه فى لعبة التشرذم والتحزب التى عادت إلى القسم فى عهد خلفه، حتى من كَوْنهم فى تخصصه لم يحقق بعضهم أملاً فيهم، فتحولوا إلى باعة للمذكرات والملاحظات،

وملخصات الملخصات، ونماذج الأسئلة والإجابات، رغم أن معظمهم قضوا سنوات طوال في الإعارة كفتهم مئونة الحاجة إلى التكسب عن طريق مجارة الفساد.

قالعبرة - على ما يبدو - بالمناخ الذي عاشته الجامعة في العقد الأخير من القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني من ذلك العقد، من حيث تردى مستوى الأداء بين أعضاء هيئة التدريس، وتفكك الروابط الجامعية، وتحول الجامعة إلى "مدرسة" عليا، واختلال معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس بلجان الترقيات، أو بعبارة أخرى، انعكاس الفساد الذي تفشى في المجتمع على الجامعة، هذه كلها عوامل بددت حلم صاحبنا في أن يقدم للجامعة كوار من نوع جديد، قادرة على مواكبة التطور العلمى فى عالم سريع التغير، فقد شدت منظومة التخلف الذى عانتها الجامعة أولئك الكوار إلى دائرتها المفرغة، وغلب نداء المصالح الشخصية الآنية على مبدأ الصالح العام، بل اختلطت الأوراق فأصبح العمل من أجل المصلحة الشخصية يُبرر باعتباره "خدمة" الصالح العام.

قليل ممن دخلوا القسم على يديه تنزهوا عن الغرض، وسلموا من وباء الانتهازية، وتمسكوا بالقيم الجامعية الأصيلة،

والتفانى فى خدمة وطنهم من خلال أدائهم لرسالتهم الجامعية، على رأسهم عبادة كحيله. ولكن هؤلاء عانوا من الاغتراب فى مناخ ملوث بالفساد، وصبروا على ما تعرضوا له من متاعب، وكافحوا من أجل الإصلاح، وخسروا الكثير من المزايا المادية التى جناها المنافقون الانتهازيون الذين حددوا مواقفهم حسب البوصلة التى تحدد اتجاه العناصر التى أدارت القسم والكلية والجامعة.

ولم يكتف صاحبنا بإعادة هيكلة القسم فى السنوات الست التى أدار فيها شئونه، بل استعان ببعض الأساتذة البارزين بالجامعات الأخرى للتدريس فى السنوات الأولى من فترة رئاسته لسد الفراغ الناشئ عن تقلص هيئة التدريس للأسباب سالفه الذكر. وكان الحرس القديم الذى ترك القسم مستقيلاً للعمل بجامعات الخليج، والذين تجاوز غياب بعضهم خمسة عشر عاماً، استبد بهم القلق لما شهده القسم من بناء جديد لهيكله الأكاديمي، فقد كان أملهم أن يلعب القسم بالنسبة لهم دور المؤخرة التى يتقهقرون إليها عندما تستغنى تلك الجامعات عن خدماتهم، بحجة وجود "حاجة" شديدة إليهم لعدم وجود أعضاء هيئة تدريس بالقسم بالقدر الذى يكفى لتحمل أعباء التدريس به. ولذلك حاولوا - غير مرة - إحباط مساعى صاحبنا لاختيار بعض العناصر

التي كان القسم فى أمس الحاجة إليها، ولكنه نجح - فى معظم الحالات وليس كلها - فى إحباط مساعيهم.

ورغم ذلك لم يغلق أبواب القسم أمام من عاد منهم طالباً التعيين كأستاذ غير متفرغ، فسارع إلى تلبية طلباتهم، وحرص على أن ينال كل منهم الاحترام الواجب. وتحمل بصبر جميل التصرفات غير اللائقة التى بدت من بعضهم. فقد كان يدرك تماماً أن عجلة التطور قد دارت إلى الأمام، ولا يملك أحد إيقافها. ورغم كل السلبيات التى بدت بعد تركه لرئاسة القسم، وعودة الأمراض القديمة مرة أخرى بمساعدة الحرس القديم، إلا أن شكل القسم تغير - نسبياً - بصورة واضحة.

وهكذا كانت جهود صاحبنا لإعادة بناء الهيكل العلمى للقسم تلقى درجات مختلفة من المعارضة الصريحة والخفية على حد سواء، أى محاولة وضع العقبات أمام صنع القرار فى مجلس القسم، أو حشد بعض العناصر من أعضاء مجلس الكلية لإعاقة اتخاذ المجلس لقرار أفلت من حصارهم فى مجلس القسم نتيجة موافقة الأغلبية عليه، وهى صعاب أكسبت صاحبنا قدرة على المناورة التى وظف فيها معرفته الدقيقة بالقوانين واللوائح الجامعية، واستخدام السوابق المناظرة حتى لو قدم بها العهد.

ولكن أغرب ما واجهه صاحبنا المعارضة المستميتة من جانب بعض عناصر الحرس القديم لانتداب أستاذ مرموق في تخصصه للتدريس بالقسم هو الدكتور يونان لبيب رزق لكونه قبطياً، وبلغ الاعتراض حد الصدام بين صاحبنا ومحمد أمين الذي هاج وقال لصاحبنا إن الله لن يغفر له هذا الجرم، لأن الأستاذ سوف يكيل الدرجات للمسيحيين على حساب المسلمين. وكان صاحبنا شديد الصرامة في مواجهة عنصرية هذا الزميل ومن كان يسانده من طرف خفي، على طريقة "وما له ... مفيش داعي نعكر جو القسم.. فيه غيره كثير... ليه نخسر بعض على مسألة زى دى"، فأعلن صاحبنا لهما بوضوح أنه لا يقبل التمييز بين المصريين، وأنه مستعد أن يخسر القسم كله، ولا يضحي بمبادئه التي تربي عليها.

وفي نهاية العام الدراسي، حرص محمد أمين على المطالبة بأن تُسند إليه لجنة رصد درجات الامتحان للفرقة التي قام يونان لبيب بالتدريس فيها، وعندما فرغت اللجنة من عملها، جاء إلى صاحبنا معتذراً عما بدر منه من اعتراض على انتداب الأستاذ، لأنه اكتشف أن معيار تقييم الطلاب عنده لم يختلف عنه



عن غيره. ولم يقبل صاحبنا الاعتذار، بعدما لقن الرجل درساً في الأخلاق.

وتكررت نفس المشكلة بصورة أخرى، فقد كان بين أوائل الخريجين بدفعة ١٩٨٦ طالبة قبطية كان ترتيبها الثاني بين ثلاثة خريجين حصلوا على تقدير جيد جداً. وكان صاحبنا يتولى التدريس للفرقتين الأولى والرابعة، فيهتم في الفرقة الأولى باكتشاف العناصر المبشرة بين الطلاب من خلال مناقشاتهم معه، وأدائهم. واعتباراً من الفرقة الثانية يتابع كل منهم، فمن استمر واعدأ في الرابعة يهتم بتشجيعه ورعايته. وكان الخريجون الثلاثة من بين من تابعهم ورعاهم من طلاب الدفعة، واطمأن إلى أنهم يمثلون خامسة جيدة تصلح للتكوين العلمي، فتقدم إلى مجلس القسم باقتراح تكليفهم معيدين بالقسم، على أن تكون الأولى والثانية في فرع التاريخ الحديث والثالث في فرع التاريخ الإسلامي.

وهنا اعترض حسنين ربيع (أستاذ تاريخ العصور الوسطى ووكيل الكلية عندئذ) على تعيين معيدين بالتاريخ الحديث طالباً الاكتفاء بواحدة، وعندما نبهه صاحبنا إلى أنه أستاذ التخصص وهو الأخرى بحاجة، انفعل ربيع وقال: إن القسم تخلص من هؤلاء قبل

ما يزيد عن خمسين عاماً، فلا يجب أن يُسمح لهم بدخوله على يدى صاحبنا، وكان يقصد التخلص من عزيز سوريال عطية عام ١٩٤٤، بنقله إلى آداب الإسكندرية وعندما ضاقت به السبل هناك، هاجر إلى أمريكا، وأصبح من أعظم علماء العالم ويعد برنارد لويس (أستاذ ربيع) نكرة مقارنة بعزيز سوريال عطية. ولم يكن باستطاعة صاحبنا ان يدع الأمور تأخذ هذا المجرى دون وقفة حازمة بين فيها مدى الخسارة التى لحقت بالقسم نتيجة التخلص من عزيز سوريال عطية، وتدهور التخصص على أيدي من خلفوه. وأن المفروض تعيين معيدة يحتاج إعدادها إلى ما قد يصل إلى عشر سنوات لتصبح مدرسة بالقسم، وانه لو وجد أستاذاً قبطياً يرغب فى النقل إلى القسم سوف يحارب من أجل ضمه للقسم إذا كان على درجة كافية من الكفاءة. وعند التصويت على قرار التكليف وافق الجميع ولكن ربيع لزم الصمت، فلم يعترض ولم يوافق.

تحسّب صاحبنا لموقف ربيع، فهو يعرفه جيداً منذ وطأت أقدامه القسم معيداً بالماجستير، وكان ربيع \_عندئذ\_ مدرساً عاد لتوه من البعثة بلندن، ويعرف أيضاً طرقه فى الدس، وحشد بعض من هم على شاكلته من أعضاء مجلس الكلية لإحباط مساعي

صاحبنا لتطوير القسم. وكان يدرك \_تماماً\_ أنه بحكم موقعه كوكيل للكلية سوف يدبر مكيده ما لمنع قرار تكليف الطالبة القبطية.

وقبل انعقاد مجلس الكلية بيوم واحد اتصل صاحبنا بمديرة مكتب عميد الكلية يسألها عن جدول أعمال المجلس، وعما إذا كان قد أدرج فيه تكليف المعيدين، فردت بالإيجاب، فسألها عن أسماء من رشحهم قسم التاريخ، فنكرت اسمين فقط، ليس من بينهما الطالبة القبطية، ولما سألها عن سبب عدم إدراج اسمها تنفيذاً لقرار القسم المبلغ رسمياً للعميد، قالت إن الدكتور ربيع ذكر أن القسم يرجى ترشيحها للمزيد من دراسة الموضوع، فاستجاب العميد له.

كان هذا التصرف من جانب العميد مخالفاً للقانون تماماً، لأن قرار مجلس القسم يجب عرضه على مجلس الكلية كما هو دون تغيير أو تبديل، ولجلس الكلية وحده سلطة الاعتراض مع بيان اسباب موضوعية لذلك، كما ان التقاليد الجامعية تقتضى أن يراجع العميد رئيس القسم إذا شاء فى أى قرار يصله من القسم فإذا تمسك رئيس القسم بقرار القسم، وجب عرضه على مجلس الكلية كما هو.

كان الموقف دقيقاً للغاية، فإذا مرت جلسة مجلس الكلية دون تكليف الطالبة المعنية، كان من الصعب تدارك ذلك فى جلسة أخرى بعشرات الحجج، منها ما أثاره ربيع بمجلس القسم من الاكتفاء بمعيد واحد فى التخصص، فتضيق القضية المبدئية التى يراها أساسية، وتختفى العنصرية والتعصب وراء ستار "الصالح العام".

هنا قرر صاحبنا أن يلحق العميد (عبد العزيز حمودة) درساً قاسياً، فكتب على الفور خطاب استقالة "من خدمة جامعة مبدأها التمييز بين المصريين على أساس الدين، ودينها التعصب الأعمى" وأوضح أن استقالته إنما جاءت احتجاجاً على تلك الواقعة، وطلب من العميد رفع الاستقالة إلى السلطات الجامعية. وأرسل خطاب الاستقالة إلى مكتب العميد دون وضعه فى ظرف، ليُسلم على "السركى". وكان القصد من ذلك أن يقرأه كل من هب ودب قبل أن يقرأه العميد نفسه، وأن تطير "وكالة أنباء النخبة" الخبر بين ربوع الكلية. فإذا رفعت الاستقالة إلى السلطات الجامعية لا يمكن قبولها \_بحكم القانون\_ إلا بعد إجراء تحقيق فى الأسباب الواردة بها.

بدأ صاحبنا يجمع أوراق مكتبه استعداداً لمغادرته، ولم تمض أكثر من نصف ساعة حتى وجد عبد العزيز حمودة أمامه وييده خطاب الاستقالة، وقال لصاحبنا "أنت عاوز توديني فى داهية، أنا مالى ... إن شاء الله تعين عشرة أقباط، أنا ما عنديش مانع" ومزق خطاب الاستقالة، وذكر له أنه فهم كلام ربيع معه عن هذه الحالة أنه تطور تال لقرار القسم، وأنه تحدث بناء على تكليف من صاحبنا.

ومر الموضوع بمجلس الكلية، وأصبحت هناك معيدة قبطية بقسم التاريخ لأول مرة فى تاريخه، أصبحت مدرساً بالقسم بعد حصولها على الدكتوراه بعدما بذل صاحبنا جهداً فى تكوينها وإعدادها. ورغم أن ربيعا تسلى مناصب الجامعة، فكان عميداً للكلية ثم نائباً لرئيس الجامعة، إلا انه لم ينس لصاحبنا ما فعله بالقسم من "تشويه" (من وجهة نظره)، وظل يتخذ دائماً فى كل مسألة الموقف المعارض له. فعندما فضح صاحبنا حامد زيان، وضغوطه على أعضاء هيئة التدريس أثناء رئاسته للقسم لتحصل ابنته على أعلى الدرجات ويتم تعيينها معيدة، كان الموقف الطبيعى لربيع فى صف الفساد، ولعب الدور الأكبر فى الحيلولة دون فتح تحقيق فى الموضوع الذى كانت أدلته واضحة، مستغلاً فى ذلك

صلته الشخصية بنجيب الهلالي جوهر رئيس الجامعة الذي اتخذ منه مستشاراً له، فتم تعيين ابنة رئيس القسم، ولم يعد أمام صاحبنا والعناصر الشريفة من أساتذة القسم سوى اللجوء إلى القضاء.

كذلك حرص ربيع على إعادة ترتيب أقداميات الأساتذة بما يمكنه من الهيمنة على القسم من خلال من ساق إليها التلاعب بالأقدميات رئاسة القسم. فاستغل رئاسته للجنة العلمية لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين، وكانت لجنة سبوعية عين أعضاها وحدد شخص رئيسها وزير التعليم العالي. من ذلك تعطيل البت في ترقية عبادة كحيلة إلى درجة أستاذ (رغم ورود تقارير الفاحصين بجدارته للترقية) عدة شهور بحجة استيفاء شرط النشر لأحد الأبحاث المقدمة، دون سند قانوني حتى تمت ترقية ليلي عبد الجواد التي تقدمت بعده بما يزيد على الشهر، وبذلك أصبحت الأقدم وتأهلت لرئاسة القسم. على حين حُرِم عبادة كحيلة من حقه الطبيعي ظلماً وعدواناً، بفضل تواطؤ بعض أعضاء اللجنة مع ربيع، وسلبية البعض الآخر.

## موعد مع الرئيس

كان صاحبنا من أبناء الجيل الذى عاصر احتضار العصر الملكى، وعاش ثورة يوليو العظيمة بوعيه التام. شارك وهو بالمدرسة الثانوية فى مظاهرات ١٩٥٤ المطالبة بالديموقراطية، وتطوع فى الحرس الوطنى مرتان: أيام عدوان ١٩٥٦، وعشية هزيمة يونيو ١٩٦٧، وشارك فى المظاهرات المعادية للأحلاف والمؤيدة للحياة الإيجابية أيام الدراسة بالجامعة، ومظاهرات التأييد للوحدة المصرية السورية، والمظاهرة الكبرى التى شهدتها القاهرة عشية الانقلاب على الوحدة، وهى التى سار فيها على الأقدام من شبرا إلى جامعة القاهرة، ووقف عبد الناصر يخطب فى الطلاب على سلم مدخل إدارة الجامعة، وكان من حظ صاحبنا أن موقعه كان لا يبعد عن الزعيم الصامد سوى ثلاثة أمتار تقريبا. ومشى مع الجماهير التى فجعت بهزيمة ١٩٦٧ وتتحى الرئيس، ومظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، فسار من شبرا إلى مجلس الشعب، وكان من المبتهجين باستجابة الرئيس لنداء الجماهير، بقدر ما أصابه الهم والحزن عندما بدأت المحاكمات تكشف القصور الخطير فى القوات

المسلحة، فضلاً عن سوء إدارة الأزمة التي أدت إلى وقوع مصر في فخ الهزيمة. ولم يحزن على أقرب الناس إليه مثلما حزن على وفاة عبد الناصر. وتابع بقلق شديد سياسة السادات الداخلية والخارجية، وانتشى فرحاً بما حققت القوات المسلحة من ثار لهزيمة ١٩٦٧، بقدر ما اكتأب عندما وقعت الثغرة. واستشرف الخطر وهو يتابع الطريقة التي أدار بها السادات الأزمة، وتبنى لنفسه الموت قبل أن يرى رئيس مصر معتلياً منصة الكنيست بالقدس، واضعاً (٩٩٪ من أوراق اللعبة) بيد القوة الإمبريالية المساندة للصهيونية.

لم يكن صاحبنا نموذجاً فريداً في ذلك كله، فهو شأنه شأن غيره من السواد الأعظم من الشعب المصرى من الفلاحين والعمال، كان صنيعه ثورة يوليو، ومن أصحاب المصلحة الحقيقية في نجاح برنامجها. ولكنه لم يكن من "دراويش" الثورة الذين ينخرطون في "أذكار" المناقب، بل كان ممن ينظرون نظرة نقدية إلى الممارسات السياسية، فيقدر ما كان إيجابياً منها. وتوجس خيفة على إنجازات الثورة، والاستفتاءات التي حوت هذه الآلية الديمقراطية إلى مهزلة حقيقية، وتعاطف دور الأجهزة الأمنية وتعددها، وكبت كل صوت ناقد باعتباره معارضاً خارجاً على



النظام. والزج بالفصائل السياسية المعارضة فى المعتقلات حيث تهدر آدميتهم، وتشرذم عائلاتهم.

ورغم ما كان يكتنه من إعزاز وتقدير لعبد الناصر كزعيم وطنى، ومناضل عظيم ضد الاستعمار، وبطلاً للتحرر الوطنى، هاله مفهوم عبد الناصر للحرية السياسية والذى طرحه فى خطابه الذى ألقاه بمناسبة المظاهرات الطلابية والعمالية التى قامت احتجاجاً على أحكام الطيران، ونادت بالحرية السياسية "عاوزين حكومة حرة ... العيشة بقت مرة"، وذلك بعد اقل من عام على مظاهرات ٩، ١٠ يونيو التى خرجت فيها نفس الجماهير تعلن تمسكها بعبد الناصر. فقد استنكر الزعيم فى خطابه المطالبة بالحرية، واعتبر أن الحرية تعنى تكافؤ الفرص، وإتاحة فرصة التعليم والعمل والسكن أمام المواطنين، أى أن ليس من شأن الجماهير مناقشة أى قرار سياسى فضلاً عن أن يكون لهم حق المشاركة فيه. وكان صاحبنا يرى أن عبد الناصر أهدر ظرفاً تاريخياً جلبته الهزيمة كان باستطاعته الاستفادة منه بإجراء إصلاح سياسى حقيقى تتخلص فيه البلاد من فساد التنظيم السياسى، والمؤسسات البيروقراطية، وتوحش أجهزة الأمن، ويصحح مسار التجربة كلها.

لقد كان عبد الناصر منحازاً تاماً للفقراء، وقدم لهم من المنجزات ما لم يتحقق في تاريخ مصر من قبل ومن بعد. ولكنه كان شديد الحذر من الاعتماد السياسى على الجماهير، وتنظيمها سياسياً ومشاركتها في صنع القرار، مكتفياً بما له من شعبية عندهم، وهى وحدها لا تكفى لحماية النظام وقت الخطر، وهى نفسها الثغرة التى نفذ منها السادات لتصفية ثورة يوليو وإهدار إنجازاتها التنموية، وإثارة مناخ التعصب الدينى الناجم عن إفساح الساحة أمام التيار الإسلامى السلفى الرجعى الذى عرض الوحدة الوطنية للخطر، وأهدر أوكاد ما حققته الوحدة الوطنية من منجزات منذ ثورة ١٩١٩ .

ورغم انتماء صاحبنا إلى ثورة يوليو قلباً وقالباً، وإلى الطبقة الاجتماعية التى ردت لها الثورة اعتبارها، وحفظت كرامتها، وفتحت أمامها أبواب الحراك الاجتماعى، إلا أنه عزف عن الانتماء إلى تنظيماتها السياسية من "هيئة التحرير" مروراً بـ"الاتحاد القومى" إلى "الاتحاد الاشتراكى العربى". فقد رأى رأى العين العناصر الوطنية الشريفة التى كانت على أتم استعداد للتضحية بحياتها دفاعاً عن الثورة تتعرض للعزل السياسى، وتفقد حقوقها فى المشاركة فى العمل السياسى والتقابى بسبب التقارير التى

كان يكتبها الانتهازيون الذين لبسوا لباس حماة الثورة، وكانوا - فى حقيقة الأمر - معاول هدم لها. وهكذا غلب على التنظيم السياسى مواكب النفاق والانتهازية من القاعدة إلى القمة. ولا أدل على ذلك من اشتراك هذه العناصر ذاتها فى تصفية منجزات الثورة على مر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وهكذا كان صاحبنا يتخذ لنفسه مكاناً بين "الأغلبية الصامتة"، ولكنه يخرج عن صمته فى محاضراته إلى تلاميذه وفى بعض المقالات التى كان يكتبها هنا وهناك ، ناقداً لسياسة القطاع العام، أو معبراً عن رأيه فى القضايا العامة، أو محذراً من المساس بالوحدة الوطنية، القاعدة الصلبة للشخصية المصرية، والضمان القوى لتماسك المجتمع المصرى. وكان له شرف الاشتراك مع نخبة من كبار المثقفين فى تأسيس "الجمعية المصرية للوحدة الوطنية" فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

ولم يقدر لصاحبنا الاحتكاك بأهل السلطة إلا فى عهد السادات، وكانت نتيجة ذلك الاحتكاك سلبية. فبعد عودته من قطر، وذات صباح من نوفمبر ١٩٧٨، تلقى مكالمة تليفونية بقسم

التاريخ بأدب القاهرة قدم له المتحدث نفسه على أنه من رئاسة الجمهورية، وأخبره أنه "مكلف" بحضور اجتماع بعد غد له صفة سرية، وأن عليه أن يحضر معه ما يكفيه من ملابس لمدة ليلتين أو ثلاث ليال. وعندما قال صاحبنا لمحدثه انه قد لا يتمكن من الحضور لمشاغل وارتباطات أخرى، قال محدثه إن التعليمات التي لديه عدم قبول أى اعتذار، وانتهت المكالمة.

دُهِش صاحبنا من هذه المكالمة، وخاصة أنه لا صلة له بمؤسسات السلطة، كما كان غائباً عن البلاد لمدة أربعة أعوام، ولم تكن له روابط بأى "شلة" داخل الجامعة أو خارجها. وقدّر أن المكالمة ربما كانت مقلباً سخيلاً دبّره شخص ما على سبيل الدعاية "السخيفة"، واستعرض فى ذهنه أسماء الأصدقاء الذين قد يكون صاحب المكالمة منهم فلم يجد بينهم من يقدم \_فى تقديره\_ على مثل هذه الصفات. وهذاه تفكيره إلى الاتصال بصديقه الدكتور جمال زكريا قاسم عميد أدب عين شمس، ليستعلم له عن الموضوع عن طريق صهره الذى كان ضابطاً برتبة لواء فى الحرس الجمهورى. وعندما اتصل بجمال زكريا، اتضح أنه تلقى مكالمة معاكسة، وأنه - أيضاً - يتشكك فى صحتها. فلما اقترح عليه صاحبنا الاتصال بصهره لاستطلاع جلية الأمر، أعجبت

الفكرة وقام بتنفيذها، وعاود الاتصال بصاحبنا ليبلغه بصحة الأمر وجدديته، واحتمال أن يكون هناك اجتماع بالإسماعيلية، أما موضوعه فغير معروف.

عندما وصل صاحبنا إلى مكان التجمع بمعهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة في الثامنة صباحاً وجد حشداً من أساتذة الجامعات في تخصصات: الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد، والتخطيط، والتاريخ الذي كان يمثل جمال زكريا ومحمود متولى وصاحبنا. ورغم أن وجوهاً كثيرة بين الحضور كان لا يعرفها صاحبنا، إلا أنه أدرك أن الاختيار كان على ما يبدو عشوائياً، روى فيه التركيز على من لم تكن لهم صلات بالاتحاد الاشتراكي، وإن كان اختيار محمود متولى ضمن هؤلاء يشي بعدم دقة المعلومات لدى من قام بالاختيار. فقد كان الرجل من العناصر التي هوت التسلق على كل تنظيمات الثورة، وله كتاب ضخّم نُشر في منتصف الستينات بعنوان "الاتحاد الاشتراكي وعاء الديموقراطية"، وكان زملاؤه يفضلون دائماً أن يستبدلوا بكلمة "وعاء" كلمة "طشت" كلما ورد ذكر الكتاب على لسان أحد، وكان الرجل بريئاً من شبهة "القلوة" فكان وجوده (على ما هو معروف عنه) يوحي بعدم الاطمئنان إلى من لا يعرفهم صاحبنا

وصديقه جمال زكريا بين هذا الحشد، الذين أتضح \_بعد قليل-  
أن نصفهم تقريباً كانوا من ضباط المخابرات الذين دسوا بين  
أعضاء هيئة التدريس المدعويين.

شُحن القوم فى ست سيارات ميكروباس تتبع إحدى  
شركات السياحة (تبين أنها تابعة للمخابرات)، وكان بكل سيارة  
شخص يادر الركاب بتحية الصباح معلناً انه "مندوب الرئاسة"  
وأن وجهه الركب الإسماعيلية. وعندما وصل الركب إلى  
الإسماعيلية وجدوا أنفسهم أمام المبنى القديم لإدارة شركة قناة  
السويس، وكان فى استقبالهم عثمان أحمد عثمان، ومنصور حسن  
(وزير الثقافة) الذى كان من أمناء الحزب الوطنى الديموقراطى  
الذى أسسه السادات بدلاً للحزب الذى تكون فى إطار تحويل  
الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ثم أحزاب، وحمل اسم "حزب مصر  
الاشتراكى"، ثم عندما أسس السادات "الحزب الوطنى  
الديموقراطى" هرع أعضاء حزب مصر الاشتراكى إلى حزب  
الرئيس، وتركوا حفنة من الأعضاء يحملون لافتة حزب مصر  
الاشتراكى ممن كان انضمامهم بدافع مبادئهم وليس نفاقاً لحامل  
صولجان السلطة.

صافح عثمان أحمد عثمان ومنصور حسن المدعوين ورحبا بهم، وعندما دخلوا وجئوا أنفسهم فى قاعة اجتماعات تسع لحوالى ٨٠ شخصاً، صفت مقاعدها فى نحو ثمانية صفوف بكل منها عشرة مقاعد، تتصدرها منصة عريضة بجوار المدخل، تسع لأربعة أو خمسة أفراد. واتخذ المدعون مقاعدهم، ولاحظ صاحبنا أن جيب سترة الجالس بجواره بها جهاز لاسلكى ينقل إشارات متبادلة مع الأمن، وضع الرجل فمه داخل الجيب الداخلى للسترة للرد عليها. وسرعان ما اكتشف أن الجلوس رُتب على أساس أن يجلس فى كل صف ستة من أعضاء هيئة التدريس بينهم أربعة من ضباط المخابرات، واحد منهم على كل طرف، واثنان بين الجلوس. وبعد نصف ساعة تقريباً دخل السادات القاعة يتبعه محمد حسنى مبارك (نائب الرئيس)، واتجه السادات عبر الممر الجانبى للقاعة إلى الصف الأخير وصافح الجميع فرداً فرداً (بما فى ذلك ضباط المخابرات) حتى وصل إلى الصف الأول ثم جلس إلى المنصة وعن يمينه نائب الرئيس، وعن يساره عثمان أحمد عثمان يليه منصور حسن. وخلت القاعة من رجال الصحافة والتليفزيون وكاميرات التصوير، فقد حرص منظموه على عدم وصول أخباره إلى الإعلام.

ساد الصمت القاعة بعدما اتخذ الرئيس مجلسه وكانت أنظاره متجهة إلى سقف القاعة، أما النائب فكان نظره على القاعة، وقد ضم يديه إلى بعضهما البعض فوق المنصة، وظل كذلك حتى نهاية الاجتماع، بينما كان عثمان أحمد عثمان مبتسماً يتبادل حديثاً هامساً مع منصور حسن. وقطع الرئيس الصمت قائلاً: "قن الغليون بتاعى؟"، فقام أحد الجلوس فى الصف الأول ليقدم للرئيس غليونه والطباق، وأخذ الرئيس يحشو غليونه بالطباق باسترخاء وهنوء، ثم أشعله وأذن لمنصور حسن فى الكلام.

غادر منصور حسن المنصة إلى ميكروفون كان موضوعاً على بعد مترين فى مواجهتها إلى الجانب الأيسر منها، وبدأ كلمته بالإشارة إلى أنه بناء على توجيهات الرئيس، جمع له هذه المجموعة من أساتذة الجامعات الذين روعى فى اختيارهم التميز العلمى، والوطنية المتدفقة، وأنهم جاؤا ليستمعوا إليه، وهم على استعداد تام لأداء واجبهم الوطنى الذى يكلفهم به الرئيس. وبدأ هذا الكلام غريباً لا يبعث على الطمأنينة، بل يوحى (لصاحبنا) أنه فى طريقه للتورط فى عمل يحدده السادات، وأصبح همه التفكير فى مخرج من المأزق. ولاحظ أن منصور حسن رفع الكلفة تماماً



بينه وبين الرئيس، فلا يستخدم عبارات جرى العرف على استخدامها في مثل هذه المناسبات، فيقول له: "أنت طلبت كذا" و"أنت كلفتني بكذا"، وكأنه يخاطب زميلاً أو رجلاً في نفس مستواه. وأعلن في ختام كلمته القصيرة أن "الكلمة الآن للسيد الرئيس".

صفق الحضور وساد القاعة صمت مطبق من جديد حتى سحب الرئيس عدة "أنفاس" من غليونه، ثم تنحى، وبدأ الكلام بحديث طويل عن الكفاح الوطنى ضد الإنجليز، واشترك الشباب فيه، وارتفع مستوى الوعى السياسى عندهم، وأن مبعث قلقه على مصر أن الشباب أصبح سلبياً لا يأبه للمشاركة فى العمل العام، لأن مراكز القوى فى الاتحاد الاشتراكى المنحل لم يقدموا له القنوة والمثل، كما أن الكتاب ورجال الصحافة لم يهتموا بالشباب، وبذلك لا يبقى للعمل العام سوى جيله هو وجيل الوسط، وهما جيلان "أصابهما العفن"، ولا أمل فيهم فى إعادة بناء مصر التى يحلم بها. وضرب مثلاً بمصطفى أمين، فقال: إنه يعلم تماماً أنه "سخ" وأنه أخرجه من السجن، وأعادته إلى العمل بالصحافة ليتصدى "للأوساخ" الذين يسمون أنفسهم "الناصريين" وعبد الناصر برئ منهم، فهم ينسبون إليه أفكاراً لم تدر بخلده. ولكنه

صُدِّمَ عندما كتب ذلك "الوسخ" مقالاً بعنوان "أهلاً بالوفد".  
تحشرج صوت الرئيس عند هذا الحد، وقال: "ماشفتوش وساخة  
أكثر من كده؟"، فضجت القاعة بالتصفيق! صمت الرئيس برهة،  
ثم قال بنبرة حازمة وهو يلوح بسبابته إلى الحضور "علشان كده  
جمعتكم ، لأنكم نجوتم من (الوساخات) ، ولأنكم (فخر) مصر،  
علشان تربوا لمصر جيل (نظيف) قوى يعيد لها مجدها الذى  
أضاعه (أصحاب الشعارات). عاوز شباب وطنى مستعد لفداء  
الوطن بروحه، شباب قادر على حمل المسئولية فى المستقبل، على  
أن تكون الوطنية والسمعة الطيبة هى معيار اختيار هؤلاء  
الشباب، الذين سيتم تنظيم دورات تثقيفية لهم "بمعهد الدراسات  
الوطنية" الذى كان يسمى مركز الدراسات الاشتراكية، يتعلم فيه  
الشباب (الكلام الحنجورى)، والآن نريد أن نعلمهم حب  
مصر". وأنه اختارهم ليكونوا هيئة التدريس بهذا المعهد،  
وسوف يلقاهم بعد ظهر الغد ليطلعوه على برنامج الدراسة، الذين  
عليهم إعدادة الليلة، ليُعرض عليه فى الصباح قبل حضوره  
الاجتماع.

وبعد انصراف الرئيس وصحبه، استبقى منصور حسن  
الدعويين فى مقاعدهم، ووقف مرة أخرى ليؤكد أن الأمل معقود

عليهم، ويبلغهم بمكان اجتماعهم مساء لوضع برامج الدراسة، والأسس التى يجب مراعاتها عند وضع مواد الدراسة فى أقسام المعهد الأربعة: التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية. كان هم صاحبنا وصديقه جمال زكريا البحث عن مخرج لهذه الورطة، وقاما بوضع تصور لمواد الدراسة. وكانت ليلة حالكة السواد بالنسبة لصاحبنا، لم يطرق النوم فيها جفونه إلا عند الفجر. وهرع الجميع إلى نادى المحافظة حيث الموعد الذى اتفق عليه فى المساء لطرح البرامج على منصور حسن، وتسليم مسوداتها له لتكتب بشكل لائق قبل تقديمها للرئيس. وحوالى الثانية بعد الظهر انتقل الجميع إلى مبنى شركة قناة السويس القديم للالتقاء بالرئيس فى نفس مكان اجتماع الأمس، وبدأت مراسم الاجتماع بنفس الطريقة من حيث ترتيب الجلوس فى القاعة بين ضباط المخابرات وعلى المنصة، وطلب الفليون وتعبثته وإشعاله، ثم إعطاء الكلمة لمنصور حسن الذى أعلن للرئيس أن الجميع أدركوا خطورة المهمة التى كلفوا بها، وأنهم بدأوا اجتماعهم المسائى باستلهام الأفكار الأساسية - التى وضعوها نبراساً أمامهم - من خطابه، ثم أعطى الكلمة لكل من رؤساء الأقسام الأربعة الذين تم اختيارهم مساء اليوم السابق، فالتقى

جمال زكريا كلمة رئيس قسم التاريخ، مشيداً "بالحسن التاريخي عند الرئيس" مستعرضاً عناوين المقررات، واعداداً بموافاة المعهد بتفاصيلها وأسماء من يقترحهم للتدريس. وفعل بقية رؤساء الأقسام نفس الشيء، ثم ختم الرئيس الاجتماع بكلمة قصيرة (حوالي ربع ساعة) هنا فيها الجميع على "الإنجاز الرائع" الذي حققوه في زمن قياسي، وأن فكرة دعوتهم إلى الإسماعيلية كانت فكرة صائبة حتى يتاح لهم التفرغ للمهمة بعيداً عن أعباء أعمالهم.

ويعد انصراف الرئيس ويطانته، استبقى منصور حسن الحضور في أماكنهم، ليعلن ضرورة تسليم جداول الدراسة وأسماء من يتم اختيارهم للتدريس له شخصياً بمكتب وزير الثقافة بالزمالك في تمام الساعة مساء السبت (أي بعد ٤٨ ساعة)، على أن يحضر هذا الاجتماع رؤساء الأقسام الأربعة، فاعتذر جمال زكريا للوزير عن عدم الحضور لأن لديه اجتماع آخر بالجامعة لا يستطيع التخلف عن حضوره، وأنه يفوض صاحبنا لحضور الاجتماع نيابة عنه، فوافق الوزير.

ذهب صاحبنا إلى مكتب الوزير في الموعد المحدد، ليجد الدكتور عبد الملك عودة الذي اختير رئيساً لقسم العلوم السياسية قد سبقه

إلى هناك بدقائق، وكان الوزير جالساً إلى مكتب صغير (نسبياً) ويجواره رجل متوسط القامة يهمس للوزير بحديث بدا من رد فعل الوزير أن هذا الرجل قد يكون سكرتيه أو أحد سفار موظفي مكتبه، وفضل الوزير أن يرى ما فى جعبة الرجلين اللذان حضرا فى الموعد بادئاً بقسم التاريخ، فعرض صاحبنا المواد، وأسماء من يقترح القسم إسناد تدريسها إليهم. وكان من بين من ذكرهم يونان لجيب رزق، واسحق عبيد تاووسروس، وكل منهما كان حجة فى الموضوع الذى اختير من أجله.

ما كاد صاحبنا يصل إلى نكر الاسمين حتى قاطعه الرجل الجالس بجوار الوزير قائلاً: "مش لازم دول شوقوا حد تانى.. الأساتذة كثر". فرد عليه صاحبنا بقوله: "لا شأن لك بهذا، فأنا لا أوجه الحديث إليك وإنما إلى سيادة الوزير". فتدخل منصور حسن قائلاً: "الله.. هو انت متعرفش الدكتور مصطفى السعيد، ده زميلك فى جامعة القاهرة، ثم لماذا الإصرار على هؤلاء؟"

هنا لاحظت لصاحبنا فرصة ذهبية للخروج من مأزق التعاون مع نظام السادات، فرد على الوزير قائلاً "يظهر سيادتك نسيت الدرس العظيم اللى قدمه لنا الرئيس من يومين بس.. الرجل قال انه يريد إعداد شباب جديد لمصر، يتدفق بالوطنية، وأكد على ألا

يكون هناك تمييز، وكلام سيادتك غريب ومتناقض مع ما تعلمناه من الرئيس. هل معنى هذا أن من يُختارون للدراسة لن يكون بينهم أقباط؟. فنفى الوزير ذلك، واستطرد صاحبتنا: "إذا كان كلامك صحيح ، وإن كانت الشواهد تدل على غير ذلك، فما معنى الاعتراض على اثنين من الأساتذة الأكفاء الوطنيين المصريين بدون سبب سوى ديانتهما؟، إننا نتمسك بما قدمناه من أسماء".

وهنا قال الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الملك عودة "وأنا انضم إلى قسم التاريخ فى هذا الموقف فلدى زميلان من الأقباط اخترتهما للتدريس واست على استعداد لاستبدال أى منهما بآخر، لأنهما حجة فى مجالهما". فقال الوزير: "على العموم يأخذ الدكتور مصطفى السعيد الجداول منكم للنظر فيها وسوف يتم الاتصال بكم فيما بعد".

ولم يتلق صاحبتنا ولا عبد الملك عودة اتصالاً من أحد، وتأخر افتتاح برنامج تدريب الشباب بالمعهد نحو ستة شهور، ليتم على يد عناصر أخرى غير تلك التى سيقى لمقابلة السادات بالإسماعيلية على ذلك النحو الغريب. ويكشف موقف منصور حسن وتابعه مصطفى السعيد عن المفزلق الذى قاد السادات

مصر إليه، فليس من المنطقي أن يكون موقف الوزير مغايراً للتعليمات التي يتلقاها من الرئيس، بل كان خطأ عاماً التزمه النظام، والدليل على ذلك التجربة المريعة التي مر بها صاحبنا نفسه، وكان له فضل فضحها أمام الرأي العام.

فقد كان صاحبنا يضع امتحانات الثانوية العامة في السنوات ١٩٨٢-١٩٨٧ لمادة التاريخ، وكان حريصاً على أن يكون الامتحان في مستوى الطالب المتوسط، مع جعل نصيب الأسئلة التي تحتاج إلى تفكير لا تسميع لا يقل عن ٦٠٪، كما كان حريصاً على الإفلات من النمطية حتى لا تتحول الأسئلة إلى شكل ثابت يساعد مافيا الدروس الخصوصية على "توقع" ما تأتي به كل عام، حتى ضاق صاحبنا ذرعاً بما تسبب له هذه المهمة من توتر وقلق، فاعتذر عن عدم وضع أسئلة عام ١٩٨٨ بحجة أن ابنة أخيه بالثانوية العامة ذلك العام، ورفض أن يضع امتحان السودان أو امتحان غزة، ونفض يديه من هذه المهمة المزعجة.

وعندما كان معاراً للجامعة الأمريكية بالقاهرة، اتصل به عام ١٩٩٢ مستشار المواد الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم يستأثنه في أن يتولى وضع امتحان الثانوية العامة ذلك العام،

فاعتذر صاحبنا عن عدم القبول لأن جدولاه لا يسمح له بفراغ يجتمع أثناءه باللجنة الثلاثية ليرجع إلى رأيها، ثم يضع الامتحان وحده، ولا يسمح لهم إلا بوضع توقيعاتهم في المكان المخصص لذلك مبالغة في الحفاظ على السرية، كما درج على ذلك طوال السنوات السابقة التي وضع فيها الامتحان.

وبعد ترجى وتمنى سألته مستشار المواد الاجتماعية أن يرشح له أحد الأساتذة لوضع الامتحان، فاقترح على الفور اسم يونان لببيب رزق، فضحك الرجل على الطرف الآخر من الخط وقال: "هوه سيابتكم مش عارف ان الأمن مانع أهل الذمة من وضع الامتحانات؟"، فاستنكر صاحبنا ذلك، وأرجع ذلك إلى موقف شخصي من محدثه فأقسم "بتربة أبوه" أن تلك تعليمات معروفة للجميع، ولا يملك أحد الخروج عنها. وطلب اسما آخر، فرشح له صاحبنا عاصم الدسوقي، فقال: "لا لا ما هوده اللي عمل مشكلة للوزارة السنة اللي فاتت لأنه وضع امتحان التاريخ وجاب فيه سؤال عن فلسطين". وعندما استغرب صاحبنا أن يكون الجزء الخاص عن فلسطين في المقرر قد حُذف، فرد عليه بأنه موجود، ولكن اتفاقيات التطبيع تمنع ذلك، وأن وجود سؤال عن فلسطين في العام الماضي "وضع الوزارة في موقف بالغ الحرج". هنا لم



يملك صاحبنا سوى أن يلعن آباء وأجداد محدثه، ويتهمه بالعمالة، ويتوعدده بأن يبلغ ذلك للوزير. الغريب أن الرجل تلقى الإهانة برحابة صدر ولم يقل أكثر من "الله يسامحك يا بك.. وزير إيه؟ انت فاهم الوزير يقدر يكسر كلام الأمن؟".

فكر صاحبنا في أن يكتب للوزير طالباً المقابلة، أو أن يكتب له مذكرة تفصيلية بما حدث من محمد فوزي مستشار المواد الاجتماعية (الذى لا يعرفه معرفة شخصية). ولكنه استعاد كلام الرجل معه، وقلبه على مختلف الوجوه، فوجد أن رجلاً في هذا المركز الذى يعادل وكيل وزارة أول لا يمكن أن يوزط نفسه في حديث من هذا النوع، إلا إذا كان واثقاً من أن يد الوزير لن تطوله، لأن المسألة تتعلق بالأمن. واستقر رأى صاحبنا على فضح هذا العفن الذى أصاب الإدارة المصرية، بكتابة خطاب مفتوح للوزير يُنشر بالأهرام. فأنعد الخطاب موجهاً للوزير كزميل (بحكم كونه أستاذاً) باعتبار أن الأستانية هي الأبقى وأن الوزارة عرض زائل، لا يبقى منه إلا ما قدمه الوزير لبلاده، وبعد تناول القضية، أعتبر الوزير مسئولاً أمام الرأى العام عن إيضاح أسباب هذا التردى الذى وقعت فيه الوزارة بضرب الوحدة الوطنية والتنكر لقضية فلسطين خدمة للتطبيع.

اتصل صاحبنا بالمستول عن صفحة الرأى فى الأهرام يسأله عن إمكانية النشر، وعندما علم الرجل بالموضوع اعتذر عن عدم إمكانية ذلك بحجة أن "تقاليد" الأهرام تمنعه من ذلك. وكان صاحبنا على موعد اللقاء الأسبوعى مساء كل سبت مع صديقه جلال السيد ومجموعة من الأصدقاء، على رأسهم عبد العال الباقورى الذى كان (عندئذ) رئيساً لتحرير الأهالى. وعندما استعلم الأصدقاء من صاحبنا عن سر تجهمه أخبرهم بالأمر، فأبدى عبد العال الباقورى استعداده أن ينشر المقال على الصفحة الأولى بالأهالى، وقد كان.

وبمجرد صدور الأهالى صباح الأربعاء، طلب حسين كامل بهاء الدين اجتماع لجنة التعليم بمجلس الشعب، فاجتمعت اللجنة على عجل، ووقفت منى مكرم عبيد تهاجم صاحبنا وتتهمه "بالعبث" بالوحدة الوطنية! وهو موقف فهمه صاحبنا جيداً لأنه كان مشرفاً مشاركاً لمحمد محمود الجوهري على رسالة منى مكرم عبيد للدكتوراه فى منتصف الثمانينيات وقام وزميله بإسقاط قيدها لعدم جديتها فى الدراسة، قرأت فى القضية مناسبة لتوجيه ضربة لصاحبنا، ومجاملة الوزير. واتخذت اللجنة قراراً بالتحذير من اتخاذ التعليم أداة للصراع السياسى!

نُشر قرار اللجنة بصفحة أخبار الدولة بالطبعة الأولى بجريدة الأخبار، وأسقط من باقى الطبعات، كما لم يرد له ذكر بالأهرام أو غيره من الصحف القومية وغيرها، فقد صدرت تعليمات شفهية من سلطة السيادة بمنع إثارة موضوع قرار لجنة التعليم، ورد وزير التعليم فى الأسبوع التالى موجهاً اللوم لصاحبنا لأنه "وهو المؤرخ لم يتحر الدقة"، وأخذ كلام شخص غير مسئول مأخذ الحقيقة. فرد عليه صاحبنا بمقال فند فيه مزاعمه، ولامه لإسقاط النقطة الخاصة بقرارات التطبيع من رده، وأكد له أن لديه معلومات تؤكد أن تعليمات منع الأقباط من وضع الامتحانات يمتد إلى تأليف الكتب الدراسية أيضاً، وأنه إذا لم تكن هناك يد أعلى من يده فى الوزارة فعليه أن يفسر ذلك أمام الرأى العام.

كانت جهة "سيادية" قد نبهت على "الأمالى" بالوقوف بالموضوع عند هذا الحد، ويؤكد ذلك أن ناراً كانت وراء الدخان، وخاصة أن صاحبنا تلقى رسالتين من اثنين من قادة الأقباط فى المهجر يمتحان موقفه، ودفاعه عن "زميله القبطى"، فرد عليهما صاحبنا على الفور مبيناً أن القضية تتعلق بالمبادئ لا بالأشخاص، وذكر لهم موقف منى مكرم عبيد ضده فى لجنة

التعليم بمجلس الشعب، وأن ٩٠٪ ممن اتصلوا به مؤيدين كانوا مصريين مسلمين، وأن الحرص على مصر كان وراء كل ما حدث.

نجا صاحبنا من ورطة التعاون مع نظام السادات وحزب خدم السلطان، ليواجه مأزقاً جديداً، عندما دُعي للعمل خادماً لآل بيت السادات. فقد استدعاه عميد الكلية يوماً لمقابلته، وعندما التقاه انتحى به جانباً وقال له: "السيدة جيهان السادات عاوزة تشوفك". فسأل صاحبنا عن السبب، فقال العميد: إنه يبدو أنها تريد استشارته في مسألة تاريخية تتصل بدراستها، وأن بعض من تثق بهم زكاه لها، ولذلك عليه الحضور لمقابلتها يوم الثلاثاء (وهو اليوم الذي تلقى فيه درساً في اللغة العربية على طلاب الفرقة الأولى قسم اللغة الألمانية بحكم كونها معيدة بقسم اللغة العربية). رد صاحبنا على العميد بأنه لا يحضر إلى الكلية إلا أيام السبت والاثنين والأربعاء، وأنه أستاذ مساعد يجب أن يسعى المعيد إليه لا أن يسعى هو إلى المعيد، وأن السيدة جيهان إذا كانت بحاجة إلى استشارته تستطيع مقابلته في مكتبه في أحد تلك الأيام الثلاثة كما يفعل غيرها من المعيدين، وأدار ظهره للعميد وانصرف.

كان لقاءه بالعميد يوم السبت، وكرر العميد استدعاه يوم الأربعاء، ففهم أن لذلك علاقة بالموضوع الذى حدثه بشأنه، فذهب للقائه. استبقاه العميد حتى صرف من كان بحضرته، ونبه على السكرتارية وساعى المكتب بعدم السماح لأحد بالدخول، حتى إذا خلا الجو، راح العميد يكرر ما قاله من قبل، مضيفاً إليه أنه أبلغ السيدة جيهان بتعذر حضوره لمقابلتها يوم الثلاثاء، واستعلم منها عن الموضوع الذى تريد الاستعانة به فيه (لاحظ الفرق بين "الاستشارة" و"الاستعانة") فأتضح أن الأمر يتصل بابنتها التى تدرس الماجستير فى تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، وأنها تنتظر منه أن يحدد اليوم موعداً يزور فيه بيت الرئيس برفقة أحد رجال الرئاسة الذى سيحضر بسيارته لاصطحابه من الجامعة إلى هناك، فرفض صاحبنا ما طرحه عليه العميد، وكرر ما قاله له من قبل أنه على استعداد للقاء من يريد استشارته فى مكتبه بالقسم فى الأيام التى يتواجد فيها بالكلية، وأدار ظهره مرة أخرى- للعميد وانصرف.

وفى يوم السبت التالى استدعاه العميد فى الحادية عشرة، وعندما دخل إلى مكتب العميد، كانت هناك فتاة سمراء نحيفة القوام قدمها له "السيدة نهى السادات"، ثم غادر حجرة المكتب

وتركهما معاً. قالت ابنة الرئيس أنها تدرس الماجستير بالجامعة الأمريكية، وأنها تعد بحثاً عن "حزب الوفد" وأنها بحاجة إلى استشارة أستاذ متخصص ، والجامعة الأمريكية ليس فيها من يمكن اللجوء إليه ، وأنها استشارت بعض معارفها فلُوصوها باللجوء إلى صاحبنا باعتباره صاحب الاختصاص في الموضوع. فقال لها: إن المعلومات التي وصلتها خاطئة، لأنه متخصص في التاريخ الاجتماعي وليس السياسي، وأنه ينصحها باللجوء إلى عبد العظيم رمضان أو يونان لبيب أو هما معاً، فهما المختصان بهذا المجال. وراح يعدد لها كتب ودراسات الاستاذين. فسكتت برهة، ثم قالت: إنها متأكدة أنه أنسب المتخصصين لمساعدتها. فاعتذر لها عن عدم إمكانية قيامه بهذا، وأوصاها بالاستعانة بوالدها "لأنه الوحيد في مصر الذي يعرف حقيقة حزب الوفد". وتركها في حجرة العميد وانصرف.

وبعد نحو ساعتين، بينما كان يتأهب للانصراف، استدعاه العميد، وذهب للقائه، فوجد الغرفة خالية (على غير العادة) إلا منه، وشكره العميد على لقائه بالسيدة نهى (الذي لم يكن هناك مقرأً منه)، وتردد قليلاً قبل أن يقول على استحياء، أن اختيارها لك

يعود إلى أنك الوحيد الذى له كتابات بالإنجليزية، وأنها فى حاجة إلى من يكتب لها البحث.

هب صاحبنا واقفاً من هول ما سمع، وانفجر فى العميد قائلاً: "أنت عارف قاعد فين، قاعد على كرسي طه حسين، ويتشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية فى سوق العبيد!!" وخرج من الغرفة صافعاً الباب خلفه.

حدث هذا فى ربيع ١٩٨١، وكان صاحبنا يتأهب لتقديم أوراقه للجنة الترقيات للحصول على درجة الأستاذية. وكان قياس الأمور بمعايير "المصلحة" الشخصية يسوقه إلى مDAHنة العميد، وليس إهانته إلى هذا الحد، وخاصة أن زميله حسن حنفى تأخرت ترقيته لما يقرب من العامين لأنه اعترض فى مجلس الكلية على حصول جيهان السادات على درجة الليسانس بتقدير ممتاز، رغم أنها لم تظهر بقاعات الدرس إلا أياماً معدودة طوال العام الدراسى. ولكن شيئاً من هذا لم يدخل فى حسابه، فقد أحس هو نفسه بذروة الإهانة عندما طلب منه العميد أن يكتب البحث لبنت الرئيس.

ومضت الشهور، وجاء سبتمبر ١٩٨١، ونُكِبت كلية الآداب بنقل عدد من خيرة أساتذتها خارج الجامعة فى هجمة سبتمبر

الشهيرة. وفي أول مجلس كلية يُعقد بعد هذه الكارثة بأسبوع واحد، عُرض على مجلس الكلية طلب مقدم من السيدة جيهان أنور السادات (البنات الصغرى للرئيس) المعيدة بكلية التربية فرع الفيوم - قسم اللغة الإنجليزية، تطلب فيه نقلها إلى قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب "لقربها من مكان منزلي". فاستشاط صاحبنا غضباً (وكان عضواً بالمجلس عن الأساتذة المساعدين)، وقال للعميد إن عرض هذا الموضوع فيه امتهان للمجلس وأعضاء هيئة التدريس بالكلية، واستفزاز لمشاعرهم، والأحرى بالمجلس أن يرجئ النظر فيه لأجل غير مسمى، فرد العميد بأن مجلس قسم اللغة الإنجليزية وافق على الطلب، ونحن أمام حالة روتينية متكررة، ولا يجب أن نزد وازدة وزر أخرى. فأصر صاحبنا على طرح الموضوع للتصويت وفي مثل هذه الحالة تؤخذ أصوات الموافقين أولاً، ثم يليهم غير الموافقين، ففوجئ صاحبنا بموافقة الأغلبية على الطلب!!

كانت أوراق ترقية صاحبنا إلى الأستاذية بين يدي اللجنة المختصة، وكانت هناك إشاعة قوية أن هناك قراراً آخر سينصّر بعد احتفالات السادس من أكتوبر بإيعاد آخرين خارج الجامعة، ولكن صاحبنا كان يعاني الحسرة والاكتئاب، ويرى أن جو الجامعة قد سعمه الفساد، والتذلل للسلطة، وأنه لو بقي بالجامعة أو طُرد



منها سيان، وإذا رُقَى أو لم يرق، فلن يغير ذلك من الحقيقة المرة شيئاً.

اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر، وعاد الزملاء المبعوثون إلى أعمالهم، واستقالت - فيما بعد - جيهان السادات وابنتها من الكلية، وبدأت العناصر الانتهازية تعيد ضبط مواقفها على بوصلة الحاكم الجديد، فأصبح هناك جو صالح نسبياً. وحصل صاحبنا على الأستاذية فى ديسمبر واختاره نفس العميد رئيساً للقسم فى أبريل ١٩٨٢ بعد وفاة رئيس القسم رغم كونه أحدث الأساتذة الثلاثة الموجودين بالقسم، لاعتبارات رأى فيها الرجل أن من مصلحة القسم أن تُسند أموره إليه.

وبعدما ترك الرجل العمادة، جمعته بصاحبنا فرصة لقاء منفرد، عندما استجاب لطلب العميد الجديد فخصص لسلفه مكتباً بقسم التاريخ، وكان فى استقباله عند وصوله إلى المكتب مرحباً، وقدم له سكرتيرة القسم وقال له: إنها فى خدمته أولاً، ثم فى خدمة القسم إذا توافر لها فخل من وقت. وفى هذه المناسبة انفرد الأستاذ الجليل بصاحبنا وقال له: إنه مدين له بالاعتذار عن واقعة بنت الرئيس، فرد صاحبنا بآته هو الذى يجب أن يعتذر عن الطريقة التى رد بها عليه. وظلت علاقته بالأستاذ الجليل ودية إلى أبعد الحدود.

## تحت القبة وهم

كانت الجامعة عند صاحبنا حلاًماً ودياً، بعد أن قُدر له أن يكون من طلابها، وكانت صورة الجامعة عنده هي تلك التي عرفها في آداب عين شمس: الاهتمام بتكوين الطلاب علمياً، ورعايتهم. كان مثله الأعلى أحمد عبد الرحيم مصطفى الأستاذ القدير الذي يصادق تلاميذه، وأحمد عزت عبد الكريم الذي يعامل تلاميذه معاملة الأبناء، ويرعاهم، ويوفر الحماية لهم. حقاً كانت هناك نماذج أخرى مختلفة إلا أنها كانت خروجاً على القاعدة، فقد كان أساتذة عين شمس - عندئذ - يحرصون على أن يرقوا بمستوى خريجهم، في تنافس واضح مع جامعتي القاهرة والإسكندرية.

وعندما داعبت صاحبنا أحلام الانتماء إلى هيئة التدريس بالجامعة، كانت صورة المناخ العلمي بآداب عين شمس هي النموذج الذي يتوقع وجوده بالجامعة. ولكن التحاقه بقسم التاريخ بآداب القاهرة، وما واجهه من مناخ مغاير تماماً، هز صورة

الجامعة عنده. فاهتمامات الأساتذة فى جلساتهم الخاصة بالنميمة، وتناقل أخبار "معسكر الأعداء" داخل القسم هى السائدة. أما القضايا العلمية والمنهجية، فلم يجدها إلا فى مجلس محمد أنيس، وكان ذلك نادراً.

كذلك أدى استوزار الثورة لأساتذة الجامعات، والتركيز على جامعة القاهرة فى هذا الصدد، إلى تآكل استقلال الجامعة، نتيجة تملق أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه القانون الخاص بالجامعات من ضوابط قيدت الحريات، وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن، فكان مدير إدارة الأمن بوزارة التعليم العالى يمارس نفوذاً على الجامعات يفوق سلطات الوزير نفسه، وتسابق المنافقون لتملقه، فهو الذى يملك السماح لهذا بالسفر، وتعطيل سفر ذاك، ويملك تبديد فرصة الإعارة لمن يشاء. وبلغ التملق ذروته عندما حصل الرجل على درجة الدكتوراه من إحدى كليات الآداب. وتكرر نموذج «دكترة» مدير أمن التعليم العالى، بل ومديرى أمن الجامعات.

هان الأساتذة على السلطة ، عندما هانت عليهم أنفسهم. فلم يستطع الحريصون على استقلال الجامعة وتقاليدها تنظيم حركات احتجاجية على ما يجرى للجامعة. وإذا كان هذا المناخ لم

يكن محسوساً بأدب عين شمس، فليس معنى هذا أن جامعة عين شمس سلمت من هذا التلوث، فسرعان ما انتقلت إليها العدوى بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكي. وبدأت منذ ذلك الحين تظهر حمى التنافس في غير المجال العلمي. فتملق قيادات التنظيم السياسي، والتطوع للتعاون مع أجهزة الأمن (كتابة التقارير عن الزملاء) كانت الطريق التي سلكها الانتهازيون للحصول على المكافآت: مناصب المستشار الثقافي بالسفارات المصرية بالخارج، ومناصب الهيئات الدولية، وانتظار "حلول الدور" لتولى منصب "الوزير"

وان ينسى صاحبنا حرص أساتذة بعينهم على التواجد بالكلية أيام التعديل الوزاري، وتعليقاتهم بعد تشكيل الوزارة الجديدة، فهم عند كل تعديل يحاولون في أحاديثهم استشفاف ما قد يكون لدى الطرف الآخر من معلومات، وخاصة إذا بدت عليه علامات الاطمئنان. وحدث يوماً أن أسر أستاذ مساعد بقسم التاريخ بأدب القاهرة لطالب دراسات عليا من تلاميذه، أنه حظى ببقاء طويل مع الرئيس عبد الناصر، أصر فيه الرئيس على توليته وزارة التعليم العالي، وأنه ظل يتمنع حتى أقنعه الرئيس بأن الأنسب لتولى المنصب، ولما كان ذلك الطالب قريباً لأحد محرري

أخبار اليوم، فقد أسر إليه بما سمع من أستاذه، فلم يتحرر الصحفي الدقة، وسارع بنشر الخبر فى مكان بارز. وتعمد الأستاذ الحضور إلى الكلية يوم نشر الخبر، فقويل استقبال الفاتحين، وحظى بوصلات تملق، وهو يرد عليها بالتأكيد أنه فوجئ مثلهم بما نُشر. ولم يكن الرجل مرشحاً، ولم يكن هناك أساس للقصة كلها.

حدث يوماً أن ذهب صاحبنا إلى القسم بعد التشكيل الوزارى الذى جاء فيه عبد العزيز حجازى وزيراً للمالية، فوجد تجمعاً من الأساتذة الذين يحتلون مواقع بالتنظيم السياسى، وهم يعبرون عن غضبهم لأن الرجل الذى نال الوزارة "ليبرالى رجعى" لا علاقة له بالاتحاد الاشتراكى، كما أنه أحدث منهم عهداً بالحصول على الدكتوراه. وأضاف أحدهم فى تعداده لمبررات ما حدث من "تجاوز"، بأن عبد العزيز حجازى كان لا يعرف شيئاً عندما وصل إلى لندن مبعوثاً للحصول على الدكتوراه، وأنه (المتحدث) كان على وشك الحصول على الدكتوراه، فكان لا يحسن التصرف إلا بمساعدته، وأنه كان ضعيفاً فى اللغة الإنجليزية، فاستعان بموظف إنجليزى بالمكتب الثقافى المصرى لكتابة الرسالة له، فكيف يستطيع من كان مثله أن يدير مالية البلاد؟!.

والمجيب أن الجلسة انتهت بكتابة كل منهم بريقة تهئة للوزير  
بالثقة الفالية وأرسلوا ساعى القسم إلى مكتب التلفزيون  
لإرسالها

وشهد صاحبنا ما حدث أثناء العملة الانتخابية لوجدة  
الاتحاد الاشتراكي بالكلية، عندما وقف أحد المرشحين من  
الامتازة على السلم الرئيسى المؤدى إلى مكتب العميد، يعرض  
برنامجاً فى خطبة عصماء (ركز فيها على المطالبة بتحسين  
الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس) وأنهى خطابه بتمنيز  
"الزملاء" من إعطاء أصواتهم لعميد الكلية يحيى هويدى، لأن  
أخاه (أمين) كان رئيساً للمخابرات، ورد عليه العميد من  
الشرفة المطلة على السلم قائلاً بصوت جهورى "يا دكتور (فلان)  
أنا لى الشرف أن يكون أخى رئيس المخابرات، لكن تحب أقول  
للناس دى مين اللى بيكتب تقارير عن زمايله للمخابرات وغيرها  
من أجهزة الأمن؟". ولم ينبس صاحبنا ببنت شفة، واختفى عن  
الأنظار.

ويلغ تعلق أعضاء هيئة التدريس للسلطة مداه فى عصر  
السادات، فعدلت قواعد القبول بالجامعات لتسمح لعملة ال  
GCE وهى شهادة التعليم العام البريطانية التى تعادل الإعبادية

(من حيث المستوى العام) حتى يتسنى لزوجة الرئيس وبناتها الالتحاق بالجامعة، فكانت الآداب وجهتهن، وكال الأساتذة الدرجات لهن. وكانت رسالة الماجستير التي تقدمت بها زوجة الرئيس، فصلاً محزناً فى تاريخ الجامعات المصرية. أذيعت المناقشة كاملة بالتلفزيون المصرى، وأعيدت إذاعتها مرة أخرى، فقد حضرها الرئيس. وجاء على لسان أحد أعضاء اللجنة (بعد أن ألقى قصيدة مدح من نظمه) أن الرسالة تستحق عن جدارة درجة الدكتوراه وليس الماجستير، ونعى على القانون قصوره فى هذه الناحية، واضطرت سهير القلماوى أن تتدارك الموقف، وتفسر ما قاله الأستاذ المناقش بأنه شكلا من أشكال التعبير عن الإعجاب بالرسالة.

كانت جيهان السادات بعد تخرجها بامتياز قد عُينت معيدة بقسم اللغة العربية، وكانت تدرس مادة اللغة العربية لطلبة الفرقة الأولى بقسم اللغة الألمانية وتخصصت إحدى عضوات هيئة التدريس (وكانت بدرجة أستاذ مساعد) من قسم اللغة الألمانية فى استقبالها عند حضورها إلى الكلية، وإعداد القهوة لها بنفسها، وكوفئت بعد ذلك على هذه "المهمة الوطنية" بتولى منصب المستشار الثقافى بسفارة مصر بألمانيا. وتسابق أعضاء هيئة التدريس فى

تقديم الالتماسات إلى المعيدة "السيدة الأولى"، فهذا يطلب تعيين ابنته فى وظيفة مهمة، وذاك يطلب "شقة" لكل من ولديه، إلى غير ذلك من طلبات. وتولى بعض أساتذة قسم اللغة العربية التدريس لها فى منزل الرئيس، وكوفى منهم من كوفى بمناصب المستشار الثقافى، والمراكز الرئيسية فى حزب السلطة. ولكن ذلك لا يبلغ ما بلغته مكافأة عميد الكلية الذى صعد إلى منصب نائب رئيس الجامعة، ثم كان أول رئيس لمجلس الشورى، وكوفى رئيس الجامعة بتوليه رئاسة مجلس الشعب.

وعندما حصلت جيهان السادات على الماجستير عُينت مدرساً مساعداً، وكان الإجراء المتبع فى الجامعات المصرية تطبيقاً لقانون الجامعات هو اعتماد الدرجة العلمية بمجلس القسم ومجلس الكلية، ثم اتخاذ قرار التعيين بالجلسة التالية (بعد شهر)، ولكن تم تغيير الإجراء فى الجامعة كلها، فأصبح اعتماد الدرجة يتم فى البند الأول من جدول أعمال المجلس، ثم يتم التعيين فى البند الأخير بنفس الجلسة، وأصبحت تلك البدعة الإجرائية هى الإجراء المتبع حتى اليوم فى تعيين المدرسين المساعدين والمدرسين.



ولعل جيهان السادات لم تطلب ذلك، فأغلب الظن أنه جاء بمبادرة من جانب العميد، أقرها رئيس الجامعة. ولا أدل على ذلك مما لقيه العالم الجليل حسن حنفي من تنكيل الرجلين (العميد ورئيس الجامعة) به لمجرد اعتراضه على حصول جيهان السادات على درجة "ممتاز" في الليسانس، واحتجازه على فساد نُم من كالوا لها الدرجات، فتأخرت ترقية الرجل (رغم أن تقرير اللجنة العلمية أوصى بترقيته عن جدارة) حتى رحل عميد الكلية ورئيس الجامعة ليتربعا على مقاعد المجلسين النيابيين. فقام الدكتور إبراهيم بدران بعرض التقرير على مجلس الجامعة، بعدما أفهمه بعض الشرفاء من أساتذة الجامعة حقيقة الموقف. وشتان بين هذا الرجل وسلفه، فقد كان عالماً جليلاً منصفاً، لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولم يكن الأخذ بمبدأ انتخاب العميد (الذي نص عليه قانون تنظيم الجامعات وألغى فيما بعد) أداة فعالة للإصلاح ولتمتع أعضاء هيئة التدريس بحق اختيار رئاستهم العلمية. يرجع ذلك إلى النص على أن يختار رئيس الجامعة من بين الثلاثة الأول من يُعين عميداً. ولم يُنص على مبدأ الترشيح، بحيث يتقدم من يرغب في ترشيح نفسه للعمادة بطلب بهذا المعنى، فتكون هناك فرصة

لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على برنامج كل مرشح والمفاضلة بين المرشحين حسب تاريخهم الشخصي، وما يمكن أن يؤديه كل منهم للكلية. وقيل في تقرير ذلك أن الترشيح سيؤدي إلى تراشق المرشحين بالكلمات وكشف عورات كل منهم أمام أعضاء هيئة تدريس الكلية، مما يجعل موقف من يقع عليه الاختيار ضعيفاً. واقتصر على أن يشترك أعضاء مجلس الكلية والأساتذة فقط من غير أعضاء مجلس الكلية في اختيار العميد. أي أن القاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس (المدرسون والأساتذة المساعون) لا صوت لهم في ذلك الانتخاب.

ولكن كان من يرغب في المنصب يتصل بهذه الدائرة المحدودة من أصحاب الأصوات فرداً فرداً، ويعد هذا بأن يستبعد فلاناً من بين من يختاروهم لمنصب الوكيل (لأن صاحب الصوت على خصوصية معه)، أو يعد شخصاً بعينه (قد يكون صاحب الصوت أو من يركبه للمنصب) ليصبح أحد الوكيلين. ووصل الأمر إلى حد زيارة البيوت، وطلب القسم على المصحف للتأكد من الحصول على الأصوات. وهي مهزلة بكل المعايير لا علاقة لها بالديموقراطية من قريب أو بعيد. فقد كان من له حق التصويت أن يختار ثلاثة أسماء من بين القائمة التي تضم أسماء أساتذة الكلية

حسب أقدميتهم، ثم تُحصر الأصوات، ليكون هناك فى النهاية ثلاثة أسماء يُبين أمام كل منها عدد ما حصل عليه من أصوات، وترتب أسماء الفائزين ترتيباً تنازلياً (أول - ثان - ثالث) ثم تُرسل لرئيس الجامعة لاختار واحداً منهم ويصدر القرار بتعيينه، وهو (عادة) يختار من لا يعترض الأمن على اختياره.

فقد كانت لأجهزة الأمن الكلمة العليا فى الترشيح للمناصب الإدارية الجامعية عامة، ومنصب العميد خاصة، نظراً لأهمية منصب العميد فى تصديق أسلوب التعامل مع الطلاب، و"طبخ" انتخابات اتحاد الطلاب على مستوى الكلية التى كانت دائماً قضية "أمن" بالدرجة الأولى. لذلك وقع اختيار رؤساء الجامعات -فى بعض الحالات - على من جاء فى الترتيب الثالث وحصل على أصوات لا تزيد على ١٠٪ من مجموع أصوات الناخبين. ناهيك عن حرص المتطلعين إلى المنصب على حسن تقديم أنفسهم للأمن (من خلال من لهم صلة بالأمن من مؤيديهم). ولما كان منصب العميد بداية الصعود إلى مناصب القيادة بالجامعة (نائب الرئيس والرئيس) وهى مناصب لا ينالها إلا من لا يعترض عليه الأمن، فقد كان معظم العمداء المنتخبين يبنون علاقة "حميمة" مع أجهزة الأمن، تبدأ بحسن الأداء فى عملية "طبخ" انتخابات اتحاد الطلبة،

والاستجابة لطلبات الأمن بهذا الخصوص لمنع طلاب معينهم من الترشيح. وهنا تتجلى قدرات العميد الهام، فيُحيل الطلاب (الذين يطلب الأمن إبعادهم) إلى التحقيق بأى تهمة، ولكن تهمة "الإخلال بنظام الدراسة" هي أبرز تلك التهم، ويمتد التحقيق إلى انتهاء موعد الترشيح، وحبذا لو استمر إلى ما بعد الانتخابات، ثم توقع على الطلاب عقوبات تافهة بعد أن ينتهى الغرض الذين حاولوا للتحقيق من أجله.

أما العميد "العقر" الخادم المخلص للأجهزة الأمنية، فيوجه إلى أعضاء هيئة التدريس بالإعلان لطلابهم أنه لن تكون هناك محاضرات يوم الانتخابات، فإذا امتنع أحدهم عن القيام بذلك، فهناك عشرات من زملائه يتمنون رضا العميد عنهم لتسهيل مصالحهم الشخصية. وتكون النتيجة عدم وجود الحد الأدنى من الناخبين يوم الانتخاب، مما يعطى الحق القانونى للعميد الهام أن يعين أعضاء اتحاد الطلبة. وقائمة الأمن جاهزة دائماً.

فإذا رفض العميد الاستماع إلى "النصائح الملزمة" التى يقدمها له رجال الأمن، فإنه بذلك يغامر بمستقبله الإدارى، فعليه أن لا يتوقع ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجامعة الذى

يضعه كل عميد نصب عينيه أثناء أدائه لعمله. كما أن مطالب الكلية - في عهده - لن تلقى استجابة من رئيس الجامعة (إذا لم يكن على شاكلة إبراهيم بدران). فلا يستجيب رئيس الجامعة لطلبات الكلية في المسائل المالية والإدارية، وتتعرض قرارات مجلس الكلية في الاعتماد من رئيس الجامعة أو من مجلس الجامعة.

فإذا أصبح العميد نائباً لرئيس الجامعة، وضع نصب عينيه التربع على «الكرسي الكبير» أي رئاسة الجامعة، فيزيد من إبراز «ولائه» لأجهزة الأمن بتقديم «خدمات» عامة أو خاصة في مجال اختصاصه. ولكن الأمل الأكبر هو «الكرسي العالي» أي الوزارة، التي تتطلب تحركات من نوع آخر خارج الجامعة، مع المتنفذين من رجال حزب الحكومة، ومع من يتيح له قربه من الرئيس اقتراح بعض من يُختارون لمناصب الوزارة.

أما اختيار رئيس الجامعة فيتم من خلال تزكية أجهزة الأمن لأحد المرشحين الثلاثة الذين يتقدم وزير التعليم العالي بأسمائهم إلى الرئيس. وأحياناً يأتي القرار بتعيين شخص لم يرد اسمه بين المرشحين، كما حدث عند تعيين أحد رؤساء جامعة القاهرة. لذلك كان رئيس الجامعة أحرص الجميع على التفاني في خدمة

أجهزة الأمن، ولا يرفض لأحد من كبار ضباطها طلباً "شخصياً".  
وتجاوز أحدهم حدود إبداء الولاء للأمن بعدم تطبيق القاعدة  
القانونية التي جرى اتباعها، وهى بقاء من يتولى منصباً إدارياً من  
الأساتذة فى ممارسة أعمال منصبه حتى نهاية العام الدراسى  
(آخر يوليو) فى حالة بلوغه سن الستين قبل هذا التاريخ. فقام  
رئيس جامعة القاهرة بتعيين عميد للتجارة بدلاً للعميد القديم فور  
بلوغه الستين (فى منتصف العام الدراسى) لأنه رفض طلب الأمن  
الذى أبلغه له رئيس الجامعة بالعمل على استبعاد مجموعة من  
الطلاب من الترشيح لانتخابات اتحاد الطلاب. ولما نبهه رئيس  
الجامعة إلى أنه "موظف حكومى" وأن عليه أن يطيع "أوامر  
الحكومة"، رد عليه الرجل بأنه "أستاذ جامعى \_ أولاً وأخيراً - وأن  
ضميره لا يسمح له بأن يتردى إلى هذا المستوى فى التعامل مع  
طلابه".

نفس رئيس الجامعة طلب من عميد الآداب فى اليوم الأول  
لتوليهِ منصبه رفع اسم أحد أساتذة قسم التاريخ (وكان رئيساً  
سابقاً للقسم) من جدول التدريس بمرحلة الليسانس، ولما كان  
قرار تعيين ذلك العميد أول ما اتخذه الرئيس الجديد من قرارات  
فقد وعده خيراً. وعندما اطلع صاحبنا على طلب رئيس الجامعة

(وكان صاحبنا وكيلًا للدراسات العليا) جذر العميد من التورط في هذا العمل غير القانوني، لأنه لا يجوز وقف عضو هيئة تدريس عن العمل إلا بناء على قرار سلطة التحقيق في حالة ارتكابه مخالفة جسيمة من تلك المنصوص عليها بالقانون. ولما كان الأستاذ المطلوب رفع اسمه من جداول الدراسة يتعرض بذلك للوقوف عن العمل دون مبرر، فإن ذلك يعرض العميد نفسه للمتعاب من جانب أعضاء هيئة التدريس بالكلية، كما أنه يعطى للأستاذ المعنى الحق في مقاضاته شخصياً، لأنه يتحمل وحده وزر منع زميله من العمل دون أن يكون هناك قرار رسمي مكتوب من رئيس الجامعة بهذا الصدد.

وقع العميد الجديد في حيص بيص، ثم اقترح على صاحبنا وزميله (وكيل شئون الطلاب) أن يصحباه لمقابلة رئيس الجامعة وتسوية الأمر معه. وذهب ثلاثتهم إلى المكتب الذي كان غاصاً بالمهنتين، فطلب صاحبنا من رئيس الجامعة أن ينتحى بهم جانباً لأمر مهم، وعندما استجاب الرجل، سأل صاحبنا عن أسباب طلب منع الأستاذ إياه من التدريس، فأجاب رئيس الجامعة: "ده عامل قلق للدولة المصرية" فقال صاحبنا: "هل رسب عنده أحد أبناء أو بنات مسئول في المخابرات؟". فرد الرئيس "طب ما انت عارف

أهو.. أنا قلت ما يدرسش يعنى ما يدرسش" قال صاحبنا للرئيس: "سيادتك تجلس الآن على كرسى أحمد لطفى السيد، مدير الجامعة الذى رفض المساس باستقلالها، ولا يجب أن تقدم على تصرف مخالف للقانون". فقال: "ما وجه المخالفة للقانون"، فشرح له حكم القانون فى وقف عضو هيئة تدريس عن العمل، ونصحه باستشارة المستشار القانونى للجامعة (وكان عميداً لكلية الحقوق)، فإذا أيد موقفه، فعليه أن يصدر قراراً مكتوباً يوجه لعميد الكلية للعمل بموجبه. وانصرف الثلاثة، واتصل رئيس الجامعة بالعميد فى صباح اليوم التالى، ليعلمه بعدم وجود داعى لرفع اسم الأستاذ من الجدول، وأن يبقى الحال كما هو عليه. وهذه الواقعة بالغة الدلالة على مدى تفانى بعض رؤساء الجامعات فى إرضاء نزوات كبار ضباط الأمن.

ولعل أبرز دليل على اختلال معايير اختيار رؤساء الجامعات، ما اكتشفه صاحبنا بعد عدة شهور، من أن نفس رئيس الجامعة الذى ذكره بأنه يجلس على كرسى أحمد لطفى السيد، لم يكن يعرف من هو أحمد لطفى السيد الذى كانت قاعة اجتماعات مجلس الجامعة تحمل اسمه!



فقد كان صاحبنا عضواً بلجنة موسعة شكلها رئيس الجامعة للإعداد لاحتفالية ضخمة بالعيد التسعين لجامعة القاهرة، ضمت معظم عمداء الكليات ونواب رئيس الجامعة وبعض وكلاء الكليات، وبعض الأساتذة الذين لتخصصاتهم علاقة بالاحتفالية. وكانت اللجنة تتعقد مرة كل أسبوعين برئاسة رئيس الجامعة لمدة عام دراسي كامل، فقد كان رئيس الجامعة حريصاً على أن يجعل من المناسبة "حملة علاقات عامة" يروج فيها لنفسه تطلعاً إلى "الكرسى الكبير" (الوزارة). وفي أحد تلك الاجتماعات كان صاحبنا يعرض على اللجنة قائمة كلف بإعدادها عن رؤساء الجامعة السابقين ليتم تكريم الأحياء منهم بهذه المناسبة وتكريم ذكرى من رحلوا منهم. وكانت هناك نسخة من القائمة بيد كل عضو من أعضاء اللجنة يتصدرها اسم "أحمد لطفى السيد" تليه أسماء من تولوا رئاسة الجامعة بعده، وقد سبقت أسماؤهم المختصر الدال على "أستاذ دكتور (أ.د.)"، ففوجئ صاحبنا برئيس الجامعة يستوقفه ويقول: "لقد وجدنا غلطة لفلان بك... من فضلكم ضعوا أ.د. أمام اسم أحمد لطفى السيد". فإذا بالكل يشرعون أقلامهم ويضعون الإضافة، مما أصاب صاحبنا بالانزعاج، فقد يكون رئيس الجامعة يجهل أحمد لطفى السيد،

فهل شاع الجهل بين العمداء والوكلاء ونواب الرئيس، والأعضاء من الأساتذة، أم أنه النفاق؟ واعترض صاحبنا بقوله: "يا ريس، أحمد لطفى السيد لم يحمل الدكتوراه، ولم يحصل على درجة الأستاذية، فقد كان أعلم ممن حملوا الدكتوراه، وكان أستاذاً لأجيال متعاقبة من المصريين"، فضحك الرئيس (وضحك لضحكه الجميع)، وقال موجهاً الكلام لصاحبنا: "يعنى علموه مدير جامعة لأن ما كانش عندهم غيره" !!! ولا تعليق.

استن النظام منذ عهد السادات سنة قُدر لها أن تدوم، وهى اختيار عناصر منتقاة معروفة بولائها للنظام أو محسوبة على أحد أركانها لتتولى رئاسة كل مؤسسة من القطاع العام إلى الوزارات إلى الجامعات، واعتبار معيار الولاء هو المحدد الأساسى فى الاختيار، وترك كل من يتولى أمر مؤسسة يديرها وكأنها "عزيتة" الخاصة، يفعل بها ما يشاء دون حسيب أو رقيب. بل لم يعد للأجهزة الرقابية تلك الهيبة التى كانت لها قبل عهد السادات، فالعبرة برسوخ أقدام المسئول، وقوة الشخصية التى يستند إليها، أو يُعد من محاسبيها. وانعكس ذلك على اختيار رؤساء الجامعات فى معظم الحالات فإذا أفلت أحد ممن أختير رئيساً لجامعة من تلك المواصفات، وأوقف جهده لإصلاح شأن الجامعة دون اعتبار

لضغوط أجهزة الأمن ومحاسيب النظام، كان عرضة للإزاحة من منصبه، كما حدث مع محمد محمود الجوهري الذى كانت عمادته لكلية الآداب عهد إصلاح وإعادة هيكلة الأداء الأكاديمى بالكلية، وعندما أصبح نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون فرع الفيوم، حمل على عاتقه - بأمانة - مهمة استكمال منشآت الفرع ووضع هيكله الأكاديمى، وعندما أصبح رئيساً لجامعة حلوان، قدم نموذجاً يُحتذى لبناء جامعة من بين كليات ومعاهد متناثرة، ويضع هيكلها الأكاديمى، ويدعم هيئة التدريس بأكثر العناصر كفاءة، ويكمل منشآت الجامعة بأنسب الشروط فى زمن أصبح الفساد فيه هو القاعدة والمصلحة العامة هى الاستثناء. ولكن أداء الجوهري كان "نشاراً" وسط جوقه أصحاب "العزب"، فتناهشته الذئاب، وأزيح عن منصبه لعجزه عن إرضاء مصالح ونزوات صنّاع الفساد.

ولم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده ابرز مظاهر الفساد الجامعى الذى بدأ مع عهد السادات وترعرع بعده واستشرى واستوحش، فقد أبتدعت فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد هى: دعم الكتاب الدراسى، والصنایق الخاصة، ولجان المتحنيين.

ودعم الكتاب الجامعى يبدو أمراً إيجابياً وحيوياً، وخاصة أن النظام قد قطع شوطاً طويلاً فى إلغاء الدعم على السلع التى يستهلكها السواد الأعظم من الشعب، فالإبقاء على دعم الكتاب الجامعى يُعد - من هذه الناحية - استثناءً إيجابياً. غير أن تمويل دعم الكتاب الجامعى تقدمه هيئة المعونة الأمريكية، وهى - على أرجح الأقوال - صاحبة الفكرة، تتخذها سلاحاً نوحدين، تهدتة الأمور بين الطلاب لمصلحة النظام، فيكون دعم الكتاب - على هذا النحو - بمثابة صمام الأمان، وإثارة المتاعب للنظام - من ناحية أخرى - فى حالة التوقف عن تمويل دعم الكتاب الجامعى فجأة كسلاح للضغط السياسى.

على كل، مبدأ دعم الكتاب الجامعى له جانبه الإيجابى، وخاصة إذا وصل الدعم لمستحقه، ولكن ما يحدث فعلاً هو تحديد عدد محدد من الكتب تُعطى للطلاب بنسبة تخفيض عالية، يتم اختيارها بما يخدم مصالح أساتذة بعينهم فى كل قسم لضمان توزيع كتبهم فى زمن قصير، وتحصيل عائدها المادى. هذا فضلاً عن الحالة المتردية التى وصلت إليها الكتب الجامعية (فى معظمها) من حيث المحتوى وأسلوب المعالجة، والتخلف عن مواكبة الجديد فى التخصص، واتخاذها سبلاً للتكسب على حساب طلاب

طحنتهم ونوهم الأزمة الاقتصادية. ويجد الطالب نفسه مضطراً لشراء كتاب لا نفع فيه بسبب الأساليب الدنيئة التي يتبعها معظم أعضاء هيئة التدريس لضمان تصريف الكتب والمذكرات. بل أصبح بعضهم يبيع المذكرة، ثم ملحقاً لها يضم بعض الأسئلة النموذجية وإجاباتها، ثم يطرح للبيع قبيل الامتحان ملخصاً للمذكرة التي تعد في حد ذاتها - عرضاً ملخصاً للمادة. وترتب على ذلك انحطاط المستوى الدراسي بالجامعة من ناحية، وخلل العلاقة بين الأستاذ والطالب من ناحية أخرى، حين يتحول الأستاذ إلى شخص يتطلع إلى ما في جيوب تلاميذه، ولا يعنيه أمر ما قد يكون في عقولهم.

ولو كانت المصلحة العامة هي المعيار، لاستخدم دعم الكتاب الجامعي في تحسين مستوى التأليف، والتشجيع على التأليف الجماعي لمراجع معتمدة في المقررات الدراسية، مقابل مكافأة محددة، على أن يتولى قسم النشر بالجامعة (المطبعة) نشر تلك الكتب وبيعها بأسعار معتدلة. كما يمكن أن يتم تزويد مكتبة الكلية بنسخ كافية منها ليستعيرها غير القادرين على اقتناء الكتب.

والبدعة الثانية "الصنایق الخاصة" لا تقل أهمية عن دعم الكتاب الجامعی من حیث الشكل، ولكنها أكثر فساداً من حیث المضمون. فلما كان التعليم مجانياً بجميع مراحلہ وفقاً للدستور، اخترع المجلس الأعلى للجامعات مبدءاً أن يكون بكل كلية "صندوق خاص" يتم تعويله من مبالغ إضافية يدفعها كل طالب إلى جانب الرسوم المحددة بحکم القانون. وأطلق العنان لتحديد المبالغ الإضافية التي قد تصل إلى ما يتراوح بين ٣٠ - ٥٠ ضعفاً من قيمة رسوم القيد. ووزعت هذه المبالغ بشكل یضمن حصول إدارة الجامعة على حوالی الربع وتحتفظ الكلية بالباقي الذي يصل إلى ما يقرب من عشرة ملايين جنيه فی الكليات ذات الأعداد الكبيرة، من المفروض أن تُصرف على الخدمات التعليمية، أي توفير ما تحتاج إليه الكلية من وسائل تعليمية وأجهزة وأنوات معملية إلى غير ذلك من مستلزمات، كما يتم منها رعاية الطلاب. ولما كانت هذه المبالغ التي تمول الصنایق الخاصة، لا تُعد من موارد الخزينة العامة للدولة لأنها لم تُفرض بقانون باعتبارها "رسوماً"، فهي لا تخضع للرقابة المالية التي تخضع لها حسابات الجهات الحكومية، ولا تُدرج فی الميزانية الخاصة بالكليات أو الجامعة باعتبارها أموالاً "خاصة" وليست "عامة". ولذلك لا يراجعها أو

يراقبها "الجهاز المركزى للمحاسبات"، كما أن الصرف منها من سلطة العميد (على مستوى الكلية) ورئيس الجامعة على مستوى الجامعة.

كان من الممكن أن تُستخدم هذه الأموال الطائلة لدعم البحث العلمى، وتمويل مشروعات بحثية فى مختلف التخصصات، أو دعم المعامل بأحدث الأجهزة العلمية، وإنشاء ما ليس موجوداً منها. كذلك كان من الممكن استخدامها فى دعم النشاط الثقافى والرياضى للطلاب. غير أن هذه الأموال تُستخدم \_فى الغالب\_ لخدمة مصالح من لهم حق التصرف فيها، وليس سراً أن الكثير من رؤساء الجامعات يمنح مكافآت شهرية من تلك الصناديق لبعض المحاسيب من الأساتذة الذين تُقدم لهم مبالغ شهرية تحت مُسمى "مكافأة مستشار"، ولرئيس الجامعة الحق المطلق فى تحديد أرقام تلك المكافآت، وينال بعض الصحفيين منها نصيباً تحت مختلف المسميات لزوم "تلميع" صورة رئيس الجامعة على صفحات صحفهم، كما تُمول منها الهدايا العينية التى يقدمها رئيس الجامعة فى بعض المناسبات للشخصيات التى يبنى الجسور معها، والكثير من رؤساء الجامعات يتعامل مع الصناديق الخاصة وكأنها إيراد "العزبة" يبعثه كيف شاء.

حقاً استخدم بعض العمداء هذه الأموال فى تجديد وترميم المبانى وتجهيزها بالوسائل السمعية وتزويد المدرجات بأجهزة التكييف ، ولكن ذلك تم أيام أن كان "الحزب الوطنى الديموقراطى" يعقد مؤتمره السنوى بحرم الجامعة، فيتم إيقاف الدراسة بالجامعة لمدة أسبوع، وتُعد المدينة الجامعية لسكنى الأعضاء، فيتم تجديدها وتزويدها بوسائل الراحة، التى حُرِم منها الطلاب، على حساب الطلاب أنفسهم من أموال الصناديق الخاصة. واتجه بعض العمداء إلى تجديد أثاث مكاتبهم فاستبدلوا به أثاثاً "مستورداً"، إلى غير ذلك من مظاهر تبديد هذه الأموال التى لا حسيب عليها ولا رقيب، والتى تُعد باباً واسعاً للفساد والإفساد.

أما الآفة الثالثة، فهى "لجان المتحنيين" وهى آلية تقرر العمل بها فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تعطى للعميد حق تشكيل لجنة برئاسته أو رئاسة وكيل الكلية لشئون الطلاب، للنظر فى نتيجة المادة التى يقل مستوى النجاح فيها عن ٥٠% فنقرر اللجنة إضافة رقم محدد من الدرجات إلى الدرجة التى حصل عليها كل طالب فى تلك المادة، بما يكفل رفع نسبة النجاح إلى ما يصل إلى ٥٠% أو يتجاوزها قليلاً.



وأخذاً في الاعتبار لناخ الفساد السائد في الجامعة، يبدو أن هذه "البدعة" وُضعت لخدمة أبناء بعض أهل الحضوة الذين تعثروا في بعض المواد، لأن تطبيقها في السنوات التي عاصرها صاحبنا كان الهدف منه خدمة أبناء بعض الأساتذة، أو المسؤولين الكبار، أو كبار ضباط الأمن. وقيل في تبرير هذه الجريمة أن رسوب الطلاب في مثل تلك المواد يؤدي إلى اكتظاظ الكلية بالطلاب المتخلفين، ويوجد صعوبة في تدبير أماكن لهم بلجان الامتحان.

وتتم هذه العملية في الغالب بون الرجوع إلى أستاذ المادة إذا كان من نوى المكانة، فتتم من وراء ظهره، أما إذا كان صاحب المادة ممن يسهل الضغط عليهم قام بإجراء التعديل بنفسه حتى لا يغضب العميد، فيضع العقبات في طريق إعارة أو ترقية ينتظرها، وهو عادة لا يتأخر عن الاستجابة للطلب، طالما كان من حق العميد أن يعدل النتيجة عن طريق "لجنة الممتحنين".

أخطر ما في الأمر، أن الدرجات تضاف لجميع الطلاب فلا تساعد الراسب فقط على النجاح، ولكنها ترفع تقدير الناجح ليصبح "جيد جداً" بدلاً من جيد أو "ممتاز" بدلاً من "جيد جداً"، فيؤثر هذا التعديل على فرص خريج معين في التعيين في وظيفة

معيد. وهو ما يتم عادة لصالح طلاب بعينهم، ويفسر المستوى المتدنى للخريجين عامة والمعيدين خاصة.

وامتد الفساد ليتناول تعديل شروط الإعارة للجامعات الأخرى المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات. كان القانون السابق عليه يجيز الإعارة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى، فجاء القانون الحالى ليجعلها لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة (أى أربع سنوات)، ولعضو هيئة التدريس الحق فى الإعارة لمدة تبلغ مجموع سنواتها عشر سنوات خلال مدة الخدمة.

وحدث أن كانت سيدة تشغل درجة الأستاذية بإحدى كليات جامعة القاهرة معارة للسعودية، وطلبت مد إعارتها لمدة ثالثة (ست سنوات)، ولما كانت تلك السيدة شقيقة رئيس الوزراء ، فقد حصل حسن حمدى رئيس الجامعة على موافقة مجلس الجامعة على إعارتها رغم رفض مجلس الكلية لذلك ، واستند رئيس الجامعة إلى فتوى فصلها له المستشار القانونى للجامعة باعتبار أن تقدير مدى ضرورة مد الإعارة من صلاحيات رئيس الجامعة وحده.

وظن رئيس الجامعة أن المسألة ستتوقف عند هذا الحد، ولم يدر أنه \_بمجاملته لرئيس الوزراء وكسره القانون- قد وضع سابقة لا فكاك منها. فقد شاع خبر المد الاستثنائي لمدة عامين إضافيين بين المعارين في السعودية والخليج، وحصل الكثير منهم على موافقات من جهة الإعارة على المد عامين آخرين، أو حتى عام واحد (خامس). وأمطرت مجالس الأقسام بطلبات المد، فكان يتم رفضها، ثم تُعرض على رئيس الجامعة فيوافق عليها. وعندما تفاقت الظاهرة حولها مجلس الجامعة إلى قاعدة عامة، فأصبح من حق كل مُعار أن يتغيب عن الجامعة ست سنوات كاملة، بل تفنن بعضهم، ويحث لزوجته عن عقد عمل، ليستمر موجوداً في الجامعة التي يعمل بها بحجة "مرافقة الزوجة"، ليظل بذلك عشر سنوات بعيداً عن الجامعة، يتم ترقيته خلالها إلى الدرجات الجامعية الأعلى، وقد يعود إلى الجامعة أستاذاً بعد أن تركها مدرساً.

وامتداد الفساد إلى تعديل شروط الإعارة بالمخالفة للقانون مسئول عن تدهور المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس، واختلال معايير تقييم أعمال المتقدمين للجان الترقيات نتيجة خراب نظم بعض مقرري وأعضاء تلك اللجان، وسهلت قواعد عمل هذه

اللجان، بما حوته من ثغرات، حصول الكثير من المتقدمين على ترقيات لا تؤهلهم لها الأعمال التي يتقدمون بها للترقية، مما ينعكس سلبياً على أدائهم الجامعي: تدريساً وإشرافاً. فإذا كان المتقدم للترقية إلى درجة جامعية أعلى من أهل الخطوة أو من أصحاب "النفحات" اختار له أصحاب الزم الخبرة من بعض المسيطرين على لجان الترقيات، لجنة ثلاثية لفحص أعماله، تناسب المقام (ممن هم على شاكلتهم)، فتجعل من التبن تبرأ، ومن الحصى لؤلؤاً. أما إذا كان من غير هؤلاء، اختيرت له لجنة ثلاثية من الأساتذة "المتشددين" (وهو المصطلح الذي يطلقونه على الأساتذة الشرفاء)، ولما كان هؤلاء أساتذة بحق، فهم لا يرقون إلا من كانت أعماله تؤهله للدرجة المتقدم إليها.

فإذا تقدم عالم رفيع القدر في تخصصه، تحظى أعماله العلمية باعتراف دولي، لوظيفة الأستاذية من خارج الجامعة، حرصوا على إبعاده عن الجامعة، حتى لا يغطي وجوده عليهم، ويكشف حقيقة مستواهم العلمي. حدث هذا مع العالم الجليل أيمن فؤاد سيد عندما تقدم لوظيفة أستاذ في التاريخ الإسلامي أعلنت عنها جامعة حلوان. وكانت اللجنة العلمية (عندئذ) مكونة من سبعة أعضاء كان رئيسها وأربعة على الأقل من الأعضاء من فصيلة

الموظفين بدرجة أستاذ نوى الإمكانات العلمية المتواضعة، فاختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للقتل على يديه، رأوا عدم صلاحيته للأستاذية. ولكن بعد ست سنوات من التقاضى رد القضاء العادل له حقه، ولكن بعد أن حُرمت الجامعة من وجوده فيها طوال تلك السنوات.

ولا يمكن أن يتوقع المرء أن يكون أداء الدراسات العليا فى جامعة غالبية أساتذتها من الموظفين الذين يحملون درجة الأستاذية، والقلة منهم أساتذة بحق على مستوى يليق بأهم الجامعات العربية، أو يكون مستوى البحوث فيها (فى قطاع الإنسانية على الأقل) مواكباً للتطور العالمى فى مجالات تلك العلوم. فلا توجد مشروعات بحثية عند أساتذة التخصصات، يوجهون تلاميذهم إلى اختيار نقاط البحث فى إطارها حتى إذا تكاملت محاور المشروع، كان إضافة علمية معرفية لها قيمتها. بل يُترك الأمر للصدفة، ولدى قدرة الطالب على الاختيار أو استعانتة (من وراء ظهر أستاذه) بأحد الأساتذة المتميزين ليساعده على الاختيار. وهم الأستاذ (من أولئك الموظفين بدرجة أستاذ) أن يجمع تحت إشرافه أكبر عدد من الرسائل حتى وصل العدد عند بعضهم ٢٥ رسالة (فى أحد فروع الطب) ناهيك عن الدراسات

الإنسانية التي زاد عدد الرسائل المسجلة عند البعض إلى أكثر من أربعين رسالة. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على الابتذال والفوضى، فلا يظن صاحبنا أن ذاكرة الأستاذ تتسع لمثل هذا العدد من أسماء الطلاب المسجلين تحت إشرافه، ناهيك عن موضوعات رسائلهم التي لا بد أن يكون كل منها "قضية" في حاجة إلى متابعة دقيقة من الأستاذ، خاصة في مرحلة الكتابة، ولا بد أن يكون الأستاذ عبقري زمانه حتى تسع ذاكرته هذا الكم الهائل من "القضايا"، فما بالنا لو كان تكوينه العلمي هشاً على نحو ما تقدم!

نتج عن ذلك أن تعامل الأساتذة مع الطلاب باعتبارهم مجموعة من الأتقان، كان أحد أساتذة التاريخ (ممن تسلقوا مناصب الإدارة العليا) يعامل المعيدين معاملة الخدم، يكلف أحدهم مثلاً بالوقوف في طابور خزانة كلية الهندسة ليسدد الرسوم بدلاً من نجله، ويكلف المعيد بجمع مادة علمية لطلاب سعوديين يعملون تحت إشرافه، ويبقى المعيد في كل رسالة سبع سنوات بينما لا تستغرق المدة التي يحصل فيها الطالب الخليجي معه أكثر من عام بالنسبة للماجستير من تاريخ التسجيل وعامين بالنسبة للكتوراه. فإذا سئل عن أسباب تأخر المعيد،

زعم أنه بذلك يريد "إنضاج" المعيد خدمة للتخصص . وهو -  
فى حقيقة الأمر - ينشد إذلاله، وإيقاعه مطية له لأطول فترة  
ممكنة.

وإن ينسى صاحبنا تلك المعركة التى دارت بين أستاذين  
بقسمه تنافسا على الإشراف على طالب تقدم لتسجيل للدكتوراه  
من آل ثان (حكام قطر)، وعندما وجه أحد أهل التخصص انتقاداً  
لمشروع الرسالة الذى تقدم به الطالب، صرخ أحدهما قائلاً:  
"يكفينا أن سعادته اختار قسمنا للدراسة فيه... شرف كبير والله  
العظيم".

وعندما وضعت مجالس الدراسات العليا بالجامعات حداً  
أعلى لعدد الرسائل التى يشرف عليها الأستاذ جعلتها جامعة  
القاهرة عشر رسائل، ثم فُتح باب الاستثناء لخمس أخرى.  
وجعلتها عين شمس خمس عشرة رسالة مع إمكانية الاستثناء  
بحجة "نرة" التخصص. فعندما كان صاحبنا وكيلاً للكلية  
للدراسات العليا وعضواً بمجلس الدراسات العليا بالجامعة، عُرض  
على المجلس النظر فى استثناء أستاذ طب القاهرة لديه ٢٥  
رسالة من قيود التسجيل حتى يمكن أن يسجل رسائل تسعة

طلاب جند من الطلاب العرب بحجة ندرة التخصص. وعندما اتجه المجلس إلى رفض الطلب لتجاوزه عن الحد المسموح بخمس عشرة رسالة فإذا سجل التمتع أصبح التجاوز ٢٤ رسالة، أرجأ رئيس المجلس (نائب رئيس الجامعة) التصويت للجلسة التالية (بعد شهر). وفي بداية الجلسة الموعودة، أخطر الأعضاء أن رئيس الجامعة قد اقتنع بما قدمه الأستاذ من حجج، ووافق له وأن هذا من حق رئيس الجامعة!!

وعندما كان صاحبنا وكيلاً للدراسات العليا، أقنع مجلس الكلية بضرورة تطوير الدراسات العليا بالكلية، وشكلت لجنة لهذا الغرض استمرت عملها عدة شهور. ووضعت مشروعاً يضع من الضوابط والقيود ما يكفل رفع مستوى الدراسات العليا، ومواكبتها لإيقاع التطور في المجال الأكاديمي العالمي بقدر الإمكان. ولقى مشروع اللجنة عند العرض على مجلس الكلية من الحذف والإضافة ما أفقده ٥٠٪ من قيمته، وعندما أُجيز بعد عام آخر، كان هم الأقسام الأساسى التحايل للالتفاف حول الضوابط التى وضعتها اللانحة الجديدة، ولم يرتح لهم بال إلا بعد إلغاء العمل بها عام ٢٠٠٣.



هذا غيـض من فيض عايشه صاحبنا تحت قبة الجامعة،  
التي ظنـها يوماً مثلاً للنزاهة والتقاء خلت من الآفات التي يعانـيها  
المجتمع. كان يظن أن الجامعة "بيت الحكمة"، العقل المفكر الذي  
يرسم للأمة خطاها، فاكـتشف أنه كان واهماً، وتبين له أن الجامعة  
خلية من خلايا المجتمع، تتأثر بما يصيب بقية الخلايا من عطب،  
ومن أمراض. وأدرك أن الجامعة مرآة تنعكس على صفحتها  
صورة المجتمع بما فيه من تناقضات، وما يعانـيه من علل  
وأوجاع.

## خارج الجامعة

امتدت ساحة النشاط العلمى لصاحبنا خارج الجامعة، فكان له دور أساسى فى أبرز المراكز البحثية منذ عام ١٩٧٩ (تاريخ عودته من الإعارة إلى قطر). ويأتى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى مقدمة تلك المراكز. تلقى صاحبنا خطاباً رقيقاً من السيد يس (مدير المركز) يدعوه للانضمام إلى أسرة المركز (فبراير ١٩٧٩) وتولى رئاسة وحدة الدراسات التاريخية به، فلبى الدعوة، وأعد مشروعاً مبدئياً لدراسة تطور المجتمع المصرى، على أمل تكوين "مجموعة بحثية" تعمل عليه على مراحل، بحيث ينتهى العمل فيه فى بحر ثلاث سنوات، مستفيداً فى ذلك من خبرته بالتجربة اليابانية فى تنظيم وإدارة المجموعات البحثية. ولكنه لم يضع فى حسبانهِ أن صيغة العمل فى إطار "الفريق" غريبة على المجال الأكاديمى المصرى، وخاصة فى العلوم الإنسانية، فلم يلق استجابة جادة ممن اتصل بهم من الزملاء لتكوين المجموعة البحثية. الغريب أن أحداً لم يرفض الانضمام، ولكن لم يلتزم أحد بالترتيبات والتكليفات التى تم اقتراحها. ولذلك

صرف صاحبنا جهوده إلى إعداد كتاب يصدر عام ١٩٨١ بمناسبة الذكرى المئوية للثورة المصرية التي سُميت "بالعراوية" حشد له أقلام المتخصصين من ثلاثة أجيال: جيل أساتذته، وجيله، وجيل تلاميذه، واختار له عنوان "مصر للمصريين- مائة عام على الثورة العرابية"، ولم يشأ أن يضع اسمه كمحرر على غلاف الكتاب حياة، لأن أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى كان في مقدمة المشاركين.

وتوالت بعد ذلك المشروعات البحثية ذات الموضوع المحدد التي يسهل حصر من يصلحون للمشاركة فيها وتكليفهم بكتابة فصولها مثل: "المصريون والسلطة"، وهو كتاب ضاعت أصوله بالمركز. ولم تكن لدى صاحبنا نسخة منها، و"الحركة الوطنية في مرحلتها الأخيرة"، و"الأحزاب السياسية المصرية"، و"حرب السويس بعد أربعين عاماً"، "ثورة يوليو بعد أربعين عاماً"، وكلها كتب طبعت في مطلع التسعينيات، أما مشروع البحث في "الثقافة السياسية في مصر" فلم ير النور بعد.

ولما كان المركز يولى جمع وثائق مصر بالارشيف البريطاني أهمية خاصة، وكان حسن يوسف باشا قد بدأ جمعها لتغطية الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، فقد حرص

السيد يس على استكمال هذا العمل، فأوفد صاحبنا فى مهمتين علميتين لحساب المركز للإطلاع على الأرشيف البريطانى بلندن وتصوير مجموعة مختارة من الوثائق، التى تم ترتيبها ترتيباً زمنياً وموضوعياً ، واستخدم بعضها فى البحوث سألقة الذكر، وكانت حجر الزاوية فى تكوين المكتبة الوثائقية التى أضافت إليها هدى جمال عبد الناصر مجموعة الوثائق الأمريكية عن نفس الفترة عندما تولت تأسيس ورئاسة وحدة تاريخ الثورة.

وكانت اجتماعات مجلس خبراء المركز - أيام رئاسة السيد يس - جلسات خصبة من حيث طرح الموضوعات، وما يدور حولها من حوار، شارك فيها خبراء المركز من هيئة التدريس بالجامعة: على الدين هلال، محمد السيد سليم، سعد الدين إبراهيم، وصاحبنا. إضافة إلى الخبراء من شباب الباحثين بالمركز: محمد السيد سعيد، وعبد المنعم سعيد، ومجدى حماد، وأسامة الغزالى حرب ، ونبيل عبد الفتاح . وكان السيد يس يدير الحوار بكفاءة واقتدار، وشهدت تلك الاجتماعات طرحاً جريئاً لأفكار وتحليلات سياسية لا تجد منبراً لها فى الوسط الأكاديمى المصرى سوى مركز الدراسات السياسية ، وكان يحضر بعض تلك الاجتماعات

بطرس غالى لمناقشة عملية التفاوض مع إسرائيل، وأسس السلام المرتقب. ويذكر صاحبنا أن شباب الخبراء كانوا يحاجون بطرس غالى بقدر كبير من "الحدة والتطرف" معبرين عن التحسب لما قد يترتب على هذا الاتجاه من تبديد الأمانى القومية، وتآكل دور مصر الإقليمى. وكان أكثر هؤلاء تشدداً من أصبحوا بعد ذلك من مهندسى "مجموعة كوبنهاجن" ومؤسسى "جمعية القاهرة للسلام" التى ماتت فى المهد، وسبحان مغير الأحوال.

وعندما ترك السيد يس رئاسة المركز ليتولى أمانة منتدى الفكر العربى بعمان، حافظ أسامة الغزالي حرب (الذى قام بعمل الرئيس) على الوحدة التاريخية وكان عوناً لصاحبنا على نشر ما تأخر نشره من أعمال، وعلى إصدار الدراسة الخاصة بثورة يوليو ولكن بعد أن صدرها بمقدمة تضمنت "ضمناً" الاعتذار عما ورد بالكتاب من إنصاف للثورة، فعد هذه الدراسات تمثل "وجهة نظر" تقابلها وجهات نظر أخرى، رغم أن الكتاب لم يغفل تحليل السليبيات وإيرازها.

وضعت علاقة صاحبنا بالمركز عندما أصبح عبد المنعم سعيد رئيساً له، وخاصة بعد مسألة "كوبنهاجن"، ولاحظ صاحبنا من بعض المؤشرات أن رئيس المركز لا يفسح مكاناً لوحدة

الدراسات التاريخية التي لا تزال موجودة على الورق، ولا زال اسم صاحبنا يُذكر على موقع المركز بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) كرئيس للوحدة التاريخية.

ساحة أخرى شهدت جانباً من النشاط العلمي لصاحبنا هي "دار الكتب والوثائق القومية" التي ارتبط بها ارتباطاً وثيقاً بحكم اهتمامه بإصلاح شأن دار الوثائق القومية لترقى إلى المستوى العالمى للأرشفات التاريخية، بحكم كونها مستودع ذاكرة الأمة، فكتب العديد من المقالات بالصحف ومجلة "الهلال"، مطالباً بالحفاظ على الوثائق، وحمايتها وجعل دار الوثائق هيئة قائمة بذاتها تتبع سلطة السيادة، لتعزيز صلاحياتها القانونية في التعامل مع الجهات المنتجة للوثائق.

وكان لدور صاحبنا بدار الوثائق القومية ثلاثة أبعاد: أولها رئاسة "لجنة الضم والاستغناء" وهي لجنة بالغة الأهمية تضم في عضويتها أحد أساتذة الوثائق ومستشار من مجلس الدولة، ورئيس دار الوثائق، ومدير إدارة الضم. وتعرض على اللجنة القوائم الواردة من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والتي تتضمن الوثائق التي انتهت مدة حفظها بتلك الجهات وفق لائحة المحفوظات الحكومية ، وتقوم اللجنة بفحص نماذج منتقاة من

تلك الوثائق، فإذا رأت أن في بعضها قيمة تاريخية، قررت ضمها للدار، وإذا رأت غير ذلك، رخصت للجهة المعنية بالاستفتاء عنها، وعادة ما يتم ذلك ببيعها لشركة صناعة الورق لإعادة تدويرها. وهنا تكمن خطورة هذه اللجنة وضرورة اتخاذها القرار المناسب، وإلا تم إهدار وثائق هامة في حالة الاستفتاء عنها، أو ازحام مخازن الدار بمجموعات من الوثائق ليست لها قيمة تاريخية. وقد استمرت رئاسة صاحبنا لهذه اللجنة قرابة العشرين عاماً.

ونظراً لهذه الخبرة بالوثائق، والمعرفة بأحوال دار الوثائق القومية، اختير صاحبنا عضواً بلجنة مصفوفة شكلها رئيس الهيئة (محمود فهمى حجازى) للنظر فى تطوير وتحديث دار الوثائق، وإعداد مشروع قانون جديد للمحافظة على الوثائق وحمايتها. ومارست اللجنة عملها لمدة ١٨ شهراً وضعت خلالها مشروعاً متكاملأ لتطوير الدار، كما وضعت مشروعاً لقانون حماية الوثائق استرشدت فيه بدراساتها لقوانين الأرشيفات: الإنجليزى، والفرنسى، والإيطالى، وقرارات المجلس الدولى للأرشيف، وقوانين الوثائق ببعض الدول العربية. ولكن عندما قدمت الحكومة مشروع القانون -بعدما يزيد على العامين- لمجلس

الشعب، جاء المشروع مخيباً للآمال، فقد قام "ترزية" القوانين بحذف بعض المواد الهامة التي جاءت بمشروع لجنة التطوير، وعُدلت بعضها الآخر بالقدر الذى يبدد الهدف الذى قصده اللجنة من ورائها.

كذلك تولى صاحبنا الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب المصرية عندما تولى جابر عصفور رئاسة الهيئة إلى جانب موقعه كأمين للمجلس الأعلى للثقافة مدة ستة شهور. وكان المركز تحت إشراف عبد العظيم رمضان لعدة سنوات لم ينتج فيها شيئاً سوى ما كان ينشره من مذكرات سعد زغلول التى كان يتولى أحد موظفى المركز كتابتها على الآلة الكاتبة نقلاً عن الأصل الذى كتبته سعد زغلول بخطه (وهو خط تصعب قراءته)، فكان ذلك الموظف (محمد حجازى) يجتهد فى قراءة النص، ويتولى رمضان كتابة مقدمة لكل جزء بعدما أعاد ترتيب المادة بصورة تختلف عن الأصل، وتخل بقواعد التحقيق والنشر. كما توقفت على يديه السلسلة التى تولى الإشراف عليها يونان لبیب بعنوان "مصر المعاصرة" وكانت تنشر بحوثاً لىون خطة محددة، فكل من لىيه بحث يسعى لنشره لىجأ للمشرف على السلسلة، فىختار من بينها ما يمكن نشره. وكانت علاقة الباحثين



بعبد العظيم ومضان على درجة كبيرة من السوء بسبب ترك معظمهم بلا عمل، وحرمانهم من بعض المزايا المادية لمجرد معارضتهم له فى الرأى.

ولذلك كله، كلف جابر عصفور صاحبنا بالإشراف على المركز، فأعاد تنظيمه، ووضع خطة بحثية وافق عليها مجلس الإدارة، من بينها مشروع تجميع ونشر المقالات السياسية لطله حسين، ومشروع إحياء سلسلة بحوث المركز مع توجيهها لتغطية قضايا محددة، ومشروع إصدار مجلة تهدف إلى نشر الثقافة التاريخية، تخاطب الشباب وتعمل على تنمية وعيه بالتاريخ القومى.

وما كادت فترة التنظيم تنتهى، ويبدأ العمل بصورة متوازية فى المشروعات البحثية التى وافق عليها مجلس الإدارة، حتى انتهت مدة إشراف جابر عصفور على دار الكتب والوثائق القومية وعُين ناصر الأنصارى رئيساً لها. فانتظر صاحبنا ما يقرره الرئيس الجديد بشأن من يفضل التعاون معهم، وامتنع عن متابعة عمله بالمركز ودار الوثائق. وبعد شهر كامل استدعاه الأنصارى، وطلب منه الاستمرار فى الإشراف على المركز بعد أن استمع منه إلى تقرير عما تم فى الشهور السابقة، وقدم له مجموعة الأساتذة

الذين أسند إليهم الإشراف على مشروعات بحثية بالمركز. وبعد حوالى شهر كان صاحبنا فى حاجة لعرض بعض الأمور المتصلة بالعمل على ناصر الأنصارى لضرورة الحصول على قرار منه بتذليل بعض الصعوبات التى كانت تعترض فريق العمل فى جمع مقالات طه حسين السياسية، فاتصل بمكتب رئيس الهيئة طالباً مقابلته، فأمله السكرتير نصف ساعة للرد. وعندما اتصل بالسكرتير بعد ساعة، كرر الاعتذار لأن الرئيس لديه ضيف من ضباط البوليس (زملائه القدامى)، وأنه أمر بالآيزعجه أحد. استاء صاحبنا، وانصرف من المركز وأثناء خروجه من باب دار الكتب التقى لىلى حميدة رئيسة الإدارة المركزية لدار الكتب عائدة من مكتب ناصر الأنصارى، وعلم منها أن الرئيس الجديد وضع تعليمات تقضى بأن يتقدم من يريد مقابلته من مسئولى الدار بطلب المقابلة وموضوعها قبل الموعد المطلوب بثلاثة أيام على الأقل، ويترك لمكتب "الباشا" الحق فى استدعائه للمقابلة (السامية) عندما يقرر "الباشا" ذلك.

ولما كان هذا الأسلوب لا يتفق مع متطلبات العمل فى مجال البحث، وخاصة أن الرئيس الجديد لا يفرق بين الموظفين والأساتذة الذين يخدمون الهيئة بدافع وطنى وليس نفعياً (ولم يكن صاحبنا

قد تقاضى أية مكافآت لمدة سبعة شهور، كما لم يطالب بتحديد مكافأة له)، قرر صاحبنا أن ينسحب من الإشراف على المركز بعد تلقين الأنصارى درساً فى الأخلاق، فُرسل له رسالة بالفاكس فى اليوم نفسه جاء فيها: "احتجاجاً على أسلوبك غير اللائق فى التعامل مع الأساتذة نوى القامات العلمية العالية، لا يشرفنى استمرار التعاون معكم مشرفاً على مركز تاريخ مصر المعاصر وغيره من أعمال".

وبعد إرسال الفاكس بنحو ربيع ساعة، تلقى صاحبنا اتصالاً تليفونياً من سكرتير الأنصارى يخطر فيه أن "معاليه" على استعداد للقاءه، فقال له أن علاقته بالهيئة انتهت، وأن قراره بهذا الصدد نهائى. وتسرب خبر استقالة صاحبنا من الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر إلى مجلة روز اليوسف فنشرته فى مكان بارز، واتصل حلمى النمنم بصاحبنا ليتأكد من الخبر فأكد له وأبلغه بنص الفاكس، فنشرها بالمصور، بعدما أضاف إليها ما صرح له به ناصر الأنصارى من أن الدكتور (فلان) قبلت استقالته لأنه لم ينجز شيئاً!

ومن المفارقات المحزنة والغريبة أن صاحبنا فوجئ

بصديقه الحميم يونان لببيب رزق يبلغه أن ناصر الأنصارى دعاه للقائه، وكلفه بالإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر، وأنه قبل المهمة على أن يتم تشكيل لجنة علمية يتولى رئاستها لهذا الغرض، وعرض على صاحبنا التعاون معه عضواً باللجنة "حرصاً على المركز من التعرض للانحياز" ! طبعاً رفض صاحبنا، وتعجب من قبول صديقه التعاون مع الأنصارى فى هذه الظروف، فلو كان الوضع معكوساً ، ودعى صاحبنا ليتولى مسئولية لفظها يونان دفاعاً عن كرامته، لما قبل هو ما لم يقبل به صديقه.

ومضت الشهور، وقفز الأنصارى إلى منصب مدير معهد العالم العربى بباريس، وتولى سمير غريب رئاسة دار الكتب والوثائق القومية. وبعد نحو الشهر من توليه المنصب الذى صاحبه ضجة أثارتها "الأخبار" حول هذا التعيين، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من سمير غريب (ولم يكن له به سابق معرفة) يستأذنه فى اللقاء به، ويطلب منه أن يحدد المكان والزمان. فاعتذر صاحبنا بحجة انشغاله بارتباطات طوال ساعات النهار، فقال له سمير: "على كل المساء أفضل، تحب أقابل سيادتك فين؟"، فلم يجد صاحبنا مفرأ من الموافقة على لقائه بمكتب رئيس دار الكتب فى

الثامنة من مساء اليوم نفسه.

كان اللقاء ودياً، علم من سمير غريب أنه بدأ عمله بقراءة ملفات أعمال لجنة التطوير، وتبين له أهمية دور صاحبنا فى اللجنة وعمق خبرته بالوثائق، كما تبين له أن لجنة الضم والاستغناء لم تجتمع منذ قطع علاقته بالدار، وأن رئيس الإدارة المركزية للدار عرض عليه مذكرة يطلب فيها تعيين رئيس بديل للجنة، فاطلع على جداول أعمالها وأدرك أهمية عملها. لذلك يرجوه أن يكون مستشاره فيما يتصل بشئون دار الوثائق، فاعتذر صاحبنا بعدم قبوله الارتباط بعلاقة إدارية مع رئيس الدار، ويذكر أن سمير غريب قال له أثناء محاولة إقناعه بالقبول أنه لديه قدرات إدارية كبيرة ولكنه فى حاجة إلى من يرشده إلى الطريق السوى، وهو لا يجد هذا الإرشاد إلا من أهل الخبرة من كبار الأساتذة، لذلك يحتاج إلى عون. فقبل صاحبنا أن يستأنف عمله بلجنة الضم والاستغناء على الفور، وهنا قال له سمير غريب أنه يرجوه أيضاً أن يقبل الانضمام إلى اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر، ليتولى استئناف الإشراف على مشروع جمع ونشر المقالات السياسية لطل حسين، فقبل ذلك أيضاً.

وبعد بضعة شهور من هذا اللقاء شكل سمير غريب اللجنة

العلمية لدار الوثائق القومية برئاسة صاحبنا وعضوية بعض الزملاء الذين أوصى بضمهم إلى عضوية اللجنة. كذلك لجأ إليه سمير غريب لترشيح أستاذ تاريخ أو وثائق يتولى رئاسة الإدارة المركزية لدار الوثائق فرشح له الدكتور محمد صابر عرب الذي أسندت إليه المهمة بالفعل، كذلك طلب من صاحبنا أن يرشح له أستاذ من كلية العلوم، له معرفة بالعلوم الإنسانية ليتولى رئاسة الإدارة المركزية للمراكز العلمية التي تضم تحقيق التراث، ومصر المعاصر، ومركز الترميم، ومركز الطفولة، فرشح له الدكتور حامد عبد الرحيم، وتولى هذه المهمة حتى تركها ليشغل منصب المستشار الثقافى بالمغرب.

وهكذا نجح سمير غريب بأسلوبه الجميل وإدارته الذكية أن يستثمر خبرة صاحبنا استثماراً جيداً، ولم يحدث أن رفض له اقتراحاً من الاقتراحات التي قدمها له. وعندما حصل صاحبنا وزميله محمود فهمى حجازى على جائزة الدولة التقديرية عام ٢٠٠٠، لم تحتفل بهما كلية الآداب التي أعطاهما كل منهما خلاصة جهده، ولكن كرمهما سمير غريب فى احتفال مهيب فى دار الكتب تقديراً منه لفضلهما على الدار. واختار سمير غريب صاحبنا مقررًا للنوبة الدولية التي ظل يعد لها نحو ثمانية شهور احتفالاً

بالعيد الذهبي لثورة يوليو، وكان غريب صاحب فكرة الاحتفال بهذه المناسبة الجليلة على المستوى القومى. فشكل لجنة للإعداد ضمت بعض كبار الأساتذة والباحثين، عملت طوال تلك الشهور على إخراج الندوة على المستوى اللائق. وترك سمير غريب رئاسة دار الكتب قبل انعقاد الندوة، فتحت فى عهد رئاسة صلاح فضل لدار الكتب، ولم يحضرها سمير غريب، ولم يرد له ذكر إلا فى الكلمة الافتتاحية للندوة التى ألقاها صاحبنا بالمرشح الصغير بالأوبرا، والكلمة التى كتبها فى مقدمة الكتاب الذى نُشر ليضم أبحاث الندوة التى يُعزى الفضل فى إقامتها إلى ذلك "الغريب" فى زمانه.

ولم يكن صلاح فضل أقل تقديرًا له، وتعاونًا معه من سمير غريب، فقد ساند مشروعاته البحثية فى إطار اللجنة العلمية لدار الوثائق القومية، وكذلك مشروع المجلة العلمية لدار الوثائق القومية التى صدر المجلد الأول منها "الروزنامة" فى أواخر عهده برئاسة الهيئة.

وكذلك امتد النشاط العلمى لصاحبنا إلى مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية (CEDEJ) الفرنسى بالقاهرة، فشارك فى نواته، وفى موسمه الثقافى محاضراً أكثر من مرة،

ونظم سمناراً استمر ثلاث سنوات حول "منهجيات البحث التاريخي" في إطار التعاون بين المركز والجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

أما عن المجلس الأعلى للثقافة، فنشاطه فيه يمتاز بالتنوع ولكنه يتم في إطار التعاون مع أمانة المجلس وليس "لجنة التاريخ" التي يرأسها "عبد العظيم رمضان" منذ سنوات، ورغم تعدد الكفاءات فيها، وأدعا رئيس اللجنة، فتحولت اللجنة على يديه إلى ذيل قائمة لجان المجلس من حيث النشاط العلمي والثقافي، كما تحولت إلى "مكلمة" يمضي الأعضاء فيها الوقت في الاستماع إلى "أمجاد" رئيس اللجنة الذي يحشر في كل مناسبة حديثاً مزعوماً دار بينه وبين رئيس الجمهورية، بما يشعر المستمع بمدى قرب رئيس اللجنة من رئيس الجمهورية الذي يستمد الحكمة منه دائماً. فإذا تقدم أحد الأعضاء بفكرة لا تروق له بديلاً لاقتراح تقدم به هو، حرص على التمسك برأيه. لذلك لم يطق صاحبنا صبراً فكان يحتاج رمضان دائماً، حتى وجد أن من العبث تضيق الوقت فيما لا يفيد. فكتب إلى جابر عصفور معترفاً عن عدم الاستمرار في عضوية اللجنة ما بقي عبد العظيم رمضان رئيساً لها.

لذلك يقتصر تعاون صاحبنا مع المجلس الأعلى للثقافة على



الأمانة العامة للمجلس سواء فى تنظيم الندوات والمشاركة فيها، أو المساهمة فى المشروع القومى للترجمة، أو غير ذلك من الأنشطة العلمية والثقافية المتعددة التى يقوم بها المجلس الذى أصبح قاعدة للعمل الثقافى فى الوطن العربى بفضل جهود جابر عصفور، وفريق العمل المتميز من الشباب الذى يتعاون معه.

وبالإضافة إلى نشاطه العلمى وعلاقاته بالجامعات اليابانية التى امتدت لنحو العشرين عاماً، اتسع مجال النشاط العلمى لصاحبنا فى الخارج ليمتد إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فدعاه دومينيك شيفالبيه للحديث فى سمناره بجامعة باريس الرابعة (السوربون)، كما دعاه الكسندر شولش للتدريس لمدة ثلاثة أسابيع بجامعة إسـن Essen بألمانيا، ونظم له جولة محاضرات غطت جامعة كييل وهامبورج وفرايبورج، إضافة إلى جامعة برلين الحرة. وتكررت دعوته لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عدة مرات للمشاركة فى ورش العمل والندوات والمؤتمرات التى قدم فيها بحوثاً نشرت بالإنجليزية، وترجم أحدها إلى الألمانية ونُشر بها.

وفى أواخر ١٩٨٩، تلقى صاحبنا من جمعية دراسات

الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" (MESA) وهي أكبر الجمعيات العلمية المتخصصة في الغرب، تلقى ما يفيد أن مجلس إدارة الجمعية قد اختاره "ضيف الشرف" في مؤتمره السنوي الذي يُعقد في سان أنطونيو بولاية تكساس في نوفمبر ١٩٩٠، وكانت الجمعية قد قررت توجيه الدعوة إلى أحد الأساتذة البارزين ليكون ضيف الشرف في المؤتمر السنوي كل عام، تتحمل الجمعية نفقات سفره وإقامته، ويتم تكريمه على هامش المؤتمر الذي يُدعى لحضوره، وتُنظم له جولة محاضرات ببعض الجامعات الأمريكية التي تقبل استضافته. وكان أول الضيوف برنارد لويس، ثم جاك بيرك، ثم البرت حوراني، وكان صاحبنا الرابع في سلسلة ضيوف الشرف، والأول من بين من ينتمون إلى الشرق الأوسط. وعلم فيما بعد أن بعض أعضاء مجلس إدارة "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" اقترح اسمه، بينما اقترح آخرون اسم أمنون كوهين المؤرخ الإسرائيلي المتخصص في تاريخ فلسطين في العصر العثماني، وأن نتيجة التصويت بمجلس الإدارة حول من تُوجه إليه الدعوة جاءت لصالحه بفارق ثلاثة أصوات عن عدد الأصوات التي ساندت دعوة أمنون كوهين.

لذلك كان حضور صاحبنا المؤتمر يعد انتصاراً لمن فضله

على كوهين، ولم يحضر الحفل الذى أُقيم له فى سان أنطونيو أحدًا من المدعويين اليهود، ولاحظ وجود عشرة على الأقل من أعضاء هيئة التدريس العرب بالجامعات الأمريكية بين من حضروا المحاضرة التى ألقاها بالمؤتمر عن "عوامل قيام الحركة الإسلامية السياسية بمصر".

وإضافة إلى أيام المؤتمر الأربعة، نظمت الجمعية له جولة محاضرات غطت أربع جامعات بكاليفورنيا وجامعتى ستانفورد وجورجيا على مدى أسبوعين أُرهِقَ فيهما صاحبنا إرهاقاً شديداً، فلم ير خلال الأسبوعين سوى أسفلت الطرق السريعة وممرات المطارات، وقاعات المحاضرات. ولكن سعادته بما لقي من تكريم على هذا المستوى الدولى، تقديراً لجهده المتواضع فى مجال تخصصه، شحنه بقوة معنوية كبيرة أعانتة على تحمل مشاق الرحلة.

ورغم ما يُفترض أن يضيفه الحصول على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية على صاحبنا من شرف، إلا أن صاحبنا لم يشعر عند حصوله على الجائزة عام ٢٠٠٠ بذلك القدر من السعادة الذى شعر به عندما حظى بشرف اختياره كأول أستاذ من الشرق الأوسط ليكون "ضيف الشرف" فى المؤتمر

العلمى لجمعية نولية مرموقة. وخاصة أن حصول بعض من لا يرقى عطاؤهم العلمى إلى مستوى جائزة الدولة التقديرية، على هذه الجائزة أضر ضرراً بالغاً بمن حصلوا عليها عن جدارة واستحقاق، كما أضر بالقيمة الأدبية للجائزة. لذلك يحرص صاحبنا على ذكر تكريم "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" له فى سيرته العلمية، ويتعمد إهمال ذكر حصوله على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية.

## ميلاد جديد للجمعية التاريخية

انضم صاحبنا إلى عضوية الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٦، عندما استقر بالقاهرة بعد تركه العمل بكفر الزيات وتفرغه للدراسة في مرحلة الدكتوراه، وكانت الجمعية تعيش عصرها الذهبي في ظل رئاسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي خلف أحمد بنوى. وكان بنوى مشغولاً عن الجمعية بإدارته للجامعة، فترك أمورها للدكتور مصطفى زيادة الذي لم يستطع إدارة النشاط العلمي والثقافي للجمعية على نحو ما كان عليه الحال أيام محمد شفيق غريال.

تأسست الجمعية عام ١٩٤٥ بموجب مرسوم ملكي أصدره الملك فاروق باسم "الجمعية الملكية للدراسات التاريخية" وكان وراء تأسيس الجمعية حسن حسنى باشا سكرتير الملك، وشفيق إبراهيم نصحي قاسم، وكان حاصلاً على الدكتوراه في التاريخ، ومعنياً بتحسين صورة مليكه، فأوحى إليه بأن يؤسس جمعية علمية للدراسات التاريخية تتولى إبراز تاريخ مصر في عهد الأسرة

العلوية. وقد منح الملك للجمعية عند تأسيسها عشرة آلاف جنيه مصرى، كما أفسح لها مكاناً "بالجمعية الزراعية الملكية" بأرض الجزيرة (موقع الأوبرا الآن)، ولم يُشيد لها بناءً خاص تتخذه مقراً لها. لذلك عندما قامت حكومة ثورة يوليو بإنشاء "هيئة المعارض الدولية" التى اتخذت من مباني الجمعية الزراعية مقراً لها، طردت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من مكانها، فاستأجرت طابقاً من بناية بشارع البستان عام ١٩٥٨، بإيجار شهرى قدره ٥٩,٥ جنيهاً. ويبدو أن صاحب العقار (وهو محام آل إليه المبنى عام ١٩٧٠ وكان مملوكاً لموكل أجنبى)، قد أبرم العقد مع الجمعية بهذه القيمة الإيجارية المرتفعة كبديل عن الخلو، لأنه اتضح - فيما بعد - أن إيجار الطابق بسجلات العوائد اثنتى عشر جنيهاً شهرياً.

كان الطابق يتكون من شقتين بكل منها خمس غرف وصالة، أزيل الحائط الفاصل بين حجرتين متجاورتين بكل شقة ليتحول فى واحدة منهما إلى قاعة للمكتبة، وفى الثانية إلى قاعة للمحاضرات وتُركت ثلاث غرف لمكتب الرئيس، وحجرة اجتماعات مجلس الإدارة، وحجرة السكرتارية، وشُغلت باقى الغرف بدواليب المكتبة واستخدمت قاعة الشقة الأخرى للمحاضرات ولم تزد

سعتها على ٣٥ مقعداً. أما الصالة فاتخذت مكاناً لاطلاع المترددين على المكتبة، وخصّصت إحدى الحجرات مخزناً للمطبوعات.

ومنذ تأسيس الجمعية عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦١ تاريخ وفاة محمد شفيق غريال، أصدرت الجمعية عدة كتب عن عهد محمد على وإبراهيم وإسماعيل، كما أصدرت "المجلة التاريخية المصرية" التي بدأت نصف سنوية، ثم أصبحت سنوية عندما عجزت موارد الجمعية المالية عن إصدار عديدين في السنة الواحدة. ونظراً لعدم وجود جهة تتولى توزيع هذه المطبوعات تكدست بحجرة المخزن وتعرضت للتلف.

ورغم بؤس المكان وتواضعه، شهدت منصة قاعة المحاضرات كبار مؤرخي مصر يلقون محاضراتهم في المواسم الثقافية للجمعية، كما شهدت بعض كبار المؤرخين الأجانب مثل أرنولد تويني، وباك بيرك، وبومينيك شيفالييه وأندريه ريمون، وغيرهم. وبلغ النشاط الثقافي والعلمي ذروته في عهد رئاسة أحمد عزت عبد الكريم (١٩٦٦ - ١٩٧٦) فانتسح حجم النشاط، وزاد الإقبال على المحاضرات فكان الوقوف ضعف عدد الجلوس في بعض المناسبات. وأصبحت الجمعية تعقد ندوات كل عام بالاشتراك مع

المجلس الأعلى للفنون والآداب (الذى أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة) تناولت كبار مؤرخى العرب من ابن عبد الحكم إلى على مبارك، نُشر معظمها فى كتب.

وشهدت انتخابات مجلس الإدارة إقبالاً شديداً فى عهد عزت عبد الكريم، وبدأ الشباب من الأعضاء يتسربون إلى المجلس الذى كان احتكاراً لكبار الأساتذة، ويرجع ذلك إلى غلبة الشباب فى القاعدة العريضة من أعضاء الجمعية العمومية. كما شهدت اجتماعات الجمعية العمومية نقاشاً حاداً حول النشاط العلمى والثقافى للجمعية، لعل أهمه ما أثاره محمد أنيس فى الجمعية العمومية للعام ١٩٦٩ من اعتراض على دعوة برنارد لويس لإلقاء محاضرة بالجمعية، وإشادة من ترأس جلسة المحاضرة (سعيد عاشور) به وبفضله على العالم العربى، وعد ذلك "انحرافاً خطيراً وخروجاً على إجماع الأمة على مقاطعة الصهيونية، نظراً لما عُرف عن برنارد لويس من مشايعة للصهيونية ومناصرة الكيان الصهيونى، واستهانة بالثقافة العربية. وأيد محمد أنيس، عبد الكريم أحمد. ورد عزت عبد الكريم بأن لويس كان مدعواً من الدولة للمشاركة فى الاحتفال بألفية القاهرة، فإذا كانت النولة قد دعت، والتقى به عبد الناصر فلا يضير الجمعية أن توجه الدعوة



إليه. وعرض عزت عبد الكريم على الجمعية العمومية اقتراحاً بحق رئيس الجمعية فى توجيه الدعوة لمن يشاء لإلقاء محاضرة بالجمعية تون حاجة إلى الرجوع لمجلس الإدارة، فوافقت الأغلبية على القرار، وغضب محمد أنيس وعبد الكريم أحمد وغادرا الاجتماع.

وساهم صاحبنا (أيام رئاسة عبد الكريم) فى إعداد البليوجرافيا التى نُشرت لأول مرة بالمجلة التاريخية المصرية عن رسائل الماجستير والدكتوراه فى التاريخ التى أجازتها الجامعات المصرية منذ بداية الدراسات العليا فى كل منها فاختص بالجانب الأكبر منها، إذ كُلف بإعداد الجزء الخاص بجامعة القاهرة. واختير صاحبنا أكثر من مرة أميناً لجلسة اجتماع الجمعية العمومية ليتولى تسجيل ما يدور من مناقشات فى محضر الجلسة.

وشجعه الدكتور احمد عزت عبد الكريم على الاشتراك فى الموسم الثقافى للعام ١٩٧٢، فألقى أول محاضرة عامة فى حياته أمام جمهور نصفه من كبار الأساتذة. كما شارك فى موسم "جمال عبد الناصر الثقافى" الذى أقيم عقب وفاة عبد الناصر

وُخِصَّ لموضوع "الأرض والفلاح عبر العصور"، وتم طبع أعماله  
فى كتاب على درجة كبيرة من القيمة.

ولم يدخل صاحبنا مجلس إدارة الجمعية عضواً إلا عام  
١٩٧٩، عندما أقنعه فريق من زملائه بترشيح نفسه ففاز بالعضوية  
بعدد من الأصوات فاق ما حصل عليه بعض كبار الأساتذة،  
وكانت رئاسة المجلس للدكتور إبراهيم نصحى قاسم. وكان من بين  
أعضاء المجلس (عندئذ) بدر الدين أبو غازى (وزير الثقافة  
الأسبق) وأحمد عبد الرحيم مصطفى، وصلاح العقاد، وعبد العزيز  
صالح، وجه ال زكريا قاسم.

كان عزت عبد الكريم يستثمر مكانته العلمية وعلاقاته  
الشخصية فى دعم موارد الجمعية المالية، وفى إبراز نشاطها  
الثقافى، وهو ما كان يفتقر إليه إبراهيم نصحى الذى اعتمد فى  
إعداد وتنظيم الموسم الثقافى على صلاح العقاد، ولم يحسن  
اختيار من يتولون الإعداد للندوة السنوية، فتقلص النشاط الثقافى  
تدريجياً وقل اهتمام الأعضاء بحضور محاضرات الموسم الثقافى  
حتى أن أحد المحاضرين لم يجد من الجمهور سوى ثلاثة أفراد،  
فجمع أوراقه وانصرف.

وعبثاً حاول صاحبنا - وأبناء جيله من أعضاء مجلس الإدارة - إقناع رئيس المجلس بموضوع معين بديل لتطور حوله محاضرات الموسم الثقافي، على نحو ما تم عمله في موسم "الأرض والفلاح" فكان يرفض مثل هذه المقترحات، ويتعمد السخرية من صاحبنا وهو يعلم تماماً أن صاحب الاقتراح من تلاميذه، ومن الجيل الذي تربى على احترام الأستاذ واعتباره والداً، وكانت إدارته للجلسة بعيدة تماماً عن الديمقراطية، فهو يسأل أمين المجلس عما لديه من أوراق، فيعرضها الأمين، ثم يملأ عليه الرئيس القرار والكل جلوس حول المائدة يرقبون نون كلام، فإذا تكلم أحدهم رد عليه الرئيس بضيق معترضاً على مداخلته. وعندما نجح أحد المدرسين الشباب في الانتخابات وانضم للمجلس، وكان تلميذاً مباشراً للدكتور نصحي أعد الدكتوراه تحت إشرافه، تعمد تجريحه في كل جلسة حتى اختفى من المجلس بعد ثلاث جلسات.

وحاول أعضاء المجلس إدارة أمور الجمعية بقدر الإمكان دون المساس بالدكتور نصحي باعتباره أستاذاً لثلاثة أجيال من الأساتذة ممثلون بالمجلس. فكان أمين الصندوق ثم الأمين العام من الشباب، يتصرفون في مواجهة الصعاب التي تعانيتها الجمعية

قدر طاقتهم، فإذا احتاج الأمر الكتابة إلى وزير الثقافة (مثلاً) لطلب الجمعية معونة مالية رفض نصحي توقيع الخطاب حتى لا ينزل إلى مستوى ذلك الوزير!.

وعندما أصبح من يُدعون إلى إلقاء المحاضرات في الموسم الثقافي يحجمون عن الإقبال على إلقاء المحاضرات تدهور مستوى ما يتم تقديمه من عناصر متواضعة. وحاول رئيس الجمعية شغل الفراغ بإقامة أربع حفلات تأيين في عام واحد لأعضاء هيئة تدريس ماتوا خلال العام لم يكن بينهم سوى اثنين أعضاء بالجمعية، فاعترض صاحبنا (وكان أميناً عاماً)، وهدد بالاستقالة إذا ما تم تحويلها إلى (قاعة عزاء)، ولم ينقذ الموقف سوى عبد العزيز صالح (نائب الرئيس) الذي أقنعه بالعدول عن ذلك.

تعثرت أيضاً المجلة، ولم يكن حساب الجمعية بالبنك يغطي إصدار عدد واحد منها، وكان العرض الذي قدمته الدار المصرية اللبنانية لإصدار المجلة طوق نجاة للجمعية ومجلتها، فقد تمت الموافقة على أن يقوم الناشر بطبع المجلة على أن يقدم للجمعية ٢٥٠ نسخة من كل عدد ويدفع (٥٠٠ جنيه) نقداً. واشترى حق إعادة طباعة الأعداد القديمة بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيه. كما اشترى

كمية من مخزون المطبوعات لدى الجمعية بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه.  
ووافق الدكتور نصحي بعد جهد جهيد على هذه الصفقة التي  
تولى أمرها الأمين العام (جمال زكريا)، وأمين الصندوق  
(صاحبنا).

وكان الأعضاء يفكرون في البحث عن بديل لنصحي لرئاسة  
مجلس الإدارة، ولكن المشكلة كانت في البحث عن يجرؤ أن يربط  
الجرس في رقبة القط. فقد كان نصحي بعد كل انتخاب يجلس في  
مقعد الرئيس ويقول: "أنا عارف انكم متمسكين بي، وأنا قبلت  
الرئاسة عشان أعفيكم من الحرج"، ثم يسأل عن يُنتخب نائباً،  
وأميناً عاماً، وأميناً للصندوق، فكان الاتجاه دائماً إلى إبقاء الحال  
على ما هو عليه.

وحاول صاحبنا أن يكسر الجليد في إحدى هذه المناسبات  
(عند اختيار هيئة المكتب)، وكان أميناً عاماً، فقال أن من بقى في  
موقع ثلاثة أعوام من الأفضل أن يتيح لغيره فرصة خدمة الجمعية  
في هذا الموقع، ولذلك يعتذر مقدماً عن عدم استمراره أميناً عاماً.  
وعندما ألح الأعضاء على صاحبنا في الاستمرار قال نصحي: "  
برنون .. هو بالعافية.. الراجل شايف نفسه ما ينفعش يستمر،  
او كيه شوفوا غيره، وأنا شخصياً موافق على الاستمرار". وعاد

صاحبنا إلى هيئة المكتب مرة أخرى نائباً للرئيس مدة عامين عقب وفاة عبد العزيز صالح.

واستطاع صاحبنا أن يحول منصب نائب الرئيس إلى أداة فعالة للعمل على النهوض بالجمعية بالتعاون مع أيمن فؤاد سيد (أمين الصندوق) وعبد المنعم الجميعة (الأمين العام) وغيرهما من أعضاء مجلس الإدارة. فعملوا عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ على مواجهة أزمة تضخم القيمة الإيجارية للمقر نتيجة صدور قانون تأجير الأماكن غير المخصصة لأغراض السكنى. وتم الحصول من وزير الثقافة على دعم مالى سنوى قدره عشرة آلاف جنيه للمساعدة فى تسديد الإيجار الذى عجزت مالية الجمعية عن تحمله.

وخلال ذلك العام، والعام السابق عليه حاول صاحبنا إقناع جمال زكريا قاسم بالترشيح لمجلس الإدارة تمهيداً لاختياره رئيساً بديلاً لنصحى، فرفض الترشيح. كذلك حاول صاحبنا إقناع يونان لبيب رزق ترشيح نفسه لرئاسة المجلس مع ترتيب الأمور فى المجلس لتأييده (وكان ذلك عام ١٩٩٩)، فلم يحضر الجمعية العمومية حتى لا يتورط فى حضور جلسة مجلس الإدارة لاختيار هيئة المكتب، فنقد كانوا رغم وصولهم إلى

الاستاذية، وما تمتعوا به من مكانة علمية، يشعرون بالمرج  
الشديد من مواجهة نصحي.

وقد فوجئ صاحبنا في هذا الاجتماع (١٩٩٩) بعضوات  
مجلس الإدارة: نللى حنا، واطيفة سالم، ومنى بدر يديران انقلاباً  
صامتاً. فبمجرد جلوس إبراهيم نصحي في مقعد الرئيس قالوا:  
"أحنا عاوزين فلان (أى صاحبنا) يتولى رئاسة المجلس ونقترح أن  
تكون سيادتكم رئيساً فخرياً للجمعية". فاستاء صاحبنا لهذه  
المفاجأة التي لم يتوقعها، وترك قاعة الاجتماع غاضباً. وبعد  
حوالى ربع ساعة جاء سعيد عاشور وعادل غنيم، وقالوا له: إن  
المجلس قد اختاره رئيساً بالإجماع مع اختيار نصحي رئيساً  
فخرياً. وعاد صاحبنا إلى الاجتماع ليوجه الشكر إلى الجميع،  
وسأله نصحي عما إذا كان يدرك أهمية وخطورة رئاسة الجمعية،  
فأجابه بأنه سيستفيد بما تعلمه منه، ثم تسأل نصحي عن تكون  
له رئاسة جلسات مجلس الإدارة عند انعقاده، فرد الجميع في  
صوت واحد: "فلان الذى انتخبناه"، فغضب وانصرف، ولحق به  
أحد الزملاء لتوصيله إلى بيته.

انتاب صاحبنا شعور بالخوف من ثقل العبء الذى  
يُنْتَظَره، فالجمعية في طريقها إلى الإفلاس، وصاحب العمارة رفع

قضية يعترض فيها على طريقة حساب القيمة الإيجارية وبطالِب  
بمتأخر ٥٧ ألف جنيه ولم يكن الرصيد بحساب الجمعية بالبنك  
يزيد إلا قليلاً على عشرة آلاف جنيه. كما أن تنحية إبراهيم  
نصحى على هذا النحو قد يفهم منها أن له يد فى تدبير ما  
حدث.

ولكن الدكتور إبراهيم نصحى نفسه كفاه مئونة تائب.  
الضمير، فقد اتصل به تليفونياً فى اليوم التالى، وقال له: إن  
الانتخابات التى تمت باطلا، وأنه سيتقدم بشكوى لوزارة الشئون  
الاجتماعية، ويمكن أن يتسبب ذلك فى "أذية" صاحبنا، وأنه إذا  
فضل الحكمة والتعقل يضمن له أن يظل نائباً للرئيس، بشرط  
إعادة الانتخابات مرة أخرى.

أحس صاحبنا بالارتياح الشديد، وعبر عن ذلك صراحة  
لحديثه، وقال له: إن الشئون الاجتماعية أبلغت بالفعل بالأمس  
بالتشكيل الجديد، والاجتماع قانونى لأن جميع أعضاء المجلس  
كانوا حاضرين باستثناء يونان لبيب. وأنه إذا أراد الشكوى فهذا  
حقه، ولكنه ينصحه - تقديراً له - ألا يتورط فى ذلك قبل استشارة  
من يفهم فى القانون.



وحضر إبراهيم نصحي أول اجتماع لمجلس الإدارة رأسه صاحبنا (بعد شهر من انتخاب هيئة المكتب)، وهو الاجتماع الذي طرح فيه الرئيس الجديد الظروف الحرجة التي تمر بها الجمعية، وتعرضها لفقد المقر إذا كسب مالك العقار القضية. وطلب من المجلس الموافقة على توكيل المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف المحامى لتمثيل الجمعية (وقد قبل أن يتولى القضية دون أتعاب، بل تبرع أيضاً للجمعية بثلاثة آلاف جنيه)، كما اقترح أن تلجأ الجمعية إلى الشخصيات المعروفة برعاية الثقافة فى العالم العربى لبناء مقر خاص للجمعية أو التبرع للجمعية بمبالغ تكفى لإقامة أو شراء مقر خاص، حتى لا تقع الجمعية فى مأزق مطاردة ملاك العقارات. واقترح الكتابة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس، والشيخ سلطان بن محمد القاسمى أمير الشارقة الذى تبرع لجامعة القاهرة ببناء مكتبة لكلية الزراعة تكلفت ١٢ مليوناً من الجنيهات، وأعد صيغة للخطاب قرأها على الأعضاء، فوافقوا عليها فيما عدا إبراهيم نصحي الذى هاله أن تلجأ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى «هؤلاء» تطلب عونهم ، ومصر هى التى كانت تفيض عليهم بخيراتها!! ورأى فى تنفيذ هذا الاقتراح «إهانة لا تغتفر» تدل على عدم تقدير القيمة

الأدبية للجمعية. وغادر الاجتماع غاضباً، ولم يحضر غيره من اجتماعات مجلس الإدارة التالية له، بعدما امتدت رئاسته للجمعية ٢٣ عاماً (١٩٦٧ - ١٩٩٩) .

ولما كانت غالبية أعضاء المجلس قد وافقت على إرسال الخطابات الثلاثة، فقد تم إرسالها مساء اليوم نفسه بالبريد المسجل من مكتب البريد الأملى أسفل نفس المبنى، ولم يفكر أحد في اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية، أى سفارات دول من وجه النداء إليهم، تجنباً للشبهات، وإبقاء الموضوع فى حدوده الخاصة.

ولا يعنى ذلك أن مجلس الإدارة راهن تماماً على مساعدة أحد رعاة الثقافة، أو علق الآمال على أن يكون للجمعية يوم مقراً ملكاً لها، ولكنها كانت محاولات مبعثها اليأس والقلق على مصير الجمعية. وركز المجلس - فى الوقت نفسه - على طلب العون من الشخصيات المحلية من رجال الأعمال بفضل الجهود التى بذلها يونان لجيب مع زملائه فى مجلس الشورى من رجال الأعمال، فحصل على تبرع بعشرة آلاف جنيهاً من محمد فريد خميس، وخمسة آلاف من كل من لويس بشارة وإحدى شركات الأنوية (أمون)، كما أقتنع سعد فخرى عبد النور بالتبرع بسداد إيجار

الجمعية، فظل يدفعه كل ستة شهور لمدة سنتين. كذلك حصل يونان لبيب من الأمير طلال بن عبد العزيز على وعد بالتبرع سنوياً للجمعية بمبلغ ٣٦ ألف جنيه مصرى لمدة خمس سنوات، وتم الوفاء بهذا الوعد.

مضى نحو الشهر على إرسال الخطابات الثلاثة إلى مسقط وأبو ظبي والشارقة، وذات مساء اتصل سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى حاكم الشارقة بالجمعية طالباً الحديث مع رئيس الجمعية، فزوده موظف الجمعية برقم تليفون منزل صاحبنا الذى فوجئ بالاتصال.

بدأ الرجل العظيم حديثه بالاعتذار لصاحبنا، لأن الرسالة وصلت قبل ثلاثة أسابيع، وأنه لم يطلع عليها إلا يومها نظراً لوجوده خارج بلاده، وأبدى قلقه على ما تعانیه الجمعية. وشرح له صاحبنا المشكلة، وتصور مجلس الإدارة لحلها باقتناء مقر يتبرع به أحد رعاة الثقافة العربية أو يتعاون عدد من الرعاة فى تمويله، وأن التصور هو شراء قفلا مساحة مبانيها لا تقل عن ٥٠٠ متر سكنى الجمعية ومكتبتها. فاعترض سمو الشيخ على هذه المساحة، وقال انه يعلم أن بالجمعية مكتبة قيمة وأنها وحدها تحتاج لمثل هذه المساحة لو لم يوضع التوسع فى الاعتبار. ولكنه

أبدى استعداده لشراء المقر وإعداده لسكنى الجمعية وتأثيثه، ثم تقديمه للجمعية على سبيل الهبة. وزود صاحبنا بأرقام هاتفه الخاص والفاكس الخاص، وطلب إليه أن يراعى فى اختيار المكان القرب من المواصلات وسهولة الوصول إليه من أى مكان بالقاهرة لأنه يعلم أن طلاب الدراسات العليا يستخدمون مكتبة الجمعية. وقال سموه أنه لا يجب ترك الجمعية دون مساعدة حتى يتم تدبير المقر، وتسأل عما إذا كان بإمكانه المساعدة بمبلغ بسيط فى حدود مائة ألف درهم؟.

شكره صاحبنا، وأثنى على ما يقدمه من عطاء لمصر، ذاكراً تبرعه لجامعة القاهرة بمكتبة كلية الزراعة (التي تخرج فيها الشيخ). فاستنكر الرجل وصف ذلك بالفضل، وقال: إن فضل مصر على العرب كبير، وأنه يسأل الله تعالى أن يعينه على أداء بعض ما لمصر من دين. وعندما أشار صاحبنا إلى هذا الحديث فى الكلمة المرتجلة التى ألقاها فى حفل افتتاح المقر الجديد بمدينة نصر (٢٣ مايو ٢٠٠١)، بحضور الشيخ ووزير التعليم العالى وبعض كبار رجال وزارة الثقافة ، لاحظ عند إطلاعه على شريط الفيديو بعد الاحتفال أن عيني الشيخ اغرورقتا بالدموع عندما وصل صاحبنا فى حديثه إلى ذكر هذه العبارات المخلصة

النادرة التي تكشف عن أصالة هذا الرجل العظيم وعمق تقديره  
لمصر والمصريين.

ويعد أن تم العثور على ثلاث فيلات بمدينة نصر أخطر سمو  
الشيخ بذلك لتكليف من يمثله بالقاهرة لفحصها واختيار ما يراه  
منها صالحاً لسكنى الجمعية، وإعداده وتأثيثه. ولكن ممثل سموه  
وجد أن شراء أى فيلا وتجهيزها يساوى من حيث التكلفة شراء  
قطعة أرض لهذا الغرض وتصميمها بما يتفق مع متطلبات  
الجمعية ليصبح مقراً لانتقاء بها. وبالفعل تم شراء الأرض بمعرفة  
ممثل الشيخ وصدر تصريح البناء باسمه وتم افتتاح المبنى فى ٢٣  
مايو ٢٠٠١ فى نفس الأسبوع الذى تم فيه افتتاح مكتبة كلية  
الزراعة.

ولكن مكرمة سمو الشيخ سلطان القاسمى لم تتوقف عند  
هذا الحد فقد تلقت الجمعية منه تبرعاً بمبلغ ٩٢ ألف جنيه  
مصرى (بما يعادل ١٠٠ ألف درهم) بعد أسبوع من مكالمته مع  
صاحبنا (ابريل ١٩٩٩)، كما تبرع بعد ذلك بعام (يوليو ٢٠٠٠)  
بمبلغ ٩٠ ألف جنيه مصرى . فقام مجلس الإدارة بتجميع هذه  
التبرعات مع ما تلقتة الجمعية من الأمير طلال بن عبد العزيز (٧٢  
ألفاً على عامين) وقام بربط وبيع مصرقية بربع مليون جنيه

يُصرف منها على نشاط الجمعية ، وفي يناير ٢٠٠٤ تبرع سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي للجمعية بمبلغ نصف مليون درهم لتحويل إلى وديعة بالجنيه المصري بلغت قيمتها ٨٣٠٤٤٠ جنيهاً، وبذلك أصبح لدى الجمعية وديعة قدرها مليون وحوالي ٢٠٠ ألف من الجنيهاً تدر ريعاً سنوياً يتراوح بين ٨٠-٨٥ ألف جنيه (حسب سعر الفائدة) وبذلك استقرت الأحوال المالية للجمعية في حدود المصروفات الفعلية بأسعار العام ٢٠٠٤ .

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة الجمعية لم يفقد الأمل في أن يدرك من أفاء الله عليهم بنعمة الثراء من المصريين أهمية الرسالة التي تقوم بها الجمعية، فيوفروا لها من الرعاية المادية ما يتيح لها المضى قدماً في أداء رسالتها، فطرقوا أبواب الكثرين دون جدوى. كما لم يفقدوا الأمل في دعم مؤسسات الدولة لنشاط الجمعية، كوزارات الثقافة والتعليم العالي، والبحث العلمي، والشباب.

ويعد افتتاح المقر الجديد بشهر واحد (تقريباً)، رتب أحمد الجمال - الكاتب المعروف وعضو الجمعية- لقاءً لأربعة من أعضاء مجلس الإدارة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل بناءً على طلبه. وتم

اللقاء بمكتبه الخاص على شارع النيل. وحضر مع صاحبنا،  
عاصم الدسوقي، وجمال زكريا، ومحمد صابر عرب، وأحمد  
الجمال. وفي هذا اللقاء أبدى "الأستاذ" اهتمامه برسالة الجمعية،  
وقال : إن الشيخ سلطان القاسمي يُشكر على مكرمه، ولكن رعاية  
الجمعية مادياً يجب أن تكون من واجب المصريين. وبعد أن اطلع  
على تصور مجلس إدارة الجمعية الذي كان يتجه إلى تكوين وديعة  
في حدود المليون جنيه يتم تجميعها من تبرعات أثرياء المصريين،  
قال : إن هذا التصور لا يضع في اعتباره التضخم، وأن الوديعة  
يجب أن تصل إلى خمسة ملايين على الأقل. ولما كان الحصول  
على مليون أو أكثر من التبرعات من الصعوبة بمكان نظراً للركود  
الاقتصادي الذي تعانيه البلاد، رأى "الأستاذ" أن تكون هناك  
مجموعة من "الرعاة" المصريين في حدود العشرة أفراد، يتبرع كل  
منهم للجمعية بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات سنوياً، ولدة خمس  
سنوات حتى تعطى الجمعية دفعة قوية لخدمة تاريخ مصر. ووعده  
بأن يتولى بنفسه تكوين مجموعة من "الرعاة" وأن يكون أول  
المتبرعين.

سعد القوم باقتراح (الأستاذ)، وشكروه بحرارة، وطلبوا منه أن  
يلقى محاضرة في الموسم الثقافي القادم (أكتوبر ٢٠٠٢ - مايو

٢٠٠٢) فى موضوع يختاره. فأبدى موافقته من حيث المبدأ، محذراً من أن ذلك قد يجبر المتابع على الجمعية. فطمأنوه إلى أن الجمعية هيئة علمية أهلية مستقلة ، وهى حريصة تماماً على استقلال قراراتها وإدارتها. وعندما فتح (الاستاذ) موضوع الوثائق التاريخية التى يحتفظ بنسخ منها، ويريد إيداعها هيئة خاصة يطمئن إليها، أبدى ممثلو الجمعية استعدادهم لقبول تخصيص مكان لها بمكتبة الجمعية، بعدما تشرف الجمعية بزيارته ليطمئن بنفسه على صلاحية الجمعية لهذا الغرض.

وفى اليوم التالى للمقابلة، حمل صاحبنا مجموعة من مطبوعات الجمعية وخطاب شكر لهيكل على المقابلة، سجل فيه كل ما تم الاتفاق عليه، وختمه بطلب تحديد الموعد الملائم "للأستاذ" لإلقاء محاضراته بالجمعية وموضوع المحاضرة. وسلم الرسالة والكتب المهداة (بنفسه) لسكرتير هيكل.

وبعد نحو الأسبوع، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من هيكل شكره فيها على الكتب المهداة، وقال إن لديه سؤال مهم حول الجمعية، قد يبدو تافهاً، ولكنه مهم بالنسبة له: "هل لمن يسمى عبد العظيم رمضان علاقة بالجمعية؟" فقال له صاحبنا : إن رمضان



كان عضواً بالجمعية منذ سنوات، ولكن سقطت عضويته لانقطاعه عن سداد اشتراكات العضوية، وذلك منذ رسب مرتين في انتخابات مجلس الإدارة، وأنه لا هم له إلا الهجوم على الجمعية وخاصة صاحبنا. فقال هيكل: "يعنى مش سايب حد... على العموم شكراً، دى معلومة مهمة بالنسبة لى". وانتهت المكالمة عند هذا الحد.

وظل صاحبنا يتصل بمكتب هيكل على فترات متباعدة (يوليو - سبتمبر ٢٠٠١) فكان يتلقى رداً بأن "الأستاذ" غير موجود، أو أنه نبه إلى عدم إزعاجه. وفى كل مرة كان صاحبنا يترك اسمه وأرقام تليفوناته، ورسالة مؤداها أن الجمعية بانتظار رده (الكريم) على دعوتها. ولكن يبدو أن الرجل لم يكن جاداً فيما وعد به من "رعاية"، أو أنه أعاد حساباته فوجد أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن الوقوع فى هذه "الورطة". فلم يسمع صاحبنا منه!!.

وهكذا كانت استجابة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى لنداء مجلس إدارة الجمعية، وتشجيده لمبنى المقر الجديد بمدينة نصر الذى أقيم بتكلفة قدرها ٢,٥ مليون جنيه مصرى دفعها من ماله الخاص، كانت بمثابة ميلاد جديد للجمعية

المصرية للدراسات التاريخية من الناحية المادية، وبقي التعبير عن هذا الميلاد الجديد من الناحية العلمية والثقافية. كانت الجمعية فى مقرها القديم تقدم خدماتها للأعضاء من الرابعة إلى الثامنة مساءً فقط، أما الآن فأصبحت مؤسسة تعمل من التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساءً تقدم خدماتها للأعضاء والمجتمع كله. وتطلب ذلك وضع تنظيم إدارى جديد، حمل صاحبنا عبئه بحكم خبرته القديمة بالمسائل الإدارية والمالية منذ شبابه الباكر، أيام عمله بكفر الزيات، وسانده مجلس الإدارة بإقرار ما وضعه من نظام إدارى بعد شرحه المستفيض لأعضاء المجلس لكل صغيرة وكبيرة.

ووجدت مكتبة الجمعية مستقرأ لها فى طابقين من المبنى الجديد متصلان ببعضهما البعض، وخُصص بها مكان للكتب النادرة والمصادر التى تعود طبعتها إلى القرن التاسع عشر بمختلف اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية. وأتبع نظام المكتبة المفتوحة، حيث ينتقى الباحث الكتب من فوق الرفوف وينقلها إلى طاولة الاطلاع، ثم يتركها فى مكانها بعد فراغه منها ليعيدها الأمين إلى موضعها بالرفوف. ولما كان فهرس المكتبة لم يضاف إليه ما ضُم من كتب منذ أوائل السبعينيات بسبب

عدم وجود العدد الكافى من الأمناء، فكان لدى الجمعية أمين واحد للمكتبة يعمل مساءً، أصبحت الحاجة ماسة إلى توفير عدد من الأمناء للقيام بأعمال الفهرسة والتصنيف، وخدمة الباحثين فى نوبتين: صباحاً ومساءً، وقدّر صاحبنا حاجة المكتبة بثمانية من الأمناء.

ولكن من أين تحصل الجمعية على هذا العدد من الأمناء نوى الخبرة، وكيف تتحمل رواتبهم بمواردها التى لا تكاد تكفى تغطية استهلاك المياه والكهرباء والصيانة وأجور عمال النظافة والسكرتارية، والمصروفات النثرية؟ هنا لجأ صاحبنا إلى دار الكتب المصرية، بعد أن علم أن الدار تعير بعض الأمناء إلى الجمعية الجغرافية ومكتبات بعض الأندية، فالتقى سمير غريب (رئيس دار الكتب) وطلب منه مد الجمعية بثمانية أمناء، فاستجاب الرجل على الفور، وقدم للجمعية (على سبيل الإعارة) العدد المطلوب من الأمناء على أن تتحمل دار الكتب مرتباتهم وحوافزهم، وهن جميعاً من السيدات المقيمات بمدينة نصر. وأحدثهن خدمة تزيد سنوات خبرتها على عشر سنوات. فقدم سمير غريب بذلك للجمعية خدمة جليلة تتم عن إدراكه لأهمية رسالتها، وأصبح ذلك أمراً واقعاً التزم به خلفه صلاح فضل الذى تعاون مع الجمعية بلا

تحفظ، وإن ظهرت بوادر التراجع (النسبي) لهذا التعاون فى عهد رئاسة أحمد مرسى لدار الكتب، فعندما طلبت أمينتان من الأمناء العودة إلى دار الكتب، ماطل رئيس الهيئة فى تزويد الجمعية بالبديل.

وعلى كل، بفضل هذا التعاون المثمر من جانب دار الكتب، تم الفراغ من تصنيف وفهرسة المقتنيات العربية بالمكتبة على مدى العامين، وبدأ العمل فى فهرسة الكتب المطبوعة باللغات الأجنبية، وقامت الجمعية بتعيين خبيرين بالفهرسة من العاملين السابقين بدار الكتب (المتقاعين) بنظام المكافأة، لدعم فريق العمل بالخبرة المتميزة.

ولما كان المبنى مزوداً بحجرة معدة لتأسيس مكتبة إلكترونية، وهو ما لم يتم توفيره فى إطار الجانب الخاص بتأثيث المبنى، فقد ظلت الحجرة فارغة، وحاول صاحبنا استكمال المكتبة، فلجأ إلى وزارة الاتصالات ووزارة الشباب، دون جدوى. وأخيراً قدم الدكتور فطين أحمد فريد الأستاذ المساعد بجامعة قناة السويس وعضو مجلس إدارة الجمعية (وكان ضابطاً سابقاً برتبة العميد) قدم مساعدة جليلة بدفع طلب الجمعية تأسيس مكتبة إلكترونية فى قنوات وزارة الدفاع، فصدر قرار وزير الدفاع بمنح الجمعية

التجهيزات اللازمة لإقامة المكتبة، وتم ذلك بالفعل فى ربيع عام ٢٠٠٤، واستكمالاً لتحديث الخدمة، قامت الجمعية بإقامة شبكة للحواسيب الآلية ربطت بين المكتبة الإلكترونية ومكتبة الجمعية بما تطلب ذلك من أجهزة ومعدات، وبذلك بدأ إعداد فهرس إلكترونى (رقمى) لمقتنيات المكتبة.

وبعد إقامة المكتبة الإلكترونية، توفرت للمتريدين على مكتبة الجمعية خدمة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وقام الدكتور صبرى العدل (عضو الجمعية) بتصميم موقع للجمعية على الشبكة الدولية يضم المعلومات الأساسية عنها وعن نشاطها، والإعلان عن برنامجها العلمى والثقافى، وسوف يضاف إليه الفهرس الرقمى لمقتنيات مكتبة الجمعية عند اكتماله.

أما عن إعادة تنظيم النشاط الثقافى للجمعية فقد اضطلع به عاصم الدسوقى، ثم عبادة كحيلة. وكان لكل منهما فضل الارتقاء بمستوى الخدمات الثقافية التى تقدمها الجمعية بالإعداد الجيد للموسم الثقافى كل عام، وفتح منبر الجمعية أمام أصحاب الرؤى الجديدة من مختلف المدارس والتوجهات، دون تمييز (سوى بين الغث والسمين). كما نجح كل منهما فى الإعداد الجيد لسنوات الجمعية، فنظم عاصم الدسوقى ندوة "المصريون والسلطة" وندوة

"الدين والدولة فى الوطن العربى"، ونظم عبادة كحيلة ندوة "التقاء الحضارات فى عالم متغير حوار أم صراع؟"، وندوة "الثورة والتغيير فى العالم العربى"، كما تعاون معه عاصم الدسوقي فى تنظيم ندوة "تطور الفكر العربى" وكلها ندوات أعادت للجمعية حيويتها ونشاطها الذى افتقدته منذ ترك رئاستها أحمد عزت عبد الكريم. ووضعها هذا النشاط فى موقع متميز على ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط على المستوى العالمى، فأصبح نشاطها العلمى يحظى بالمتابعة والمشاركة من جانب متخصصين متميزين من أوروبا وأمريكا. كما أدرجت مجلتها العلمية فى الدليل الدولى للمجلات العلمية.

ولم يتوقف النشاط العلمى على الموسم الثقافى الذى تلقى فيه محاضرتان شهرياً (من أكتوبر- مايو)، والندوة السنوية التى تستمر عادة على مدى ثلاثة أيام كاملة، بل هناك سمنار الباحثين الشبان فى التاريخ العثمانى الذى أنهى العام ٢٠٠٤ عشر سنوات من عمره، ونُشرت أربعة كتب تضم جانباً من أعماله، ونُظم فى العام ٢٠٠٤ ثلاث سمنارات أخرى شهرية فى التاريخ القديم (اليونانى- الرومانى) والتاريخ الإسلامى والوسيط، ثم التاريخ المعاصر.

وتقدم هذه السمنارات بحوثاً متميزة يتم فيها التواصل بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى، وتولى قضايا المنهج اهتماماً خاصاً. ويرجع الفضل فى تنظيمها وإدارتها إلى ناصر أحمد إبراهيم ونللى حنا (التاريخ العثمانى)، وأبو اليسر فرح (القديم)، وعلى السيد على (الإسلامى والوسيط) وأحمد زكريا الشلق (المعاصر). وتعتمزم الجمعية أن تعمل على نشر أعمال هذه السمنارات الثلاثة الأخيرة فى كتب تصدرها من خلال التعاون مع دور النشر المختلفة.

وهكذا تحولت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - بفضل مكرمة الشيخ الدكتور سلطان القاسمى - إلى مركز ثقافى علمى متميز، ومنازة للعمل العلمى الذى لا يهدف سوى لخدمة تاريخ هذه الأمة ، ومعهد للإعداد العلمى للكوادر العلمية. وما حدث - على هذا النحو - من تطور شهدته الجمعية، ليس بعثاً لها، وإنما كان ميلاداً جديداً، لأن نشاط الجمعية الآن - كماً وكيفاً - غير مسبوق فى تاريخها منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ .

ولكن ذلك لا يعنى أن تأسيس المقر الجديد كان نهاية للمتعاب، أو أن مناخ العمل كان معتدلاً، ساعد مجلس الإدارة

برئاسة صاحبنا على قيادة الجمعية نون التعرض للأثواء، فهناك  
متاعب لا حصر لها واجهتها الجمعية من إدارة الجمعيات بالشئون  
الاجتماعية. وعندما كانت الجمعية تعاني المصاعب المالية، ولا تقدم  
سوى نشاطاً شكلياً محدوداً، حظيت برضا إدارة الجمعيات، فلم  
تكن أعمالها تتعرض للمضايقات من جانب موظفي تلك الإدارة  
التي تُعد نموذجاً فذاً للفساد البيروقراطي في الإدارة المصرية.  
فعندما تلقت الجمعية أول تبرع من الشيخ سلطان القاسمي، بدأت  
سلسلة المتاعب مع الإدارة المذكورة، لأن قانون الجمعيات الأهلية  
يقضى بضرورة الحصول على إذن وزارة الشئون قبل التصرف  
في مليم واحد من التبرعات التي تتلقاها الجمعيات من الخارج.  
ويتطلب ذلك تقديم ملف كامل من المستندات يلحق بالطلب،  
وتأخرت الموافقة لما يزيد على ستة شهور، وعندما راجع أمين عام  
الجمعية الإدارة المعنية قالوا له صراحة : إنهم لا يمكنهم أن يقفوا  
موقف المتفرج من هذا التبرع نون أن ينالهم نصيب! وعندما تلقت  
الجمعية تبرع الأمير طلال بن عبد العزيز، ثم التبرع الثاني من  
الشيخ سلطان القاسمي، ازدادت المتاعب مع الإدارة، فعلمت  
الموافقة على مراجعة مستندات وسجلات الجمعية، وبعد ستة شهور  
تمت المراجعة، فقال مفتشوه : إنهم اكتشفوا أن مجلس الإدارة



باطل لأن عدد الأعضاء بالسجلات يزيد على ١٢٠٠ عضو، ولكن من وجهة لهم الدعوة لحضور الجمعية العمومية التى انتخبت مجلس الإدارة كانوا ١٩٠ عضواً هم أولئك الذين سددوا الاشتراكات منذ أعوام. لذلك لا بد من إسقاط المجلس بالكامل ودعوة جميع الأعضاء المسددين وغير المسددين لانتخاب مجلس جديد، وأن على المجلس أن يصفى أولاً مشكلة العضوية، فيسقط عضوية من لا يقبل سداد الاشتراكات المتأخرة . وهمس كبير المفتشين فى أذن المدير الإدارى للجمعية بما يفيد أن من مصلحة الجمعية أن يتولى أحد موظفى إدارة الجمعيات (أى شخصه) تسهيل أعمال الجمعية بالإدارة لقاء مكافأة شهرية ، وعندما سأل المدير الإدارى عن كيفية تسوية مبالغ المكافأة حسابياً قال "أى حاجة... مصاريف نشرية، أو اعملوا بند إكراميات.. على العموم لو قبل رئيس مجلس الإدارة الاقتراح أنا أحل كل شئ".

وهنا اتجه مجلس الإدارة إلى العمل فى اتجاهين: حل مشكلة العضوية بعد توجيه خطابات للأعضاء غير المسددين لاشتراكاتهم وترك مهلة زمنية لهم للسداد (٣٠ يوماً) ثم إسقاط عضوية من لم يسددوا . وتكليف صاحبنا بالشكوى إلى هيئة

الرقابة الإدارية بشأن ابتزاز إدارة الجمعيات، والسعار الذى أصاب موظفيها طلباً لرشوة شهرية ثابتة لقاء أن (يمشى الحال).

وأعيد انتخاب مجلس الإدارة بالكامل، واختار أعضاء المجلس (الذى دخلته بعض عناصر الشباب) صاحبنا رئيساً للمجلس، وصدرت موافقات إدارة الجمعيات (بضغط من الرقابة الإدارية) على مدى عام بما فى ذلك الموافقة على قبول هبة سمو الشيخ (الدكتور سلطان القاسمى) وهى أرض ومبنى المقر الجديد وأثاثه، ونُقلت تبعية الجمعية من إدارة غرب القاهرة التى تضم حيتان إدارة الجمعيات إلى إدارة شرق مدينة نصر التى تعد نموذجاً طيباً غريباً على وزارة الشئون الاجتماعية، ولكن لازالت إدارة الجمعيات بوكالة الوزارة بمحافظة القاهرة تماطل فى الموافقة على التبرعات التى تلقتها الجمعية أخيراً، فلا تأتى الموافقة إلا بعد عام كامل من التقدم بالطلب. وقد يئس صاحبنا من اللجوء إلى المسؤولين الكبار، فلم يجده نفعاً الشكوى لوزارة الشئون الاجتماعية، ولا إلى محافظ القاهرة، وكذلك هيئة الرقابة الإدارية. فهذه الشكاوى تنتهى دائماً إلى المشكو منه، فيرد بإجابة تكفى

المسئول مشقة التحقق من صحتها، فيزداد الموظفون الأوغاد توحشاً وفجوراً.

وبعدما أعييت صاحبنا الشكاوى، لجأ إلى بعض عتاة أهل الخبرة ممن يتولون أمور الجمعيات الخيرية (التي تخضع لنفس القانون) يسأل عن كيفية تعاملهم مع الشئون الاجتماعية، وكيف يتصرفون مع زبائنتها، فعلم أن كل جمعية من تلك الجمعيات تخصص مبلغاً شهرياً تدفعه لمن يحدده رئيس إدارة الجمعيات، وأن المبالغ كلها تتجمع عند المدير ليُعاد توزيعها على موظفي الإدارة. وعندما سأل صاحبنا عن كيفية تسوية هذا المبلغ حسابياً، علم أن هذه الجمعيات تجنب بعض ما تحصل عليه من تبرعات أهل الخير في شهر رمضان لتغطية هذه "النفقات غير المنظورة"، فلا يُدرج هذا المبلغ في السجلات المالية للجمعية أصلاً. ثم تنبه مسئول الجمعية إلى أنه تحدث مع صاحبنا بما يتجاوز حدود الأمور، فسأله: "هو جمعيتكم بتدفع مبلغ بسيط عشان كده بيضايقوكم؟ أحسن ليكم تسألوهم عاوزين كام وتريحوهم". رد صاحبنا بأن الجمعية التاريخية لا تدفع شيئاً لمفتشى إدارة الجمعيات، ولا لمفتشى الجهاز المركزى للمحاسبات (وقد جاء فى حديث الرجل أنهم أيضاً يحصلون على مبلغ سنوى عند التفتيش

على سجلات الجمعية الخيرية). فالجمعية التاريخية مواردها محدودة ومعلومة، وليس لديها "صندوق زكاة" أو "ملجأ أيتام" تجمع الأموال تحت غطاءه ليتصرف فيها "العاملون عليها" دون ضمير أو وازع خلقى أو دينى. المهم أن صاحبنا كان يدفع زكاته لمثل هذه الجمعيات، فأصبح بعد هذا الحديث فى حيرة من أمره، وبدأ يفهم السر وراء انتشار وزيادة عدد الجمعيات الخيرية فى السنوات الأخيرة.

ولم يواجه صاحبنا متاعب التعامل مع إدارة الجمعيات بالشئون الاجتماعية والجهاز المركزى للمحاسبات وحدهما بعد هذا التطور الذى شهدته الجمعية، بل واجه موجة من شائعات أطلقها من وصفهم طه حسين فى إهدائه لكتاب "المعذبون فى الأرض"، وهم: "الذين لا يعملون ويضيرهم أن يعمل غيرهم". كان القصد من تلك الشائعات التأثير على الناخبين لإبعاد صاحبنا، أو الحيلولة دون حصوله على أعلى الأصوات. واستخدم هؤلاء وضعهم فى لجان ترقية أعضاء هيئة التدريس، ومالهم من سلطة وتفوذ على طلبة الدراسات العليا، وتعاون معهم بعض أعضاء مجلس الإدارة الذين ساء لهم عدم انقياد صاحبنا لرغباتهم الشخصية التى تتعارض مع مصلحة الجمعية. ورغم

ذلك أُعيد انتخاب صاحبنا، ولم يستطع أحد من تلك الزمرة الفاسدة أن يتسرب إلى مجلس الإدارة، بفضل وعى أعضاء الجمعية ومعرفتهم يسجل أولئك الأفراد الحافل بكل مظاهر الفساد، وليقينهم أن استمرار تلك المجموعة التى نقلت الجمعية من الجمود إلى الحركة، ومن هامش الحياة الثقافية إلى قلبها، من أمثال: عادل غنيم، وعبد المنعم الجميعى، وأيمن فؤاد سيد، ونللى حنا، وعبادة كحيلة، وعاصم الدسوقي، ومنى بدر، وغيرهم من الشباب الذين دخلوا المجلس من أمثال نجوى كيره، وأحمد زكريا الشلق، وأحمد الشريبنى، ويحيى محمد محمود، ويقينهم أن هؤلاء هم الأقدر على استمرار مسيرة الجمعية على طريق التقدم والازدهار.

ولا يعنى ذلك أن صاحبنا، وتلك النخبة النبيلة من الزملاء الذين يتعاونون معه، يؤمنون باحتكار إدارة أمور الجمعية، ولكنهم يعملون بدأب على تدريب الكوادر الشابة، وتشجيعها على التقدم لعضوية مجلس الإدارة، حتى يكتسبوا خبرة إدارة مثل تلك المؤسسة العلمية، وتنتقل إليهم مسئولية قيادتها وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف الجمعية، ويدعم رسالتها فى خدمة تاريخ الأمة.

ومن المأمول أن يكون للشباب الأغلبية فى عضوية المجلس قبل انتهاء دورته الأولى (٢٠٠٩)، ليتحقق للجمعية إدارة ذات فكر متطور، يواكب العصر، ويضع الجمعية على طريق النمو والازدهار. وعندما يحتفل أعضاء الجمعية باليوبيل المئوى لها عام ٢٠٤٥، قد يذكرون تلك النخبة التى لعبت دورها بتجرد، وأمانة، وإنكار للذات، وفى مقدمتها الرجل العظيم الذى لولا رعايته الكريمة للجمعية، لما كان هذا الميلاد الجديد (سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمى)، يومها سيكون الجميع فى رحاب من يغدق الجزاء على من أحسن عملاً، ولكن أرواحهم سوف تشعر بالطمأنينة عندما تبطل ثمرة عملهم يانعة، تزداد شباباً بمرور الزمن.

## ماذا بعد ؟

قطع صاحبنا هذه المسيرة على طريق الحياة، مخلفاً وراءه آثار أقدامٍ هنا وهناك - تقف شاهداً على ما استطاع أن يحققه خلال تلك السنوات، وما عجز عن تحقيقه. وهو فى تقديمه لما مر به من تجارب يحرص على ذكر تلك التى يقوم عليها شهود معاصرون (مد الله فى أعمارهم)، حتى لا يظن أحد أن بعضها أملتة الأوهام وأحلام اليقظة وتصفية الحسابات، فكلها وقائع ثابتة، اكتفى بالإشارة إلى مناصب أصحابها أحياناً، وذكر بعضهم بالاسم أحياناً أخرى، لا بقصد التشهير بهذا أو ذاك، ولكن بغرض بق ناقوس الخطر لمن خدعتهم المظاهر فأخفت عنهم الجوهر.

ولا يعنى ذلك أن صاحبنا كان دائماً حكيماً، خالياً من العيوب والأخطاء، فلا يوجد قديسون بين البشر، بل جميعهم خطاؤون. وكثيراً ما يتأمل صاحبنا هذه المواقف التى مرت به، ويعيد تقييمها فيأخذ على نفسه أنه بالغ فى سوء الظن بمواقف

أطراف بعينها. ولكن ليس كل الظن إثم على أى حال، حسب أنه لم يتخذ موقفاً - يوماً ما - بدافع شخصى محض . وكثيراً ما يكتشف أنه وضع ثقته فى غير أهلها، وظن أن كل ما يلمع ذهباً.

ولو أطلق صاحبنا العنان لقلمه لتحول هذا العمل المتواضع إلى سفر ضخيم، أو إلى عدة كتب، لعل أخطرها وأكبرها حجماً ما يتصل بتجربته الجامعية التى اكتفى هنا بالحديث عن العلل والأمراض التى تعانى منها الجامعة محاولاً تشخيصها، نون أن يتطرق إلى علاجها، فلديه -بحكم خبرته وتجاريه ومعرفته باكبر جامعات العالم - وصفات كثيرة للعلاج، لم يجد من الحكمة أن يفرد لها مساحة هنا.

كذلك لو أطلق صاحبنا العنان لقلمه، لكتب الكثير والكثير عن الشخصيات التى عايشها، واحتك بها على طول طريق الحياة: المغمورون منهم والمعروفون على السواء، شخصيات عبرت عن قسَمات المجتمع المصرى من الفلاحين والعمال والحرفيين، والمثقفين، وبعض من اقتربوا من السلطة. ولعله يستطيع يوماً ما أن يخص تلك الشخصيات بعمل قائم بذاته، إذا امتد به



الأجل، ونجت ذاكرته من أمراض الشيخوخة. ولم يتناول صاحبنا - أيضاً - بعض من عرفهم من المثقفين وأساتذة الجامعات في أسفاره وزياراته الخارجية، ولا انطباعاته عن المؤسسات العلمية في الغرب، فقد حرص هنا على التركيز على التجارب المتصلة بوطنه ومجتمعه، وأن يكون حديثه "عاماً" وليس "خاصاً"، يخاطب القراء جميعاً، ولا يركز على "النخبة" وحدها. فالرجل لم يحسب نفسه يوماً على تلك النخبة، وإن انتسب إليها بحكم موقعه، فهو - دائماً - يجد نفسه بين بسطاء الناس، يطيب له الجلوس إليهم، ويوقف عمله العام على خدمتهم والدفاع عنهم، أداءً لحق واجب في عنقه لمن خرج من بينهم، وورث عنهم حكمة المصري القديم.

وكم يتمنى صاحبنا أن يختم حياته بتقديم الأعمال العلمية التي خطط لها، وأعد مانتها، ولكن جرت مشاغله العلمية إلى إرجائها. ويتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه أن يخلو لنفسه، بعدما يتخلص من كل التزاماته، وفي مقدمتها رئاسة الجمعية المصرية التاريخية، ليعكف على إخراج ما في جعبته من أفكار في عمل شامل من عدة مجلدات يغطي تطور

المجتمع المصرى فى العصر الحديث من مختلف الجوانب  
الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، يختم به حياته  
العلمية.

وأخر الأمنيات أن يموت كالأشجار واقفاً، وألا يسقط القلم  
من يده، وأن يظل قادراً على التفكير والإبداع حتى يجود بالنفس  
الأخير.

والله الأمر من قبل ومن بعد، وهو على كل شئ قدير.

## الفهرس

- استدعاء الماضي ..... ٤
- على شط القناة ..... ١٠
- عزبة هرميس ..... ١٨
- تلميذ بين أربع مدارس ..... ٣٧
- التسلل إلى الجامعة ..... ٦٢
- مراجع الحسابات ..... ٩٨
- فى مفرق الطرق ..... ١٢١
- فى بلاد الشمس ..... ١٥٠
- بين القاهرة والدوحة ..... ١٨٩
- موعد مع الرئيس ..... ٢٢١
- تحت القبة وهم ..... ٢٤٨
- خارج الجامعة ..... ٢٨٠
- ميلاد جديد للجمعية التاريخية ..... ٢٩٩
- ماذا بعد ؟ ..... ٣٣٣

## المجلد

المجلة الثقافية الأولى في مصر والعالم العربي:

عدد ممتاز

ديسمبر ٢٠٠٤

- تقرأ في هذا العدد:

- العالم يفكر
- أفكار وتطورات خطيرة في عقل العالم
- الفقر والفقراء .. أبرز مشكلات حقوق الإنسان
- ماذا حدث للمصريين .. وأين ذهبت آمالنا الكبار؟!
- أولياء الأمور ومستقبل الأبناء في المدارس والجامعات
- ياسر عرفات .. ومشاهد ثلاثة
- أوراق مصرية: ابراهيم باشا جزء خاص،
- كيف استقبل ابراهيم باشا في قصر باكينجهام؟
- ابراهيم باشا فاتح عظيم في ظلال التاريخ
- هل كان ابراهيم ابنا لمحمد علي بالتبني؟
- أيام ابراهيم باشا الأخيرة
- الإسلام بين الشرق والغرب
- من ينقذ الجمعيات الأهلية؟!
- اليهود في عالم نجيب محفوظ
- فريدة النقاش: ومثقفات وراء القضبان
- حي بن يقظان للسهروردي

كتاب الملل

القادم :

# الإسلام والدولة الدينية

د. عبد المعطى بيومى

يصدر ٥ يناير

٢٠٠٤

روایات الملّال

تقدم :

قمر علی سمرقند

بقلم :

محمد المنسی قندیل

تصدر : ۱۵ دسمبر

۲۰۰۴

أحدث إصدارات كتب الهلال عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر	السنة
على بهجت أول أثرى مصرى	د. أنور لوقا	ديسمبر	٢٠٠٣
قصة حياة عادية الجزء الثانى	د. يحيى الجمل	يناير	٢٠٠٤
طه حسين وثائق أدبية	نبيل فرج	فبراير	٢٠٠٤
مصر المستقبل المياه - الطاقة - الصحراء	د. رشدى سعيد	مارس	٢٠٠٤
مستقبلات	د. جلال أمين	ابريل	٢٠٠٤
عشر سنوات غبرت العالم	د. محمود سليمان	مايو	٢٠٠٤
نحو خريطة جديدة لمصر	د. محمد رياض	يونيه	٢٠٠٤
عن الكاريكاتير والأغاني والإذاعة	د. على الراعى	يوليه	٢٠٠٤
سعد زغلول فى الأدب المصرى	مصطفى بيومى	أغسطس	٢٠٠٤
رحله جرجى زيدان إلى الاستانة عام ١٩٠٩	د. محمد حرب	سبتمبر	٢٠٠٤
المخطوطات الألفية كنوز مخفية	د. يوسف زيدان	أكتوبر	٢٠٠٤
التجانس اليهودى والشخصية اليهودية	د. عبد الوهاب المسيرى	نوفمبر	٢٠٠٤

## هذا الكتاب

هذا كتاب ثرى بموضوعاته الساخنة والتي تستحق أن يقف عندها كل من يهتم بوطنه ليتدارسها ويبحث ويتأمل فى مواقفها وشخصها ويحصد نتائج لها أهميتها فى تاريخ مصر الحديث.

أحداث متلاحقة عاشها وسجلها عاشق التاريخ والمؤرخ والكاتب اليقظ المحب لوطنه الدكتور رء وف عباس.. فقد سجل تجربته الذاتية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات وراء كل أثر منها قصة تروى.. شهدها بعينى عابر السبيل تارة وعينى رفيق الطريق تارة أخرى. وكان بطل القصة تارة ثالثة، والسيرة مليئة بالأحداث فيها تعاريج وانحناءات أكثر مما فيها من الاستقامة والوضوح، ولم تكن تلك الطريق ممهدة خالية من العثرات إلا نادراً، كما لم يكن بين يديه دليل يحدد خطواته على تلك الطريق.

فكان عليه أن يقطعها بما حباه الله من خصائص جمعت بين العناد والإصرار والصبر، فاقت فى حجمها أحاسيس الإحباط والعجز وخيبة الأمل.



وتجربته قصة تروى التحول الاجتماعى فى مصر فى نصف القرن الماضى، كما تلقى أضواء كاشفة على بدايات تجربة القطاع العام والجامعة والعمل الأهلى وهى النقاط التى عبر بها طريق حياته.

وأن ما عاناه من تجارب عند تلك المنعطقات لا يخلو من فائدة للجيل الجديد، ممن يعنيههم أمر التحولات التى شهدتها مصر على يد ثورة يوليو والحياة الجامعية بإيجابياتها وسلبياتها، ومصاعب العمل الأهلى فى مصر ومعوقاته، وهى تجارب تنفع وتفيد من ينشدون الخير لهذا الوطن ومن يعنيههم أمر النهوض به.

فسيرته الذاتية كانت نتاجا لتحولات مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين حكاية مصرى عاش أحداث وطنه العربى أمالها وآلامها، ولم يكن مجرد مراقبا لثورة يوليو بل كان من صنائعها وواحدا من جماهيرها.

وهو إذ يروى حكايته لا يتقيد إلا بما رآه وسمعه وعاشه وكان شاهد عيان، دون مبالغة فى الوصف أو تزيين أو تزييف.. التزاما منه بأمانة الكلمة مهما كانت دلالتها ومهما كان وقعها.

---

رقم الايداع

٢٠٠٤ / ١٨٧٦٦

I. S. B. N.

977-07-109S-4

---



## مصر للطيران

بمناسبه الجدول الشتوى الجديد  
تعلن مصر للطيران عن رحلاتها الآتية

الأسبوع الثاني من الشهر الأول

يوميا

دمشق

يوميا

بيروت

يوميا

عمان

يوميا

دبي

يوميا ماعدا الثلاثاء

ابو ظبى

الاثنين و الأربعاء و الجمعة

البحرين

الثلاثاء و الجمعة و الأحد

صنعاء

ثانياً : - فى افريقيا

يوميا

الخرطوم

يوميا ماعدا الجمعة

طرابلس

الأربعاء و الأحد

بنى غازى

الأربعاء / الجمعة / الأحد

تونس

الاثنين / الثلاثاء / الأربعاء / الخميس

لاجوس

ثالثاً : اوروپا

يوميا

باريس

يوميا ماعدا الأربعاء

روما

يوميا ماعدا الأربعاء

فرانكفورت

يوميا ماعدا الأربعاء و الجمعة

اسطنبول

مصر للطيران

EGYPTAIR

www.egyptair.com.eg

بالإضافة الى رحلاتنا المنتظمة على شبكة الخطوط العالمية  
الى مدن اوروپا و آسيا و افريقيا و امريكا

# اشهر الحوادث والقضايا

حوادث عنيفة وقضايا  
روعت الناس وضمت المشاعر

أ. محمود صلاح



طباعة ونشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة - المطابع  
الصناعية بالعجيزة - متاهة البيع، ١٠ - شارع كامل صبرى الضحالة - شارع الاسيخاني بمشقة الكبرى  
وكسي مصر الجديدة - القاهرة ت: ٦٧٢٧٢٢ - ٥٩١١٥٥٥ - فاكس: ٢٥٩٦٦٥٠ - ٢٠٢٢٠٢٠٢